



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

كلية العلوم الاجتماعية
Faculté des sciences sociales

قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع
تخصص: مدن، ثقافات ومجتمع

إشكالية التنمية الريفية والنزوح الحضري

دراسة حالة ضواحي مدينة الجلفة

إشراف الأستاذ الدكتور:

طراش سيدي محمد

إعداد الطالب:

العقاب خليل

لجنة المناقشة :

رئيساً	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	حجيج الجنييد
مقرراً	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	طراش سيدي محمد
مناقشاً	جامعة إيستو	أستاذ محاضر أ	مداني محمد
مناقشاً	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	مرضني مصطفى

الموسم الجامعي: 2015/2014

شكر وعرفان

قبل أن أتقدم بالشكر لأي كان أبعده لمن هو أولى به ذو الجلال والإكرام

ومن ثمة أتقدم بجزيل شكري ووافر تقديري وامتناني إلى:

الأستاذ الدكتور: طراش سيدي محمد على كرم التوجيه والإرشاد الذي

خصني به طيلة فترة البحث وعلى نصائحه وإسهاماته القيمة في سبيل إتمام

إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

لصرفهم جزء من وقتهم الثمين لتقييم هذه المذكرة.

وأخيراً، أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم ومد لي يد

العون والمساعدة في إتمام هذا البحث ليكون على هذه الصورة.

إلى كل هؤلاء شكر وألف شكر..

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الكريمين ، حفظهما الله.....

إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقائي وزملائي.....

الفهرس

فهرس العناوين

الصفحة	العنوان
02	الشكر
03	الإهداء
05	فهرس المحتويات
11	مقدمة عامة
14	1- أهمية الدراسة
18	2- موضوع البحث وأسباب اختياره
20	3- تحديد الإشكالية
20	3-1- الدراسات السابقة
22	3-2- تحديد المفاهيم وصياغة الإشكالية
26	3-3- فرضيات البحث
27	4- المنهج المتبع في الدراسة
28	4-1- المجال المكاني والزمني للدراسة
31	4-2- المقاربة العامة
31	4-3- تقنيات البحث
36	5- مخطط المذكرة
38	الفصل الأول: أساسيات حول التنمية والتنمية الريفية
39	أولاً: مدخل نظري إلى التنمية
39	1- مفاهيم حول التنمية
44	2- أنواع التنمية
47	3- التنمية والمفاهيم المرتبطة بها
53	4- تصورات نظرية التنمية

55	ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية
55	1- التنمية الريفية
59	2- أهداف و أهمية التنمية الريفية
62	3- خصائص وأسس التنمية الريفية
64	ثالثا: السياسات التنموية في الريف الجزائري
64	1- الريف وضرورة التنمية الريفية
65	2- التسيير الذاتي في الريف الجزائري
66	3- المناطق الريفية الفلاحية
68	الفصل الثاني: التروح الحضري ودلالات التغير في الوسط الريفي
69	أولا: التروح الحضري والتجديد الريفي
69	1- التروح الحضري
73	2- توطين الريفيين في الجزائر
75	3- وضعية الوسط الريفي في الجزائر
77	ثانيا: مظاهر التغير في الوسط الريفي
77	1- ماهية التغير والتغير الاجتماعي
78	2- عوامل التغير الاجتماعي في الريف
82	3- انتقال ملامح المدينة إلى الريف
83	ثالثا: التغير في الوسط الريفي
83	1- تغير في العادات والثقافة
85	2- تأثير المدينة والتغير في الأدوات والمسكن
89	3- التغير في أدوات الزراعة
90	رابعا: انعكاسات التنمية الريفية والحد من التروح الريفي
90	1- أفاق سياسات الإسكان والتعليم
92	2- الوسط الريفي كبديل للتوطين الصناعي الحضري
93	3- التغير الثقافي كأداة للتنمية الريفية

95	الفصل الثالث: التعريف بميدان الدراسة
96	تمهيد
97	أولاً: بعض الخصائص التاريخية والجغرافية لمنطقة الدراسة
97	1- لمحة عن ولاية الجلفة
101	2- مدى برامج التنمية في ولاية الجلفة ومناطقها
101	3- برامج بمثابة حياة جديدة لسكان الريف
103	ثانياً: الوضعية العامة لسهوب الولاية
103	1- منطقة السهوب
105	2- تطوير الريف ومكافحة التصحر
106	3- مشاريع مندمجة ومتكاملة بإشراك الجميع
106	4- تقسيم مساحات الأراضي
108	ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للولاية
109	1- تطور سكان الحضر والريف
110	2- تشتت سكان الولاية
110	3- القطاع الفلاحي في ولاية الجلفة
112	4- الثروة الحيوانية بالمنطقة
114	خلاصة الفصل
115	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
116	تمهيد
117	أولاً: تحليل وتفسير البيانات
117	1- البيانات العامة الخاصة بالسكان
125	2- الحياة العامة في الوسط الريفي
133	3- دور التنمية الريفية
140	4- انعكاسات التنمية والتغير في الوسط الريفي
153	ثانياً: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

156	خلاصة الفصل
157	خاتمة
161	قائمة المراجع والمصادر
166	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
31	توزيع أفراد العينة حسب المناطق	01
107	تقسيم مساحات الأراضي لولاية الجلفة	02
109	تطور سكان الولاية من سنة 1966 إلى سنة 2013	03
110	تشتت السكان بالولاية	04
113	تعداد المواشي بالولايات السهبية	05
117	أفراد العينة حسب المنطقة المدروسة	06
118	تطور السكان بالبلديات المدروسة	07
120	أفراد العينة حسب السن والحالة العائلية	08
122	الأصل الجغرافي والمستوى التعليمي للريفيين	09
123	الأصل الجغرافي للنازح ومكان عمل الأفراد	10
124	القطاعات التي ينتمي إليه الريفيين	11
126	الاستفادة من السكن الريفي	12
126	الأصل الجغرافي للسكان و نوع السكن المستخدم بالريف	13
127	الأصل الجغرافي والعائلات التي عادت إلى الريف	14
128	مدة إقامة الأفراد النازحين إلى الريف	15
129	النمط السائد لملكية الأراضي إن وجدت	16
131	تقسيم العمل بين الرجال و النساء	17
132	أساس تقسيم هذا العمل	18
134	مدى مساهمة برامج التنمية الريفية	19
135	المدارس والنقل المدرسي بالريف	20
136	وسائل التطور التي ساهمت في التغيير في الوسط الريفي	21
138	عوامل التزوح إلى الريف	22

139	المرافق والتجهيزات بالسكنات الريفية	23
141	التغيرات في الوسط الريفي	24
143	مدى تنوع أساليب الإنتاج	25
144	نوع وسائل العمل	26
146	مدى علاقة أفراد الريف بالمدينة	27
148	الجوانب التي مسها التغيير	28
149	التغير في بنية الأسرة الريفية	29
152	دور مجهودات الدولة في عصرنه الريف	30
58	الشكل رقم 01 يمثل أبعاد التنمية	31
83	الشكل رقم 02 يبين العلاقة بين الريف والعوامل المؤثرة	32

المقدمة العامة

مقدمة

لقد اجتذبت المجتمعات الريفية جانبا من التفكير الاجتماعي الذي رأى فيه حياة المجتمع الريفي بواكير الحضارة الإنسانية وبداية تطورها وتقدمها، وتعتبر دراسة هذه المجتمعات حيزا هاما لفهم المجتمع الجزائري، ولقد أبدت دراسات علم الاجتماع في السنوات الأخيرة اهتماما واسعا بدراسة المجتمعات الريفية من جميع النواحي، لأنها تعرضت في الحقيقة إلى الإهمال و خاصة في دول العالم الثالث ومنها الجزائر، وذلك على حساب تنمية المدن والمراكز الحضرية، إذ شهد الوسط الريفي كذلك عجزا كبيرا في الهياكل القاعدية وعلى جميع الميادين، فارتبط ذلك بمناخ التخلف وظروف التبعية وأثار الاستعمار على مستوى الفكر والواقع، والذي بدوره أدى إلى الانتشار الواسع لموجة التزوح الريفي إلى المدن في تلك الفترة وهجرة الأراضي.

إن الاهتمام بالمجتمع الريفي شيء مفروض وضروري لأنه أثبت أن جل سكان الجزائر آنذاك ينتمون إلى المجتمع الريفي أو ينحدرون منه، حيث كان يتصف بأنه مجتمع زراعي، إذ يستند إلى نشاطين أساسيين: زراعة الحبوب و تربية المواشي.

وكان الواقع الاجتماعي أثناء مرحلة قبل الاحتلال الفرنسي يتسم بازدواج نمط الحياة الحضرية والريفية، غير أن الحياة الحضرية ليست حضرية كما نراها الآن في المدينة، بل تتسم بمظاهر الريف إلى حد سواء¹، وقد أخذت صورة التخلف والامية وكل ما هو غير حضاري عن المجتمع الريفي، هنالك من يعتقد أن عالم الريف لا زال يحتفظ ببنيته وأساليبه التقليدية، ومن يرى في نمط المجتمع الريفي تخلفا ينبغي تكريس الجهد للقضاء عليه إلى جانب ذلك من يرى أنه يجب تنمية المجتمعات الريفية وعدم القضاء عليها.

تعددت الدراسات والأبحاث في فترة السبعينات حول عدة مشاريع منها الثورة الزراعية والقطاع الفلاحي للدولة ومدى تأثيراتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وفي مرحلة الثمانينات تميزت بكيفية تسيير الأراضي الفلاحية و أصبحت الأعمال في الآونة الأخيرة تناقش

¹ ADDI El Houari., 1985, *De L'Algérie Précoloniale à L'Algérie coloniale : Economie et Société*, Alger : ENL, p18.

المجتمعات الريفية حول السياسات التنموية التي رسمتها الدولة، والملاحظ في ذلك أن هناك بداية لزوال أنماط الحياة الريفية القديمة في الجزائر و ذلك عبر انتقال جزء كبير من ملامح المدينة إلى الريف، خصوصا أن المعالم الأساسية للحياة الريفية القديمة بدأت فعلا بالزوال، ولهذا فالمجتمع الريفي و إلى يومنا هذا عرف تحولات وتغيرات كبيرة مست جميع جوانبه، وذلك من خلال البرامج التي عرفها هذا الوسط الهام على جميع النواحي، كبناء المدارس والسكن الريفي و شق الطرق والمراكز الصحية إلى غير ذلك.

بينما ملامح التحول التي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي بدأت بوادره في المجتمع الريفي، خاصة في مجال السكن الريفي، الذي أصبح يبنى بصورة حضارية شبيهة للسكن بالمدينة، وهذا الجانب من التحول في نمط السكن أخذ وتيرة سريعة متنوعة ومتفاوتة في كثير من المناطق الريفية سواء الجبلية أو السهلية منها أو التلية¹، وهذا الجانب من التغير أيضا مس النمط المعيشي للعائلة الريفية في حد ذاتها التي تحولت إلى أسر، وكذا طريقة تفكير الأفراد وطريقة اللباس و... الخ.

ويعتبر التنوع في المجال الريفي هو بحد ذاته إشكالية والتي تتطلب من جميع الأفراد المشاركة في إنجاح عملية التنمية، وذلك الإمام بجميع المجالات منها الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية من منظور تنمية ريفية شاملة، تعرف على أساس أنها التنمية التي بموجبها يملك المجتمع الريفي الوسائل اللازمة لتحقيق الازدهار والرفاه ويحسن مستوى معيشته اجتماعيا واقتصاديا، فاجتماعيا تكون عبر النشاطات والعمليات التي من شأنها تحقيق التطور الاجتماعي على جميع الأصعدة، خاصة ما تعلق منها بالتجهيزات (السكن، الطرق، المدرسة،...) واقتصاديا عن طريق التنمية الفلاحية في المناطق ذات المؤهلات الفلاحية، وذلك بتطوير وسائل الإنتاج والمساعدة الفلاحية وترشيدهم قصد رفع مستوى الإنتاج وتحسين الأداء، وتطوير النشاطات غير الفلاحية وخلق مصادر جديدة للنشاط، كالصناعات التقليدية والحرفية في المناطق التي تقل بها المؤهلات الفلاحية، وبالتالي تضمن هذه التنمية مراعاة خصوصية لكل مجال ريفي.

¹BOUKOBZA M'hammed, 1992, *Monde rural* : Contraintes et mutations, Ed : O.P.U, Alger, p201 .

فمساهمة التنمية الريفية في إحداث تغيير في وعي الأفراد هو جانب انعكاسي يتوقف على مدى قوة البرامج المسخرة لهذا الغرض، حيث جاءت هذه البرامج كوسيلة لتحسين الإطار المعيشي للسكان وإعادة بناء الانسجام الاجتماعي، وذلك بمشاركة أفرادها وبالخصوص المجتمع الريفي، فالتنمية الريفية وانعكاساتها على الوسط الريفي وكذا التزوح الحضري وبعض التغيرات التي طرأت على المجتمعات الريفية هما بؤرة الاهتمام في هذه الدراسة.

1- أهمية الدراسة:

عرفت المجتمعات العربية عامة والمجتمعات الريفية الجزائرية خاصة تغيرات وتحولات عميقة مست كل هياكله العقارية وبنيته الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى بالبعض إلى الاعتقاد بزوال مظاهر الحياة الريفية القديمة، إلا أن هذه التغيرات التي بدأت تظهر ملامحها في المجتمع الريفي الذي أولت له الدولة أهمية كبيرة، وذلك من خلال البرامج والسياسات التنموية التي عرفها هذا الوسط الريفي.

فمنذ الاستقلال عملت الجزائر على العمل في كيفية البدء على تحقيق تنمية للأوساط الريفية والعاملين في المجال الفلاحي، وهذا من خلال جملة من السياسات التي انتهجتها الدولة بداية من التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم عبر تسيير مركزي للمجالات الريفية من منظور الاشتراكية، وبازدياد كثرة المجالات في هذه التنمية أصبح من الضروري إعادة النظر في تسيير وتنمية هذه المجالات عن طريق تسيير فعال وتفاعل جيد بين كل العناصر التي تحكم المجال الريفي انطلاقاً من الدولة، المجتمع الريفي، القطاع الخاص، الجماعات المحلية...، ما يستوجب التفصيل أكثر في هذه المفاهيم وفهمها جيداً حتى تحدد الميكانزمات الكفيلة لتطبيقها مجالياً.

ففي سنة 2000 بدأت الدولة في تطبيق سياسات فلاحية وريفية تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية من منطلق اللامركزية والتسيير الجوّاري، وهذا من خلال الاتجاه الجديد للتنمية الفلاحية والريفية والذي يقوم على عدة ركائز:

- برنامج الاستصلاح الفلاحي عن طريق الامتياز PMVTC
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA
- المشاريع الحوارية للتنمية الريفية PPDR سنة 2003

فهذه السياسات تعتبر مشاريع مدججة ومتعددة القطاعات، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار للمجتمعات الريفية وعودة تلك التي غادرت مناطقها الريفية¹، وما تضمنته هذه البرامج من تنمية كالسكن الريفي والكهرباء الريفية وتهيئة الطرقات وبناء بعض المدارس وقاعات العلاج... الخ، كل هذا من أجل النهوض بعالم الريف وبعث الحياة للفضاءات الريفية، خاصة المعزولة والمهمشة.

لعل أبرز هذه العوامل هو دفع وتحريك عجلة التنمية في الريف، فقضية التنمية تعتبر القضية الأولى التي جندت الجزائر لها كل الوسائل والإمكانيات، فبرزت على اثر ذلك مشاريع تنموية مختلفة تسعى للنهوض بالواقع الاجتماعي والخروج من التخلف والحرمان، والمجتمع الريفي الجلفاوي يعتبر جزء لا يتجزأ من المجتمع الكلي، الذي مر بعدة تحولات مست بناءه الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، حيث تزداد آثار هذه التغيرات والتحويلات وضوحا كلما قرب المجتمع الريفي من المدينة، أو كلما زاد في تهيئة الطرق بين المناطق الريفية و المدينة، وكذلك الانتشار الواسع لوسائل النقل بين الريف والمدينة، وغيرها من العوامل الأخرى.

قبل هذا عرفت المجتمعات الريفية تقلص في المناطق الرعوية مع الارتفاع الهائل للأغنام، وكذا ظهور احتياجات اجتماعية واقتصادية جديدة يطالب بها الريفي، بالإضافة إلى عدم توفر الأمن خصوصا في العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر، مما أدى إلى توافد الكثير من الريفيين نحو المناطق الحضرية، والذي بدوره أدى إلى تأثير سلبي وانعكاسات على المدينة، وهذا ما جعل الدولة التدخل لاقتراح الحلول السياسية المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، بهذا نجد أن المسيرين للبلاد قد قاموا بعدة أبحاث مؤسسة، يحاولون من خلالها الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأكثر أهمية وتحديد اقتراحات لوقف التزوح الريفي المتواصل، الذي أتى من الأرياف والقرى اتجاه المدن والمناطق

¹ التجديد الريفي، 2004، منشور وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص 21.

الحضرية، والذي تسبب في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن، مثل نمو المدن والأحياء القصدية، والضواحي التلقائية غير مخططة وما يترتب عليها من مشكلات عديدة، لأن ظاهرة التزوح الريفي كما هو معروف تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، والتي بدورها تقلل من الأيدي العاملة في الزراعة، كما تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية، الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، ولهذا لجأت الدولة في العمل على تطبيق عدة سياسات للحد من انتشار وتزايد التزوح نحو الريف، وشدته وذلك بحثاً عن أهم العوامل لتوطين الريفيين في مناطقهم الأصلية، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة أحرها سياسة تنمية المناطق السهبية،

إلا أن مظاهر الحياة الحديثة في السنوات الأخيرة قد أخذت تتسرب إلى حياة الريف، هذا ما جعل اليوم ملامح الصورة العامة للمجتمع الريفي بكل جوانبها يمسها جانب كبير من التغيير، نظراً لرحف ملامح المدينة والتحضر إلى الريف، ولذلك فالتغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية أصبح ظاهرة يلاحظها كل من يهتم بالدراسات الريفية من أي جانب معرفي، فلم يعد غريباً أن ترى مظاهر المدينة في الوسط الريفي بشكل واضح، وغيره من مظاهر التحضر التي نشاهدها في أغلب المجتمعات الريفية حالياً، فالمظاهر والعادات القديمة التي كان يتميز بها المجتمع الريفي أخذت تتغير بشكل بطيء، في حين نجد أن الوسائل الآلية ومظاهر الحياة المادية تتغير بسرعة وتبدو واضحة، فالعابر للمجال الريفي يدرك للوهلة الأولى تغير واضح في فيزيونومية ومعالم المجال المبني السابق، وهو الأمر الذي شد أنظارنا وجعلنا نقرر إجراء دراسة لمجتمع ريفي، وذلك من خلال توفر الخصائص السابقة مبرزين التغيير في نواحيه الهامة، حيث أصبح الميل إلى الاستقرار خارج النسيج الحضري إحدى السمات البارزة لهذه الفئة، وهذا الشكل من التحضر المبتدئ في المدينة أصبح في تسارع كبير في بعض المناطق الريفية، وخاصة المناطق التي ليست بعيدة عن المناطق الحضرية.

إن المجتمع الريفي المراد دراسته قد تأثر بجملة من عوامل التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، أبرزها تغير في علاقة الأفراد ببيئتهم الطبيعية بالأرض خصوصاً، وازدياد الكثافة السكانية في التجمعات الريفية، وكذا التأثير المستمر للمدينة وعناصر التحضر، كوسائل

التكنولوجيا الحديثة والبرامج التنموية المختلفة التي شهدتها هذه المجتمعات، هذه التغيرات لا بد وأن تصاحبها تحولات على مستوى المجتمع، ونظمه، ومكوناته البنائية، بما فيها النسق القيمي في المجتمع، وذلك انطلاقاً من أن أي تغير على أي نسق في أنساق المجتمع لا بد وأن يمس بشكل أو بآخر بقيمة الأنساق الأخرى باعتبارها جوانب متفاعلة ومتساندة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً.¹

إن محاولة التعرف على ظاهرة استقرار المجتمعات الريفية في مواطنهم الأصلية و تأثير بعض التغيرات والتحولات الحضرية التي غزت الوسط الريفي الجزائري بصفة عامة، والوسط الريفي "الجلفاوي" بصفة خاصة وفي شتى المجالات، يعتبر موضوع ذو أهمية بالغة لا سيما وأن المجتمع الريفي الذي يعد نسق اجتماعي فرعي، ضمن النسق الاجتماعي الكلي في المجتمع يتأثر حالياً بكل هذه التغيرات والتحولات التي مر بها المجتمع الحضري في شتى الميادين، والتي قد نراها غلبت على هذه المجتمعات الريفية والتي أدت بدورها إلى غزو بعض مظاهر الحضرة في الريف من خلال مراحل نموه وتطوره تدريجياً.

وعلى ضوء ذلك تكتسي هذه الدراسة في نظرنا أهمية بالغة وخاصة في مجتمعنا الريفي و هو في أمس الحاجة إلى هذا النوع من الدراسات.

- إبراز مدى مساهمة مشاريع التنمية الريفية التي عرفتها الجزائر لمحاولة ابقاء وتطوير المجال الريفي بعدما كان مهمشاً ، وما زاد في ذلك خلال العشرية السوداء التي مرت بها البلاد ، وكذا أهمية التنمية الريفية في الحد من ظاهرة التزوح الريفي الذي كان له عدة انعكاسات سلبية على المناطق الحضرية.

- تحديد عوامل وأسباب التغير الذي عرفه المجتمع الريفي وخاصة في منطقة السهوب بولاية الجلفة، كونها منطقة عبور بين ولايات الشمال والجنوب و ولايات الشرق والغرب.
و من بين الأهداف التي يرمي عملنا هذا إلى:

¹ طاهر محمد بوشلوش، 2008، التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1977/1967)، دار النشر ابن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، ط1، ص23.

- إبراز مدى مساهمة التنمية الريفية في إتاحة حياة أفضل لهذه المجتمعات والكشف عن تأثيراتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. (المسكن، السلوكيات الجماعية والفردية، الملابس، الأكل،...).
- الكشف عن أثر تلك التحولات على الوسط الريفي و ما مدى تأثيرها على الأفراد.
- التعرف على التغيرات التي مست العائلة الريفية، وكذا الكشف عن طبيعة العلاقات القرابية و انعكاساتها على هذه العائلات.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين المدينة والريف، خصوصا في عصر التكنولوجيات الحديثة.

2- موضوع البحث وأسباب اختياره:

نعرف بان العالم الريفي متنوع في بلدان العالم. ما نجده في الجزائر من خلال التنوع الكبير في مختلف مجالاته ومناطقه المتعددة تتعدد بتنوع جغرافية مجالها، والذي وجدت فيه عدة أنظمة ريفية منتظمة. تختلف هذه المناطق حسب اندماجها أو عزلتها، حيث عرف الريف الجزائري عدة تحولات هامة مست جوانب عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية..، وهذا منذ السنوات الأخيرة ، و تختلف هذه الشروط بين المناطق حسب موقعها الجغرافي من مناطق ساحلية أو سهبية أو صحراوية، و لذلك فهذا الموضوع من الموضوعات التي تستدعي إلقاء الضوء عليها وسيوضح مع مسار العرض أن من بين الأسباب الرئيسية التي دفعتنا لاختيار الموضوع ترجع إجمالا إلى:

- من أسباب اختيار هذا البحث هو كوننا من أبناء هذا المجتمع بمنطقة (الجلفة)، وعلى دراية بميدان البحث، وكذا الميل الشخصي لهذا النوع من المواضيع. احتكاكنا مع الريفيين سمح لنا بملاحظة الكثير من الظواهر السائدة في هذا الوسط، فحسب اعتقادنا أن الدراسة لهذا المجتمع الريفي المحلي والذي نعائشه يسهل لنا عملية الملاحظة و التفسير، و الملاحظة بالمشاركة خاصة تمكنا من جمع معطيات غنية لإبراز مظاهر التغير في المجتمع الريفي الذي يبدو لنا موضوع في غاية الأهمية، كون أن المجتمع الريفي جزء من المجتمع الكلي، وفهم الجزء ضروري لفهم الكل.

- الرغبة في توسيع معارفنا اتجاه هذه المواضيع التي تحتاج إلى دراسات أكثر تعمقا لمعرفة هذا المجتمع الذي طال ما كان يعيش منعزلا على المجتمع الكلي، وفضولي العلمي لمعرفة مدى نجاح هذه المشاريع التنموية التي تساهم في تطوير العالم الريفي، والحد من التزوح الريفي الذي شاهده المنطقة وخاصة المناطق السهلية التي عرفت رجوع الكثير من سكانها إلى مناطقهم الأصلية و الاستقرار بها.
- قلة الدراسات السوسولوجية في هذا الموضوع لا سيما على المستوى الريفي وان وجدت فهي نادرة بالنظر لأهمية الدراسة ودورها الحيوي.
- أصبح العالم الريفي في السنوات الأخيرة يعيش هجمة تحضر في كل مجالاته سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية ...، مرفقة بتحويلات وتغيرات مست جميع قطاعاته. يكون إذن من المفيد التعرف على أهم هذه التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي بصفة عامة، والوسط الريفي بولاية الجلفة بصفة خاصة.
- محاولة لفهم وتفسير لأهم العوامل و الأسباب التي أدت إلى ديناميكية داخل المجتمعات الريفية وكذلك بينها و العالم الخارجي أي المناطق الحضرية.
- إضافة إلى ما سبق، تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتنا لفهم ظاهرة تطور المجتمعات الريفية في شتى المجالات، وتشخيص حالة النازحين نحو الريف، بعدما منت الحركة عكسية تماما في الماضي القريب.

3- تحديد الإشكالية:

1-3- الدراسات السابقة:

تكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في أنها تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات، فهي تعين الباحث في تحديد المفاهيم والمصطلحات، وتوجهه باطلاعه على المناهج المتبعة والأدوات المستخدمة والفروض المنطلق منها ثم النتائج المتوصل إليها. ومن هذه البحوث والدراسات ما يلي:

- **دراسة محمد السويدي:** أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر (حول بدو الطوارق) بتمنراست، والتي جرت بين سنة 1972 و 1984،. حيث بدا الباحث بدراسته بعملية التنشئة الاجتماعية عند بدو الطوارق و ثم تطرق إلى عاداتهم وتقاليدهم في تربية النشأ منذ الصغر كما تحدث عن القيم والمبادئ التي يتمسكون بها.¹

كذلك تطرق الباحث إلى الهجرة عند الطوارق ، أسبابها ونتائجها، وكيف أن هذه الهجرة الداخلية والخارجية تعكس التحول الكبير الذي أصاب البناء الاجتماعي والاقتصادي التقليدي للطوارق .

ثم يشير الباحث أن التعليم في المناطق الريفية اصطدم بعدة مشاكل وصعوبات تعكس مدى ثبات القيم والعادات والتقاليد في حياة البدو.

- **دراسة مصطفى زايد:** ملاحظات سوسيوانثروبولوجية حول التعليم في منطقة شبه رعوية بولاية الجلفة سنة 1982.

ينطلق الباحث في دراسته من تقديم تعريفا شاملا حول التعليم بوصفه اكتساب العادات والخبرات والمعلومات والأفكار التي يحصلها الفرد بعد ولادته عن طريق احتكاكه وتفاعله مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها²

¹ محمد السويدي، 1990، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 180.
² مصطفى زايد، 1991، ملاحظات سوسيوانثروبولوجية حول التعليم في منطقة شبه رعوية ، مجلة علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، العدد الرابع، ص 28.

ثم يشير الباحث إلى العلاقة النظرية بين التعليم والتنمية، أهمها أن التعليم ينقل التصورات التنموية إلى الأفراد كما يزود الأفراد بمهارات وخبرات فنية وتقنية تزيل الأفكار التقليدية والقيم الجامدة التي تعيق وتقف حجر عثرة في وجه التغير والتحديث لدى هذه الدول خاصة مع متطلبات التنمية في المناطق الريفية والرعية، التي لها خصوصيات تميزها عن باقي المناطق، وأيضا فقد لاحظ الفرق الشاسع في التعليم بين الذكور والإناث بمنطقة البحث، مشيرا إلى التسرب المدرسي ضمن مختلف مراحل التعليم بالإضافة إلى الفروق الحضرية الريفية في التعليم ثم خلص إلى أن نسبة التعليم ترتفع في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.

أما الجانب الميداني للدراسة فقد تم بولاية الجلفة، حيث قام الباحث بجمع معطيات متعددة في الولاية مثل تعداد السكان عن دوائرها، ثم تطرق إلى أنماط وأنواع التعليم في الولاية.

- **دراسة كمال التابعي:** حول القيم الاجتماعية والتنمية الريفية وجرت الدراسة في المجتمع الريفي المصري، وبالضبط في قريتي ميت بره، وكفر الشهيد وطنبارة، بمحافظتي المنوغيية والغربية بمصر.

وأراد الباحث من هذه الدراسة الوصول إلى هدف عام، يتحدد في التعرف على طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمي، وبرامج ومشروعات التنمية الريفية في قريتين مصريتين في المجتمع الريفي المصري. والتعرف على التغيرات التي طرأت على النسق القيمي في هاتين القريتين الريفيتين تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية.

وفي هذه الدراسة يرى الباحث بان برامج ومشروعات التنمية الريفية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في النسق القيمي بالمجتمع الريفي، وان التنمية الريفية عملية ديناميكية شاملة، تستهدف في المقام الأول إحداث تغيرات في كافة مكونات البناء الاجتماعي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان القيم ظاهرة اجتماعية تتسم بالديناميكية¹

¹ كمال التابعي، 1984، القيم الاجتماعية، والتنمية الريفية، مكتب نهضة الشرق، القاهرة، ص 20.

3-2- تحديد المفاهيم وصياغة الإشكالية:

- التنمية:

لا ينتمي مفهوم التنمية إلى علم واحد لا بد من تعاون مجموعة من العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة في هذا المعنى. لقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديد مفهوم التنمية وأبعادها. يرى البعض أن التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية ثانية ومتكاملة أو تنمية في احد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية. فيمكن القول أنها عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان لانتقال المجتمع من وضع إلى وضع أفضل بما يقف مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وقد عرفت الأمم المتحدة مفهوم التنمية على أنها "عملية مرسومة لتقدم مجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، ومعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه وأنها مجموعة من العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"¹.

- إستراتيجية التنمية:

يقصد بإستراتيجية التنمية ذلك النمط الذي تتبعه الدولة في رسم سياستها الإنمائية بغية نقل المجتمع من وضع التعلق والركود الاقتصادي إلى وضع التقدم والنمو الاقتصادي. وفي ضوء هذا المفهوم تبدو أهمية اختيار إستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية في المجتمع على النحو الذي تعمل معه على تنظيم قرارات الاستثمار وإحداث الآثار الفاعلة في دفع عجلة التنمية بالسرعة المبتغاة²

إن تنمية المجتمعات الصحراوية بصفة عامة والمجتمعات الريفية والتي تعيش في المناطق السهبية هي مجموعة الجهود المبذولة حكومية كانت أم شعبية عن قصد وبغرض إحداث نوع من التغيير الحالي في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات الريفية. ولهذا فمن خلال تعريفنا للتنمية سابقا، فإن

¹ الجوهري عبد الهادي، 1998، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط3، ص 45.

² عمر حسين، 1992، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، ص 44.

التنمية في المناطق السهبية هي مجموعة من عمليات تغير اجتماعي مقصودة تؤثر في ظروف المواطنين وتراثهم الثقافي ونظمهم الاجتماعية السائدة كما أن التنمية المطبقة من طرف الدولة الجزائرية تكمن في توفير الموارد والحاجات سواء كانت اقتصادية أو صحية أو ترويجية أو اجتماعية

... الخ

- النمو:

يشير النمو إلى النمو الاقتصادي الذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية المتاحة.

وعلى هذا الأساس يدلنا النمو على حجم الإنتاج الكلي أو الخام والذي يشير إلى مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة، ويكون النمو بطيئاً أو تدريجياً، يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، وهو يدخل في الدراسات الاقتصادية نظراً لطبيعة النمو وخصائصه¹.

لذلك ينظر إلى النمو على انه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان، أما التنمية فتشير إلى ذلك النمو المتعمد عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. بينما يتفق مصطلح النمو مع التغير عندما يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يسير في خط مستقيم مميز أو في اتجاه واحد للأمام².

يصعب التعرف على الحد الفاصل بين التنمية و النمو وصعوبة تحديد طبيعة كل منهما، وخاصة أن الواحد امتداد للآخر، مما يزيد هذه الصعوبة أن حدوثهما في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية يتداخل زمنياً. ومن المسلم به أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الرقود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور والتدرج.

¹ جهينة سلطان العيسى، علم الاجتماع والتنمية، الأهالي، الأردن، ص 37.
² محمد نبيل جامع، 2000، التنمية في خدمة الأمن القومي، (الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 56.

- المجتمع الريفي:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت المجتمع الريفي بحيث يرى المتأمل لها تعدد وجهات النظر. فالبعض ينظر إليها من خلال تعداد السكان، أو العمل الزراعي، أو التقسيم الإداري أو علاقات السكان. ومن هذه التعريفات نجد أن المجتمع الريفي هو مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة والذين لديهم شعوب بالانتماء لبعضهم البعض والذين من خلال علاقتهم بالمنطقة يشتركون ويقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم¹.

ويعرف المجتمع الريفي "محمد فتح الله هلول" انه جماعة من الناس لديهم شعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها و يتعاملون مع بعضهم البعض في المدارس وغيرها من المنظمات، والشعور بالمسؤولية قد لا يكون متواجدا دائما إلا انه يمكن الاعتماد عليه عندما نشأت مواقف تتطلب عملا موحدا².

المجتمع الريفي عند "ادرسون": عبارة عن ظاهرة مستمرة خلال الزمن تتغير من خلال استمراريتها، وهو عبارة عن كل الخبرات والمعارف لدى الأفراد الذين يعيشون فيها. ويعرف "مان" المجتمع الريفي بأنه جماعات إنسانية مرتبة أو مصنفة وفقا لمقاييس معينة أو محددة، و أن العامل السوسولوجي المميز في هذه التفرقة هو التفاعل. و يؤكد "مان" يجب أن يكون التفاعل هو الأساس الوحيد للتصنيف الاجتماعي للمجتمع الريفي.

أما "ماكيفر" يرى أن مصطلح المجتمع الريفي أو المحلي يشير إلى أي منطقة تسود فيها حياة مشتركة سواء كان قرية أو مدينة صغيرة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى، ذلك أن حياة الأفراد معا في إطار المجتمع الريفي هو دائما جزء من مجتمع محلي أوسع.

¹ محمد عاطف غيث، 1967، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية، ص 7-8.
² محمد فتح الله هلول، 1986، قراءات في علم الاجتماع الريفي، مذكرات غير منشورة، كلية الزراعة، الإسكندرية، ص 4.

- مفهوم الريف:

هي كلمة تدل أو تشير إلى كلمة rural ونعني بها نحن كمتكلمين إلى القرية، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن runis الذي يحمل صفتين متشابهتين هما: ruralis و restitus وهاتان الصفتان هما السمة الريفية¹

- أوضح أندرسون أن مصطلح rural أي الريفي جاء مصاحبا لكلمة peasant أي القروي، حيث أن مصطلح rural ينطبق على طريقة في الحياة موجودة في الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى أن هذه المجتمعات التي اختلفت منها الفروق بين الريف والحضر، فإن مصطلح ريف يطلق على ساكن المناطق الريفية بها، والريفية تطلق على المناطق العاملة بالزراعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا²

بعض محددات لتعريفات الريف على انه يشير إلى ما يلي :

صفة تطلق على كل ما يتصل بالريف وهو ضد الحضر، وإذا أطلقت على شخص فمعناه انه ساكن بالريف، أي ممن يقومون بأعمال تتصل بالزراعة ويمكن أن نطلق تجاوز كلمة ريفي، على بعض الناس الذين لا يشتغلون بالفلاحة وان كانوا يعيشون في الريف، ويستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص ويقصدون بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطاتهم.

ولإدراك وفهم الدور الذي تلعبه التنمية الريفية باعتبارها إرادة للتغيير الذي تسعى إليه الدول بهدف تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية واجتماعية ومادية في المجتمعات النازحة نحو الريف، وكذا إتاحة الفرصة لأهالي المجتمعات الريفية والحضرية بالمشاركة في برامج التخطيط المسطرة من طرف الدولة، على تشجيع القطاع الزراعي و تقديم حياة أفضل للحد من بروز انعكاسات على المجال الحضري للمدينة وضواحيها.

¹ عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحويلات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة. ص 67.68.

² عدلي على أبو طاحون، 1997، علم الاجتماع الريفي، (المدخل والمفاهيم، أنماط التغيير، المشكلات)، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، محطة الرمل، الإسكندرية، ط1، ص 05.

ومن خلال هذه الدراسة سنسلط الضوء على أبرز العوامل التي أدت إلى التروح الحضري لهذه المجتمعات الريفية ومحاولة لفهم التغيرات التي طرأت على هذه المجتمعات، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: هل للتنمية الريفية دور في تشجيع السكان للتروح الحضري وتثبيتهم في الوسط الريفي؟

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن موضوع الدراسة قد يخوض في الأسئلة التالية:

- 1- ما هي أبرز العوامل الأخرى الدافعة والمؤدية إلى ظاهرة التروح الحضري؟
- 2- ما هي أهم الجوانب التي مستها برامج التنمية الريفية؟
- 3- ما هي أهم انعكاسات ومظاهر التحول والتغير التي عرفتها المجتمعات الريفية في إطار إستراتيجية التنمية الريفية؟

3-3- فرضيات البحث:

مما هو معلوم أن للفرضيات أهمية كبيرة وذلك لما تحققه من إيجابيات في أي دراسة علمية كانت لأنها تفصل البحث بين ما هو نظري وما هو ميداني، بمعنى أنها حلقة وصل بين الإشكالية والاستمارة، وعن طريقها تنتقل من النظري المجرد إلى الواقع الملموس، والفرضية هي تصريح بتنبؤ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر¹.

ولهذا ستكون هذه الدراسة اختبار لمجموعة من فرضيات التي نراها محركا لهذا البحث وهي

كالتالي:

- للتنمية الريفية دورا كبيرا في التشجيع إلى التروح الحضري. وأن مبادرة الدولة في تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية وتنمية المناطق السهلية حفز استقرار وإبقاء أهالي الريف في مناطقهم، و الحد من نزوحهم إلى المدن.

¹ موريس أنجلس، 2004-2006، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، دار القصة للنشر، الجزائر، ط 2، ص 156.

- التطور وتكنولوجيات الاتصالات و العولمة ساهمت بدورها في الحراك نحو المناطق الريفية.
- بروز تغيرات في المجتمع الريفي في كل مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظهور ملامح المدينة في أوساطه أثرت بدورها داخل المجتمع (العائلة والأفراد...) بزوال بعض أنماط الحياة القديمة والأساليب التقليدية.

4- المنهج المتبع في الدراسة:

مما هو معلوم أن أي بحث من البحوث العلمية بمختلف أنواعها هي بحاجة إلى إتباع منهج معين للكشف عن الحقيقة، وفقا لمقاييس يفرضها الموضوع في حد ذاته. فالموضوع هو الذي يفرض المنهج المتبع في الدراسة. العلم يرتبط بالمنهج، وبالتالي فالمنهج هو عبارة عن الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة لظاهرة ما من اجل الوصول إلى هدف معين، حيث يندرج المنهج ضمن إستراتيجية البحث المراد إتباعه، ولا يمكن فصله عن إشكالية البحث و فرضياته وكذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها¹.

و يعتبر أيضا المنهج ذلك "المسعى أو الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في تتبعه لظاهرة ما، من اجل تحديد أبعادها بشكل شامل، يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها"².

و بما أننا نسعى إلى جمع اكبر قدر من المعلومات عن طبيعة المجتمعات الريفية و إلى تتبع مراحل حركتها وتحولاتها وكذا مختلف التغيرات الاقتصادية والثقافية فرض علينا استعمال المنهج الوصفي التحليلي لانجاز هذا العمل، يترصد الباحث كل كبيرة و صغيرة ويسجل أدنى الملاحظات التي يشاهدها، يقول برونيسلاو مالينوفسكي في هذا الصدد: " على الباحث أن يصف بدقة أولا وقبل كل شيء كيف أنجز ملاحظاته في الميدان وخاصة كيف كانت بدايته"³.

¹ JEAN CLAUDE Combesie., 1960, *La méthode en sociologie*, Ed. Casbah, Alger, p28.

² MEDELEINE Grawits., 1996, *La méthode en sciences sociales*, Ed Dalloz, Paris, p 42.

³ MALINOWSKI Bronislaw, 1989, *Les argonautes du pacifique occidental*, Trad. André et Simonne devyver, Gallimard, France, p 57.

1-4- المجال المكاني والزمني للدراسة:

المجال الجغرافي:

يقصد بالمجال الجغرافي النطاق المكاني لإجراء الدراسة، وهو بالتحديد المناطق الريفية وبعض المجمعات الريفية التابعة لولاية الجلفة، ولعل من أهم الاعتبارات التي أدت إلى اختيار ولاية الجلفة وضواحيها كمجال للبحث الميداني يكمن في :

- أولها أنني درست اختصاص علم الاجتماع تخصص تنمية وتغذية زراعية " علم الاجتماع الريفي" وأيضا قمت بدراستي في مذكرة شهادة الليسانس تحت عنوان " الإرشاد الفلاحي بين مبدأ التكوين والتطبيق"

- موقعها الاستراتيجي بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب.

- تعرف حركة اقتصادية خاصة في المجال الفلاحي والحيواني، ذلك أن مناطقها الريفية ما تزال قبلة للراغبين في الزواج إليه ، وكذلك الرغبة في ملكية الأراضي بواسطة الاستصلاح أو الاستثمار ... الخ.

- وفي الأخير أنها محل إقامة الباحث وهذا ما يجعله قريبا معايشا لمجتمع البحث أدرى بمسائل الزواج وقضاياها.

وبها تم تقسيم مجال البحث كالتالي:

بالنسبة لمجتمع البحث فقد تم اختيار عدة بلديات التابعة لولاية الجلفة، وكل بلدية تتبعها تجمعات ريفية وقرى والتي بدورها تمثل وسطا ريفيا، قرية الزينة ببلدية عاصمة الولاية الجلفة، وقرية المصران وبعض المناطق المجاورة لبلدية حاسي ببح مثل فيض الجمال والقطايع، بالإضافة إلى قرية الجلالية والبراقة ببلدية عين معبد والتي تبعد بحوالي 18 كلم عن ولاية الجلفة، وأيضا المعلبة التابعة إداريا إلى بلدية مجبارة، كل هذه التجمعات والبلديات التابعة لها تعتبر مجالا لهذا البحث المراد دراسته.

المجال الزمني:

لا يمكن أن تكون الدراسة في المجال الزمني وفي فضاء جغرافي معين وحول مجتمع محدد بدقة مفيدا إلا من حيث التنظيم الخاص الذي نوليه لهذا البحث، بل يمكننا أيضا من جهة أخرى أن نضع نقاط الاستدلال لمختلف المحاور التي شملتها دراستنا، لأنه ومن الأكيد أنه لا يمكننا أن نسلط الضوء على كل جوانب والميزات الخاصة لهذا المجتمع (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي قد تكون لها علاقة من قريب أو من بعيد مع بناء الواقع الذي يواجهها.

وقد تحدد هذا المجال وفقا لما استغرقته مراحل الدراسة المختلفة:

- مرحلة الإعداد النظري: حيث انتهى بتتبع مجموعة من الخطوات التي كانت بداية بالملاحظة المباشرة والاستعانة ببعض السجلات والوثائق من أجل جمع المعلومات حول مجال الدراسة، وخاصة بعد توجيهي من طرف الأستاذ المشرف بالتوجه إلى بعض المصالح الإدارية المتخصصة في مجال البحث المراد دراسته، مثل " الديوان الوطني للإحصاء " وكذلك المحافظة السامية لتطوير السهوب لولاية الجلفة، بالإضافة إلى مصلحة مسح الأراضي بنفس الولاية، حيث تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل البحث بدورها مرحلة استطلاعية أو استكشافية للتعرف على ميدان الدراسة جيدا، فهذه الدراسة تعتبر توقع أولي لنتائج البحث، هذا من أجل تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات، وأيضا التعرف على التقنيات المستعملة والتي تتماشى مع موضوع الدراسة، ولهذا فقد استغرقت هذه المرحلة في الفترة ما بين ديسمبر 2012 إلى جويلية 2013.

ومن خلال مرحلة الاستكشاف أيضا تم صياغة استمارة بحث أولية والتي تمت مناقشة مضمونها مع الأستاذ المشرف، أين تم التعديل و حذف بعض الأسئلة التي كانت لا صلة لها بالموضوع، بالإضافة إلى إضافة أسئلة أخرى جديدة والتي بدورها تفيدنا في جلب بعض المعلومات حول الموضوع.

- مرحلة الإعداد للعمل الميداني: بعد المرحلة الاستطلاعية والتعرف على مجتمع البحث تليها المرحلة الثانية من البحث والتي باعتبارها التزول الفعلي إلى الميدان، وذلك قصد الإجابة

على تساؤلات البحث والوصول إلى نتائج أكثر دقة، وذلك بعد توزيع استمارات البحث على العينة المحددة من المجتمع المدروس، حيث كانت الإجابة أغلبها مدونة من طرف الباحث، خاصة مع المبحوثين الذين لا يجيدون الكتابة، ويعني بذلك مشاركة الباحث للمبحوثين وذلك لتفادي الأخطاء التي يتلاقها الباحثون من طرف المبحوثين، وكذلك من أجل دقة جمع المعلومات، كل هذا جرى في الفترة الممتدة من أوت 2013 إلى ديسمبر 2013.

- مرحلة جمع البيانات وتفريغها وجدولتها وتحليلها وتفسيرها: وفيها تم تفريغ الأسئلة وذلك باستعمال برنامج SPSS قصد الوصول إلى النتائج الكمية في جداول بسيطة ومركبة، لتأتي بعد ذلك عملية تحليل النتائج التي تحصلنا عليها في الجداول، وخاصة التي لها علاقة كبيرة بموضوع البحث.

- مرحلة صياغة البحث في مرحلته النهائية.

مجال البشري:

يشكل المجال البشري الإطار المرجعي وإطار العينة، ويمثل هذا المجال المجتمع البحثي الذي أخذت منه عينة البحث، حيث اشتملت على 120 فردا أغلبهم نازحين من المدينة إلى الريف وآخرين في الأصل مستقرين بالريف، وقد اقتصر البحث على القرى والمجمعات الريفية التابعة لولاية الجلفة وللبلديات التابعة لها، (قرية الزينة التابعة لبلدية الجلفة، وقرية المصران وفيض الجمال التابعة لبلدية حاسي ببح، وأيضا قرية الجلالية والبركة التابعة لبلدية عين معبد، وفي الأخير قرية المعلبة التابعة لبلدية الجبارة) .

وتم تحديد مجتمع البحث بإتباع ثلاثة مقاييس أساسية :

- أن هذا المجتمع ريفي وبأنهم ينتمون إليه، ذات الطابع الريفي والرعوي.

- أهم السكان الأصليون لهذه المناطق وكذلك بعض السكان غير الأصليين الذين جاءوا من المدينة إلى الريف.
- أغلبهم يمارسون مهن مختلفة أغلبها لها علاقة بالوسط الريفي كالزراعة وتربية الحيوانات وتجارة المواشي.

4-2- مقارنة عامة:

في دراستنا هذه نحاول معرفة موضوعا هاما وهو التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمعات الريفية في منطقة الجلفة وتوافد السكان نحوها، كون هذه المجتمعات بحاجة ماسة لمثل هذه المواضيع والدراسات، التي تدخل في إطار الدراسات الاجتماعية الوصفية، حيث يقوم هذا النوع من الدراسات عادة بدراسة المعطيات والحقائق وتحليلها، ولا تقتصر على جمع البيانات وتبويبها، بل يتعدى إلا بعد من ذلك، كون البحوث الوصفية تقوم على تقرير البيانات وتحليل الحقائق تحليلا دقيقا وهي تتميز بكونها تنصب على الوقت الحاضر، أي تتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة¹.

4-3- تقنيات البحث:

على ضوء على المنهج المتبع في الدراسة، وبناء على متطلبات الدراسة من الناحية الميدانية وأهمية الحصول على البيانات اللازمة استخدم الباحث مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على الأدوات التالية:

الملاحظة بالمشاركة:

هي مصدر ظهور الأشكال الأخرى للملاحظة في عين المكان أنها تتطلب الاندماج في مجال حياة الأشخاص محل الدراسة مع مراعاة عدم تغيير أي شئ في الوضع. يعتبرون الانثربولوجيون هم الأولين من مارسوا الملاحظة بالمشاركة من خلال عيشهم في وسط المجموعات البشرية بغية دراستها عن قرب. وهذا ما أكد عليه الانثربولوجي "ميلفيل هيرسكوفيتس" لدراسة مجتمع ما لا بد من الاندماج داخله ومشاركته.

¹ محمد نوال عمر، 1986، مناهج البحوث الاجتماعية والإعلامية، القاهرة، الانجلوالمصرية، ص110.

أما علماء الاجتماع يستعملون هذه الوسيلة للتقصي أثناء دراستهم للممارسات الفردية ضمن أوضاع معينة. منذ ذلك الحين شرع الاختصاصيون الآخرون في فروع مختلفة من العلوم الإنسانية في استعمال تقنية للاقتراب من الواقع، لهذا ما زالت هذه التقنية مفضلة أكثر من طرف الانثربولوجيين، إلى أن هنالك بعض العلماء يتكلمون عن الملاحظة المباشرة والتي تتم بالعين المجردة¹.

ولهذا فقد ظلت الملاحظة كأداة بحث حاضرة منذ تبني مشكلة البحث من لدن الباحث وخاصة أن الباحث يعد احد المقربين من مجتمع البحث، ومن ثم فقد حاول الباحث توظيف مشاهداته وملاحظاته سيما ما تعلق بتلك السلوكات التي عمت المجتمعات الريفية.

المقابلة:

هي تقنية مباشرة من اجل مسائلة الأفراد بكيفية منعزلة، و في بعض الأحيان أيضا تكون مسائلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومة كافية بهدف التعرف على الأشخاص المبحوثين. تعتبر المقابلة من أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحواجز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة. ونتيجة لهذه الأسباب تستعمل المقابلة عادة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا أو للتعود على الأشخاص المعنيين بالبحث قبل إجراء اللقاءات مع عدد اكبر باستعمال تقنيات أخرى بالتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما، والتفكير فيه قبل التحديد النهائي لمشكل البحث، من هنا اخترنا المقابلة الشبه الموجهة (entretien semi directif) كأداة لجمع المعطيات وهي تعرف بأنها وسيط بين المقابلة المغلقة والمقابلة المفتوحة².

وقد أجريت في البداية هذه المقابلات:

¹ QUIVY (R), COPENHOUDT (LV)., 1988, *Manuel de recherche en sciences Sociales*, Ed. Dusod, Paris, P187.

² GHIGLIONE (R) MATALON (B)., 2000, *les enquêtes Sociologiques « Théories et Pratique»*, Ed. Armand Colin, Paris, p7.

- مع بعض الأفراد المقربين لي والذين يقطنون في الريف، من خلالها حاولنا معرفة بعض التقاليد و التغيرات داخل هذه العائلات، وأثر بعض البرامج التي استفادت منها هذه المناطق. وذلك حين الدراسة الاستطلاعية وحين ملئ الاستمارة.
- مع بعض الإطارات والمسؤولين المكلفين بتسيير التنمية في الوسط الريفي مثل: المحافظة السامية لتطوير السهوب بالجلفة ، حيث كانت المقابلة مرنة وغير مقننة وكان ذلك في المرحلة الاستطلاعية. وكذلك شملت المقابلة مع مسؤولي المصالح المعنية ذات العلاقة بالريف.

الاستبيان:

- تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان في جمع المعطيات والبيانات الميدانية وذلك بعمل الاستمارة بالمقابلة، ويتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة، وتسجيل الإجابات، وهذا يتطلب من الباحث وقتا طويلا و أكثر تدخلا¹.
- وقد راعينا في تصميم الاستبيان المخصص لهذه الدراسة الصياغة المتقنة لأسئلة الاستمارة، حيث يعتبر عملا جوهريا في انجاز العمل الحقلّي اللازم لجمع البيانات، كما قد راعينا الشروط اللازمة من حيث الشكل والمضمون مما يؤدي في النهاية إلى إنجاح الدراسة².

قبل الوصول إلى الصيغة النهائية للاستمارة لقد تم التعديل فيها لعدة مرات بحذف بعض الأسئلة واستبدالها وتعديل بعضها الأخر، وإضافة أسئلة أخرى بما يتماشى مع أهداف البحث، وذلك لصدق الاستمارة وإعطائها أكثر مصداقية.

وبذلك طبقت استمارة الدراسة بصيغتها النهائية بعد التصحيح على أفراد العينة، وذلك بتقنية الاستمارة بالمقابلة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في البحوث العلمية، لذلك وجب على الباحث اختيار الوسيلة التي يراها مناسبة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات حول موضوعه، حيث استخدمت استمارة المقابلة كتقنية رئيسية لجمع البيانات المباشرة من طرف المبحوثين، لان هناك من هو أمي أو الذين لهم نقص في التحصيل العلمي، وأيضا كبار السن،

¹ موريس أنجلس، مرجع سابق، ص 206.

² محمد احمد بيومي، عفاف عبد العليم، 2003، علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 119

فالاستمارة بالمقابلة ساعدتني كثيرا من تقريب الفهم للمبحوثين، ومن خلالها استطعت توضيح وشرح الأسئلة بالآراء والمواقف إلى المبحوثين، فكان هناك تجاوب وتفاعل بيننا. ولهذا فقد شملت الاستمارة 52 سؤالا متنوعا بين أسئلة مفتوحة ومغلقة، وتنقسم هذه الأسئلة إلى أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول: يتضمن بيانات عامة، وهو يحتوي على أسئلة من النوع المغلق، لأنها توجه ذهن الطالب إلى الإجابة المطلوبة ليتجنب الاستطرادات التي لا مبرر لها، ولتسهيل الإجابة على المبحوث، بحيث لا يحتاج إلى تفكير طويل، ولتيسير عملية تسجيل الإجابة وعملية التحليل الإحصائي للبيانات.
- المحور الثاني: يحتوي على أسئلة تدور معظمها حول الوضعية العامة للحياة في الوسط الريفي.
- المحور الثالث: به أسئلة معظمها حول آراء الريفيين في دور التنمية الريفية في الوسط المحلي.
- المحور الرابع: يحتوي على أسئلة تدور حول انعكاسات التنمية الريفية و التغيرات و التحولات التي مست المجتمعات الريفية.

العينة :

تعرف العينة بأنها " جزء من المجتمع الأصلي يحتوي على خصائص العناصر التي يتم اختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي " ¹.

والعينة في أبسط تعريف هي الجزء الذي يتم اختياره من الكل بهدف دراسته وتعميم ما نحصل عليه من نتائج على الكل.

ولأن طريقة اختيار العينة تتأثر بجملة من المعطيات والمتغيرات، فإننا اخترنا العينة القصدية لأن مجتمع الدراسة معروف عند الباحث أي أن أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث يعرفها الباحث تمام المعرفة وله كافة المعلومات عليهم، ولما كان الأساس في الاختيار هو مدى تمثيل العينة

¹ محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، 2002، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، ص 151.

للمجموع فقد حاول الباحث أن تكون مناسبة وكافية ووفق الإمكانيات المتوفرة للباحث، حيث بلغ أفراد العينة 120 فرادا، وقد تم تحديد وحدة العينة ضمن الأشخاص الذين يقطنون في المناطق الريفية وكذلك النازحين الجدد إلى الوسط الريفي، بطبيعة الحال النازحين من المدينة، إذ توجه اهتمامنا نحو هؤلاء لجمع البيانات منهم، وفي إطار اختيار هذه المناطق الريفية كمجتمع لبحثنا هذا هو تلك السجلات والإحصائيات التي أظهرت لنا طبيعة سكان هذه البلديات وما كانت عليه في السنوات السابقة، حيث اعتمدنا على سجل الإحصاء العام للسكان (armature urbaine) لكل السنوات حتى سنة 2008 آخر إحصاء، وبهذا تم تحديد طريقة اختيار البلديات بالنظر إلى طبيعتها في السابق، من بلديات صغيرة ريفية وشبه ريفية أصبحت الآن حضرية، بالإضافة أيضا إلى أن الاختيار كان متشتت، أي من كل بلدية منطقة أو منطقتين وذلك لتكون دراستنا شاملة وأوسع من ذلك.

جدول 01 توزيع أفراد العينة حسب المناطق

اسم البلدية	اسم التجمعات الريفية	عدد أفراد العينة
بلدية الجلفة	قرية الزينة	24
بلدية حاسي ببح	المصران، فيض الجمال، القطايع	46
بلدية مجبارة	المعلبة	18
بلدية عين معبد	قرية الجلالية، البراكة	32
المجموع	07 مناطق	120

5- مخطط المذكرة:

ولالإلمام بجوانب هذا الموضوع ومناقشته تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة عامة وأربعة فصول مع مراعاة صفة التكامل والترابط بينهم و بين عناصره.

حيث يعبر الجزء الأول عن مدخل للموضوع، الذي تم فيه عرض تقديم عام وتحديد أهمية الموضوع والدراسات التي سبقت ذلك، وبذلك تم تحديد الإشكالية وتساؤلاتها والفرضيات وكذا ضبط الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، والأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع وذكر أيضا الأهمية التي يكتسيها وكذا أهم الخطوات المنهجية المتبعة لإجراء هذا البحث، وفي الأخير تقديم أبرز تقنيات جمع المعطيات الميدانية.

حاولنا في الفصل الأول تقديم نظرة شاملة حول مفاهيم التنمية بصفة عامة و التنمية الريفية بصفة خاصة، في محاولة لتوضيح أهمية التنمية الريفية الذي اعتبرها الباحث عامل من العوامل الجذابة التي أدت بسكان المجتمعات الحضرية و السكان الأصليين إلى التروح والعودة إلى المناطق الريفية.

بينما تناولنا في الفصل الثاني مفهوم التروح الحضري ومحاولة فهم كيفية استقرار السكان في مناطقهم الريفية، ثم انتقلنا إلى أنماط الريفيين وصولا إلى الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الريفية، وقد تم أيضا التطرق إلى دلالات التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي شهدتها الوسط الريفي مع إبراز عواملها ومظاهرها داخلها وخارجها، و التحولات المورفولوجية الحديثة التي طرأت على السكن الريفي.

و لقد خصصنا في الفصل الثالث لإعطاء لمحة عن تاريخ منطقة ولاية الجلفة وضواحيها وعرض لوضعية السهوب، وبالخصوص الوسط الريفي وبعض التجمعات الريفية التي نراها أنها اختارت المجال الريفي محلا للاستقرار والعيش فيه، كما تعرضنا فيه أيضا إلى بعض الخصائص التي تتميز بها هذه المناطق سواء في المجال الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي من ثروات وغيرها،...

واحتوى الفصل الرابع على عرض الإطار الميداني للبحث، حيث تم تبيان نتائج البحث الميداني والتطرق إلى آثار ودور التنمية الريفية على المجتمعات الريفية وكذلك إلى توضيح بعض العوامل التي ساعدت على التشجيع إلى التزوح الحضري، بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل التي أدت في التغير في الوسط الريفي، وتم مناقشة النتائج العامة لهذا البحث والإجابة عن تساؤلات الدراسة في خاتمة تضمنت أبرز أفكاره.

الفصل الأول

أساسيات حول التنمية والتنمية

الريفية

أولاً: مدخل نظري إلى التنمية

1- مفاهيم حول التنمية:

التنمية: إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرفاهية أصبح هدفاً مشتركاً لجميع المجتمعات والبلدان المعاصرة ، غير أن هناك تبايناً في الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والأطروحات الفكرية والفلسفية.

إن مفهوم التنمية قديم، حيث شكل الموضوع المركزي لكتاب " ادم سميث " عام الموسوم (ثروة الأمم) عام 1776 والذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة¹.

ذلك أن الثروة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين وهما: مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثروات في تنمية اقتصادها والآثار التي قد تنجم من خلال التطور الاجتماعي والاقتصادي على باقي المجتمعات الإنسانية الأخرى.

أصبح موضوع التنمية بمثابة تحدي لأكثر عدد من المجتمعات الإنسانية والتي سماها "ألفرد سوفين" عام 1952 بالمجتمعات النامية " pays sous développés " حيث يشير إلى أن هناك أكثر من مليار من البشر أي ما يقارب 1/5 من سكان العالم لا يحصلون على دولار واحد في اليوم.

ومنه ربط التنمية بالتخلف واعتبرهما مفهومين يجب تحديدهما في إطار مشترك ذلك أن الأول يوضع في إطار تاريخي (أي مراحل التطور والتقدم للمجتمعات الإنسانية) والثاني يوضع في إطار تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وخاصة عندما تكون الاحتياجات المادية الأساسية للإنسان (تغذية تعليم صحة ..) غير محققة.

وعليه أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الباحثين و الدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير المختصة. وقد اهتمت

¹ ENCYCLOPEDIA Universalis, S.A , 2002,France.

المجتمعات النامية بهذا الموضوع باعتباره أداة وطريقة لمواجهة التخلف واذلت جهودا عديدة وكبيرة لتحديد مفهوم التنمية. فقد عرفت التنمية على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤثراته وأسبابه كما و نوعا، و لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام¹.

وينظر البعض الآخر أن التنمية عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، ونفترض توافر بعض الخصائص منها الديناميكية و التغيير و الاستقلال و التأثير والقوة و الوحدة الداخلية².

ولقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعا اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادراته، وتم عرضها في عام 1956 على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع³.

ويرى كل من "هـ. سيلتر" و "والتر رست" أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة في المجتمعات المتقدمة. بينما يرى "شوداك" أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها...

ولقد حقق مفهوم التنمية عند بعض الدارسين في مجال علم الاجتماع وفق نظرية الحلقة المتنوعة للفقر والتي تم ربطها فيما بعد بعملية الاستثمار أي بمعنى الإنتاج وإعادة الإنتاج التي طورت على يد كل من "مالتوس" و "ريكاردو"⁴.

¹ حسين بن هاني، 1990، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي، الأردن، ص 118.

² محمد شفيق، 1986، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة المصرية، مصر، الإسكندرية، المطبعة المصرية، ط1، ص 12.

³ محي الدين نصرت وآخرون، 1971، تنمية المجتمعات الريفية، مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية القاهرة، ص 300.

⁴ محمد الجوهري، 1980، علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ص 353.

و يشير "عبد الباسط محمد حسين" في كتابه "التنمية الاجتماعية" إلى أن التنمية ما هي إلا عمليات التغيير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها. وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق الجهود المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين¹.

ويعرفها "ويفر" سنة 1971 على أنها مدخلا تستخدمه جماعات النفع العام التي تركز مجهوداتها لتحقيق أهداف كل سكان المجتمع. ويرتبط هذا المعنى بتصور يتبناه المجتمع ذاته، وترجم أهداف السكان هذا التصور إلى حقيقة واقعية.

ويعرفها "كونيا" عام 1975 على أن تنمية المجتمع من خلال كافة الجهود المبذولة تعني إيجاد التفاعل بين الناس والعمل على استمرار هذا التفاعل في ذات الوقت الذي يتم فيه الارتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها من اجل حدوث هذا التفاعل². ونجد كونيا هنا يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميكيات هذه العملية.

ومن هذا المنطلق حدد رؤيته لتنمية المجتمع على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس والعمل على استمراره.

ويرى بعض الدارسين أن التنمية تغير اجتماعي إرادي ومقصود وموجه للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا، والتنمية بهذا المعنى تكون تطورا لانتقالها بالمجتمع من طور إلى طور أو تكون تقدما³

والتنمية عند سميلسر "هي بمثابة تحديث يتضمن تحولا في بعض المتغيرات مثل التكنولوجيا (أي تصبح أكثر تعقيدا) والسكان والزراعة والأسرة .. الخ.

¹ عبد الباسط محمد حسن، 1970، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 90.

² سوسن عثمان عبد اللطيف، 1979، دراسات في التنمية المحلية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص 39.

³ حسني بن هاني، مرجع سابق، ص 118.

وهكذا كما ذهب " بارسونز" إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة القدرة التكوينية للمجتمع. وان العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها¹

ويرى عبد المنعم شوقي " أن الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة لتحقيق التنمية في المخططات المختلفة يقوم بها الإنسان للتحكم في متضمنات واتجاهات التغيير الثقافي أو الحضاري في تلك المجتمعات. وكذلك في سرعتها ومعدلها بهدف إشباع الحاجات.

إن الإستراتيجية التنموية لا بد وان تنطلق من الإنسان، احتياجاته وحظوظه مشاركته الايجابية في عملية التغيير، أما بالإضافة إلى تحقيق المساواة الإنسانية²

ويذكر " ماير " إن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة ويتفق معه ذلك بولدوين مع إضافة أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

وتبقى الإسهامات التي جاء بها " كارل ماركس " جادة إلى حد كبير في هذا المجال حيث اعتبر أن هذه التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية . فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية. وقد ذكر " ماركس " إن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

إن قضايا العالم الثالث ستبقى طويلة قضايا تنموية تثير الكثير من التساؤلات وتطرح العديد من التصورات. وما من شك أن قضايا الواقع التنموي هي جزء من الواقع الاجتماعي في شموليته وأبعاده التاريخية ومشاكله بالمجتمعات النامية.

وذلك أن التنمية كما تراها " مريم احمد مصطفى " ليست ميكانيزما وإنما هي عملية تاريخية. فإذا كانت النظريات الوظيفية المستندة إلى قاعدة التوازن قد فشلت في تفسير التغيير في العالم المتقدم. فإنها لا تصلح بالضرورة في المجتمعات النامية. وذلك لسبب أساسي جوهري، هو أنها

¹ محمد شفيق، مرجع سابق، ص 15.

² مريم احمد مصطفى، 1996، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 150.

تعالج مواقف جزئية تصلح معها فكرة الميكانيزمات، أما التنمية فلا بد أن يستند فهمها إلى تفهم العملية التاريخية المتجددة.

وتهدف عملية التنمية إلى تنمية الثروة الاجتماعية بأخذ بعين الاعتبار كل الاحتياجات الأساسية للمجتمع الإنساني. ذلك انه لا يمكن وان تحدث تنمية إذا لم يتم إشراك كل العناصر المادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. انطلاقا من كونها تتطلب إطار مؤسسي وسياسي يتوافق مع المطالب والعناصر الواجب تحقيقها وتفعيلها.

ويبقى البحث عن نظرية في التنمية مستمر حيث أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة لم يعد كافيا لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في العالم النامي بالخصوص¹ ومما سبق ذكره يتضح أن مفهوم التنمية هو واسع ومطاط في نظر باحث علم الاجتماع الدكتور " محمد شفيق " حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته ومتطلباته وقناعاته

ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيدولوجية فهي إذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي تحدث تغييرا في المجتمع يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية واستغلال لكافة الإمكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

وهنا لا بد من الإشارة إلى الفوارق بين التنمية والنمو. حيث أنهما لا يتفقان في المعنى لوجود فارق يميز كلا منهما. وهذا الفارق يتضح في كون النمو يخص العالم الصناعي المتقدم. في حين أن التنمية تتعرض لظروف المجتمعات النامية المتخلفة. لذا فان التنمية لا تقتصر على زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة في المجتمع وإنما تتطلب تعديلا في الهيكل الاقتصادي القائم.

فالنمو هو زيادة في احد أو بعض الكميات الاقتصادية التي تسير إلى نوع من التغير الكمي أساسا. فهو نتاج لعملية التنمية. بمعنى انه لا يمكن الحصول على نمو إلا بواسطة العملية التنموية. ومن هنا يعتبر النمو المحصلة لعملية التنمية الشاملة.

¹ مريم احمد مصطفى، مرجع سابق، ص 70.

2- أنواع التنمية

2-1- التنمية المستقلة:

إن التنمية المستقلة تعتبر البديل الصحيح للتبعية وهي التنمية المعتمدة على الذات حيث أن الاستغالية التنمية لا تعني الانغلاق والتوقع أو الانفراد عن مجرى الحركة التاريخية التي يشهدها العالم، والاحتماء بجدار منيع من الحماية المطلقة والدائمة للاقتصاد الوطني، لذا فالمقصود باستغالية التنمية هو أن تكون البوصلة موجهة للعمل التنموي وهي المصلحة الوطنية.¹

ولقد أجمع أغلب المفكرين الاقتصاديين على أن مفهوم المحدد للتنمية المستقلة يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها، وقد كان على رأس هؤلاء المفكرين أو رائد فكرة المستقلة في كتابه (الاقتصاد السياسي للتنمية) إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله.²

2-2- التنمية البشرية:

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً ريادياً في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت عام 1990، ولقي هذا المفهوم اهتماماً من طرف المهتمين بالعلوم الاجتماعية، ويرى بعض الأخر أنها تقود إلى المدارس الاقتصادية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن 18 وامتداداً للقرن 20، إلا أن مفهوم تلك المدارس يختلف على المفهوم في حالته الجديدة³

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط3، دار الشروق، الإسكندرية، ص 25.

² مدحت القرشي، 2007، التنمية الاقتصادية " نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، ص 130.

³ مرجع سبق ذكره، ص 127

أما ليست مجرد تحسين القرارات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك. بل إنها إضافة إلى ذلك يعني ارتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها , سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ,

"فالإنسان ليس فقط مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج, بل انه الهدف أيضا من التنمية. بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف" ¹

ولذلك تعرف التنمية البشرية طبقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات للإنسان, وهذه الخيارات هي .

(1) العيش حياة طويلة وصحية

(2) الحصول على المعارف

(3) الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب

وللمفهوم جانبان:

الأول بناء قدرات بشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

أما الجانب الثاني ارتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة من وقت الفراغ والأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة. ²

2-3- التنمية المستدامة:

لم يتبلور مفهوم التنمية المستدامة إلا حديثا, من خلال النصف الثاني من القرن المنصرم وذلك ضمن مسيرة تطور الوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة , والتنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة فضلا عن الأجيال الحالية عن طريق زيادة الإمكانيات الإنتاجية وبالتناسق مع النمو السكاني وتأمين فرص متكافئة للجميع

¹ إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 35.

² مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص 128.

وتحقيق هذه الأمور جميعا تكون بمراعاة البيئة دائما لذا يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية قبل أن تكون قضية اجتماعية واقتصادية , لكونها قضية مصيرية ومستقبلية تتحكم في أوضاع الأجيال القادمة, وهذا هو شرط الاستدامة. فبرامج التنمية التي جوهرها هو إشراف الموارد واستهلاك الرصيد الطبيعي لتحقيق مكاسب مادية دون التفكير في مصير الأجيال الآتية تكون برامج تنمية رأسمالية لا تنتمي إلى برامج التنمية المستدامة

ولقد قدمت عدة تعاريف من طرف الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نذكر منها
تعريف¹

(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987): للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تفي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 في تقرير المعنون بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة . حسب تعريف وضعته هذه اللجنة هي "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"

إذن تركز التنمية المستدامة على الموازنة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية , لذا تعرف بأنها "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف بالأجيال المستقلة، والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع, لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف المواد وتلوث البيئة.²

¹ عنابي بن عيسى ، اليز كلثوم ، 2009، التنمية الريفية في الجزائر بين حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني الأول للواقع و آفاق التنمية الجزائر، جامعة عمار تليجي بالاغواط ، ص 1.

² مدحت قرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 128

ومن خلال ما سلف ذكره من مفاهيم فإن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم متشعب ومعقد وهذا ما أدى باختلاف الدول حول كيفية تحقيق هذا المفهوم في مجتمعاتها دون الإضرار بمجتمعات أخرى .

ونلاحظ أنها مجموعة من الخطوات التي تسمح بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب وذلك بالحفاظ على البيئة والاستعمال الأمثل من أجل حماية حق الأجيال القادمة.

3- التنمية والمفاهيم المرتبطة بها:

هناك عدة مفاهيم لها صلة بالتنمية الاجتماعية وإزالة الاختلاط بينها وبين مفهوم التنمية الاجتماعية وهي قريبة منها إلى بعيد:

3-1- تنظيم المجتمع: يعرف "روس" عملية تنظيم المجتمع بأنه العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أهميتها، ما إذا كانت الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف والوقوف على موارد الداخلية والخارجية التي تصل بهذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل بشأنها وعن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع¹

كما إن مفهوم تنظيم المجتمع ظهر في الدول المتقدمة لعلاج المشكلات الاجتماعية التي نجمت عن التقدم التكنولوجي السريع وإعادة التوازن الناتج عن ظاهرة البطالة والانحراف والتفكك الأسري ومشكلات التحضر، عكس الحال لمفهوم التنمية الاجتماعية الذي ظهر لعلاج مشكلات جوهرية تتعلق بأساس الحياة مثل مشكلات الغذاء والصحة والإسكان في المجتمعات المتخلفة، إذ أن عملية تنظيم المجتمع تحاول مواجهة مشكلات التقدم الصناعي والتنمية الاجتماعية تحاول معالجة مشكلات التخلف الاجتماعي²

¹ عبد المنعم شوقي، 1982، تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية، بيروت، ص40.

² السمالوطي نبيل، 1981، علم الاجتماع والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 91.

3-2- التقدّم: استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه " دافيد هيوم" انه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالاً، وهناك تعريف آخر "لهوبهاوس" فقد عرف التقدّم بأنه ظاهرة حضارية وهي نتائج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة و المجتمع مثل العوامل الوراثية أو الجغرافية والميتافيزيقية.¹

3-3- التغير الاجتماعي: يمكن تعريفه بأنه كل تحول يحدث في النظم والأنساق الاجتماعية من الناحية المورفولوجية أو الفيزيولوجية خلال فترة زمنية محددة ويتميز التغير الاجتماعي بصفة الترابط والتداخل، فالتغير هو ظاهرة اجتماعية سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب الحياة بدرجات مختلفة، ويرى علماء الاجتماع أن التغير الاجتماعي يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتائج لتفسير إما في البناء الفرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.²

فالتغير هو التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي انه هو الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي (بما يشمل عليه من نظم و منظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية).³

فالتغير يحدث تلقائياً في كل الاتجاه وسواء أردنا هذا أم لم نرده، بينما التنمية هي التغير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة دوراً جوهرياً، فالمجتمعات يمكن تركها للزمن يفعل فيها ما يشاء من تعبير إلى الأمام وإلى الخلف، يتقدم بها أو يتأخر، ينمو بها أو لا ينمو، ينمو في طرق ايجابي أو سلبي، إما نتركه إلى عامل الصدفة البحتة، عامل التلقائية والعشوائية، وبذلك نكون في مجال التغير، أما إذا تحكمتنا في مقدراته وضعنا له الخطط وعزمتنا على الانتقال به من حال ما إلى حال أفضل.

¹ عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، دراسات في علم الاجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 42.

² عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع السابق، ص 32.

³ الجوهري عبد الهادي، مرجع سابق، ص 08.

3-4- التطور الاجتماعي: فإنه يتضمن الفكرة القائلة أن كل المجتمعات تمر بمراحل خلال الانتقال من الصورة البسيطة إلى الصورة المعقدة وعلى الرغم من اهتمام كثير من الفلاسفة أمثال أرسطو وأفلاطون بتطور وانحياز الأبنية الاجتماعية فإن أصول مفهوم التطور الاجتماعي ظهر في وقت أكثر تأخراً واصطبغ باتجاه فلسفي شخصي فقد رأى " دافيد هيوم " أن التطور يسير من الغريزة إلى الشعور ومن العاطفة إلى العقل أما "أوغست كونت" فقد ذهب إلى أن كل المجتمعات تمر بمراحل ثلاثة (البدائية، الانتقالية، الوضعية) ويدعي كونت أن التطور في جانب واحد من تنظيم المجتمع ينعكس في كل الجوانب الأخرى وقد أدرك سبنسر أن التغير في الحياة الاجتماعية يسير من الصورة البسيطة إلى الصورة المعقدة ومن التجانس إلى التغاير ويمكن القول انه بفضل مبدأ التطور أمكن وضع إطار عام عريض نستطيع من خلاله تصور التقدم الكلي للمجتمع الإنساني.¹

ويقصد بالتطور الاجتماعي ذلك التغير التدريجي الهادي أي انه يدل على اتجاه نحو هدف بعيد محدد ويذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية والعضوية الموجودة فهناك تطور كوني وهو يدل على تطور العالم والأجرام السماوية من النشوء والارتقاء ثم الفناء وهناك التطور العضوي ويسمى عند بعض العلماء باسم النمو في الكائن الحي الذي يأخذه بدوره في تطوره منذ تكوين الخلية الأولى.²

3-5- الخدمة الاجتماعية: هي طريقة علمية لخدم الإنسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية أفرادها كما يعرفها الدكتور " عبد المنعم شوقي " بأنه نظام اجتماعي مرن يشترك بطرقه الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى ويقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون ويهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات إلى النمو والتكيف في المجتمع إذا فشلت في ذلك النظم الاجتماعية الأخرى،

¹ الجوهري عبد الهادي، 1980، معجم علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص 54-57.

² عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 34.

كما يهدف إلى مساعدة تلك النظم على النمو والامتداد حتى تقابل حاجة الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاءة.¹

الخدمة الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة المنظمة التي تستهدف تحقيق التكيف الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع عن طريق استخدام طرق فنية تحقق تعاون الأفراد والجماعات على مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم المتصلة بالتكيف في مجتمع متغير وتحسين ظروفهم الاجتماعية بالانتفاع بالجهود الحكومية والتطوعية في مختلف ميادين العمل، فالعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية أن كلاهما يسعى إلى هدف النهوض بالمجتمع ويختلفان في الطريقة والمنهج. حيث أن الخدمة الاجتماعية مهنة ميدانية أكثر منها نظرية، في حين التنمية الاجتماعية مجال نظري أكثر منه ميداني حيث تهتم بدراسة النظريات والنماذج الخاصة بالتنمية الاجتماعية بهدف وضع برامج تنموية ملائمة للمجتمع المراد تنميته²

3-6- التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية: يهتم مفهوم التنمية الاجتماعية بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تامين الفرد على يومه وغده ورفع مستوياته الاجتماعية والثقافية والصحية وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحته على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.

بينما يهتم مفهوم التنمية الاقتصادية بزيادة دخل الفرد وتنظيم استهلاكه حتى يتمكن من إشباع احتياجاته في المجتمع أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله قيمة مادية في بيئة الإنسان والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها.³

ويعني أن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخر ارتباطاً عضوياً ومن ثم يجب أن تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية

¹ احمد مصطفى خاطر، 2003، الخدمة الاجتماعية (مناهج الممارسة، مجالات العمل)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 41.

² رشيد زرواتي، 2000، مدخل الخدمة الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 111.

³ الجوهري عبد الهادي، مرجع سابق، ص 149.

أخرى حيث أن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من داخله.¹

5- مراحل التنمية:

لعملية التنمية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها ولعل أهمها ما يلي :

- التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع: ويتم ذلك عن طريق دراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية، وبالتعمق في دراسة خواصه الأساسية مثل تكوين التربة وتركيبها الكيميائي، ودراسة الثروة الحيوانية والمراعي وأنواعه... الخ، وتفيدنا تلك الدراسة في التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة.
- دراسة السكان وتركيبهم: فمن الطبيعي انه لكي نضع برامج للتنمية الاجتماعية في منطقة ما، ينبغي أن نتعرف على التركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع، ونسبة العاملين إلى جانب إجمالي السكان، ومعدل الخصوبة...، فعن طريق هذه الدراسة يمكن أن نتعرف على الطاقات البشرية التي يتجسد فيها معنى التنمية الاجتماعية، بحيث يمكن توجيه برامجها إلى تلك الطاقات.
- التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية: لكي نخطط لتنمية مجتمع ما ينبغي أن نبدأ بدراسة مظاهر الحياة الاجتماعية فيه، نتدارس النسق القيمي الذي يحكمه، وكذلك العادات والعرف والتقاليد التي تشكل إطاره الحضاري، وكذا النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية ونظام الملكية... الخ، وذلك حتى يمكن أن نضع برامج إنمائية تكون متوافقة مع تلك القيم والنظم.
- دراسة النشاط الاقتصادي دراسة رأسية متعمقة: فيجب التركيز أساسا على ذلك النشاط باعتباره يمثل المدخل الرئيسي في المجتمع الذي نعتمد عليه في تنفيذ البرامج، فينبغي دراسة مختلف صور الإنتاج الزراعي والرعي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن وكذلك تشمل الدراسة فيما تشمل نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.

¹ عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص45.

- مرحلة الفعل التنموي في المجتمع: بناء على المراحل الأربع السابقة يستطيع المنمي تحديد الإطار التنموي الذي يعمل فيه وذلك بالاستعانة بالدراسات والمعلومات الأولية والضرورية عن إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، ثم يبدأ المنمي بعد ذلك مرحلة "الفعل التنموي" وبالتالي تبدأ التنمية الاجتماعية مرحلتها التنفيذية بناء على البيانات والمعلومات المستقاة من المراحل السابقة، غير أن ذلك الفعل التنموي ينبغي أن يتم في مراحل فرعية أربع:
 - المرحلة التقليدية: وهي تلك المرحلة التي يأخذ فيها العمل التنموي صورة تكرر الأنماط التنموية في المجتمع
 - مرحلة التمهيد للبدء في عمليات التنمية: وتتم عن طريق اختيار طرق العمل التي ينبغي إتباعها في برامج التنمية
 - مرحلة بناء الهياكل التنموية في المجتمع: وهي تلك التي تحدث التغير البنائي كتشييد المصانع وغيرها.
 - مرحلة إحداث التغير الوظيفي في المجتمع: وذلك بتغيير سلوك الأفراد من النمط التقليدي إلى النمط المستهدف حتى يمكن لهم أن يشاركوا في برامج الخطة الإنمائية.
 - مرحلة التقييم: وتتناول هذه العملية دراسة وتقييم البرامج التي تم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف منها حسبما وضع في الخطة الأصلية، ويستعان في هذا التقييم بالدراسة القبلية في المجتمع أو بالدراسات المقارنة في مجتمعات أخرى تكون قريبة الشبه بالمجتمع موضوع التنمية الاجتماعية، وكذلك تستخدم تقارير المشرفين والمنفذين لكل مرحلة من مراحل العمل ثم تجري دراسة مفصلة لكل جانب من هذه الجوانب حتى يمكن التعرف على مواطن القوة ومواطن الضعف في تلك البرامج.¹

¹ حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص76.

4 - تصورات نظرية للتنمية:

4-1- تصور التنمية عند " فليب روب "

ويمكن بوجه عام التاريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية اعتبارا من الدراسة الشهيرة التي أخرجها " فليب روب " بعنوان المدخل إلى تنمية المجتمع سنة 1953، وتقوم نظرية روب على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي بوجه عام، والتغير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه بينما نجد أن التنمية الاجتماعية تتمثل في استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغيير العمدي لهذه الظروف، وبهذا فإن المصطلح يعني التغيير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه أو هي التوجه العقلي للبناء نحو تحقيق أهداف متضمنة في نسق القيم.

4-2- تصور التنمية عند " أرين ساندرز " ¹:

يؤكد " ساندرز " أن الفكر السوسولوجي لم يتوصل بعد إلى تطوير بناء نظري محقق امبريقيا بخصوص التنمية الاجتماعية لان كافة النظريات التي صدرت في هذا المجال غير مختبرة. كما يرى أيضا انه يمكن للباحث السوسولوجي ان يصور برنامج تنمية المجتمع كنسق للعمل الاجتماعي ويمكن القيام بدور المرشد والخبير والباحث والمحلل، وترتبط حسبه بميدانين أساسيين هما:

الأول: هو ميدان التنمية الاقتصادية لاعتماده على مفاهيم فرعية مثل الإرشاد الزراعي والإصلاح الريفي والتخطيط الاقتصادي.

الثاني: هو ميدان تنظيم المجتمع باعتماده على مفاهيم فرعية مثل الإرشاد الرعاية الاجتماعية والتشريع الاجتماعي وتعليم الكبار...

ويحدد أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري لتنمية المجتمع في نظره وهي:

¹ المرجع السابق، ص120.

- التنمية كعملية وهذا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من نموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا ويمكن قياس هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكواجتماعية.
- التنمية كمنهج وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويضلل الاهتمام في ظل هذا البعد بالعملية قائما، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز.
- التنمية كبرنامج ولا يكون التركيز هنا على مجموعة الأنشطة ويصبح البرنامج ذاته هدف.
- التنمية كحركة ولا يكون التركيز على مفهوم البرامج وإنما على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية.

ويؤكد في نظريته عن التنمية على أن هناك أربعة ميادين أساسية في النظرية السوسولوجية ذات ارتباط وثيق بنظرية التنمية تتمثل في التغيير الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي، وعلى الاجتماع السياسي.

4-3- تصور "بيتر دي سوتوري":

ويمكن تتبع هذا التوجه الإيديولوجي لدى الكثير من دارسي التنمية في العالم الثالث المتأثرين بالفكر الغربي مثال هذا "بيتر دي سوتوس" الذي يذهب إلى أن تنمية المجتمع فلسفة عملية تقوم على أساس مجموعة من المفاهيم المتكاملة هي (العون الذاتي) الذي يعتبره شعار التنمية، المبادرة المحلية، وعملية الاستشارة. ويشير إلى أن مجموعة من المبادئ يعتبرها أساسية في مجال التنمية لا تختلف في جوهرها عن مبادئ الخدمة الاجتماعية مثل تقبل المجتمع كما هو والسير بالسرعة التي يتحملها المجتمع واستثارة الجهود الذاتية وعدم تقديم خدمات مباشرة للمجتمع ويشارع الفلسفة الإصلاحية من خلال التغيير البطء وليس التغيير الثوري، وبوجه تقوم فكرته على جعل عملية التنمية الاجتماعية مرادفة لمفهوم الإرشاد التربوي.¹

¹ السمالوطي نبيل، مرجع سابق، ص119.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية:

1- التنمية الريفية

يعد مصطلح التنمية من أهم القضايا التي يناقشها العلم المعاصر وهو موضع اهتمام في كل المجتمعات، ومفهوم التنمية الريفية لا يختلف كثيرا عن المفهوم العام للتنمية ، وذلك أن التنمية الريفية لا تتم بمعزل عن إستراتيجية التنمية بوجه عام التي تحدد داخل المجتمع ككل، ولكن التنمية كما يراه البعض ليست تجهيز منطقة أو إقليم بالمصانع و الهياكل القاعدية ، وتزويده بالجرارات وحفر الآبار وإقامة المدارس وشق الطرق، فهذا العمل يمثل مظاهر التنمية، إذ أن التنمية الحقيقية توجد في عقول البشر الذين ينتظمون لغرض تحقيقها. يمكن تطبيق هذه الرؤية في الميدان الريفي في المعمورة كلها كما في الجزائر¹.

ولذلك ليست التنمية مجرد إدخال المتغيرات، وإنما هي إرادة التغيير التي يسعى إليها المجتمع ككل للانتقال من وضع إلى وضع أفضل. ولا يتم هذا إلا عن طريق تنمية واعية ومدروسة وقائمة على التخطيط. ولذلك فالتنمية الريفية في مفهومها الأوسع هي تغير اجتماعي مخطط وموجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع بهدف رفع مستوى المعيشة المادية لأبنائه وتحسين نوعية حياتهم اجتماعيا وصحيا وثقافيا وعمرانيا، لذلك فقد عرف البنك الدولي التنمية الريفية " بأنها إستراتيجية منظمة تهدف إلى تطوير الحياة الاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف " ² ، فالتنمية الريفية حسب هذا التعريف تستهدف أساسا الحد من الفقر في المناطق الريفية كما يعرفها البعض على أنها " إستراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية " ³

ترتبط التنمية الريفية إذن بالتغير الاجتماعي في المجتمع الريفي إذ تؤثر التنمية في التغير وتتأثر به، فالتغير الاجتماعي له عدة أوجه وأشكال فقد يكون تكنولوجيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ولذلك فالتنمية الريفية يمكن أن تحدث أو تقود إلى تغير اجتماعي، ولكن في نفس الوقت لا يقود التغير في جميع الأحوال إلى تنمية، فالتغير قد يكون نحو الأحسن أو يكون نحو السئ (تخلف)

¹ MARC Cote., 1996, *Pays, paysages, paysans d'Algérie*, éd. CNRS, Paris, p 175.

² محمد علاء الدين ع القادر، 2003، علم الاجتماع الريفي المعاصر، منشأة المعارف، مصر، ص 54.

³ حسين احمد رشوان، 2005، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 192.

ولكي تنجح التنمية الريفية لا بد لها من إدارة تعمل على تكاملها وتوازنها في إطار التنمية الوطني، فإتساع النطاق الجغرافي للريف الجزائري وتفاوت خصائصه البيئية والثقافية والاجتماعية يتطلب تنسيقا بين الأجهزة والإدارات المعنية بالتنمية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية ويقصد أيضا بان التنمية الريفية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام توزيع الدخل¹

حيث يتم عن طريق التنمية الريفية تحسين الظروف العامة في المجتمع الريفي بما في ذلك الاقتصادية والاعتبارات المتعلقة بجودة الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان لمعظم المجتمعات الصغيرة وهذا التحسن يشمل السكان ونمو العمالة² حيث غالبا ما تعاني المناطق الريفية من قصور البنى التحتية كالطرق والكهرباء والتي تمثل الوسائل الرئيسية للاتصال بالمناطق الحضرية وما تولده من إمكانية توفير العناية الصحية والتعليم فضلا عن قدرتهم على الوصول إلى الأسواق.³

وقد مر تعريف التنمية الريفية بعدة مراحل وحقب فقد عرفت الاسكوا بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع⁴، وقد تأثر مفهوم التنمية الريفية في المنطقة العربية بالتطور الحاصل في مفهوم التنمية والأجندة التنموية والمتفق عليها عالميا بداية بمفهوم " تنمية المجتمع " ثم مفهوم " التنمية الريفية المتكاملة " وحديثا تأثرت برامج التنمية الريفية بمفهوم " التنمية المستدامة " حيث تم إضافة البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها، وتحقيق التنمية المستدامة يكون عن طريق التوسع في التجارة ومحاربة

¹ محمد سالم طابع، 2007، أساليب و وسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا، التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، ص 4.

² United states department of agriculture, 2006, rural development, p 01.

³ احمد فتحي عبد المجيد، 2003، أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ص 03.

⁴ منال محمد نمر قشوع، 2009، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسية لمنطقة الشعراوية محافظة طولكرم، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة النجاح، فلسطين، ص 24.

الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، وحماية صحة الإنسان، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وحماية الغابات من القطع ومكافحة التصحر، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ونشر التعليم ورفع الوعي مع التركيز على التنمية البشرية باعتبارها أهم مقومات التحول نحو عالم آمن ومتطور¹

أما البنك الدولي فقد عرف التنمية الريفية "بأنها إستراتيجية تهدف إلى تحسين الاقتصاد والحياة الاجتماعية لمجموعة معينة من الناس، الفقراء في المناطق الريفية"، وهناك أربعة عوامل رئيسية أثرت على مفهوم التنمية الريفية وأحدثت تغيير هذا المفهوم وعي، تزايد المخاوف بشأن استمرار وتعمق الفقر في المناطق الريفية، وتغيير وجهة النظر إلى مفهوم التنمية ذاتها، والاعتراف المتزايد لأهمية التنمية الريفية في الحد من الأبعاد غير الدخلية للفقر من أجل تحقيق تحسينات مستدامة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفقراء حيث أن إنشاء الأهداف الإنمائية للألفية قد عززت من المخاوف (الفقر غير الدخلي)، كما أن ظهور الاقتصاد الأكثر تنوعا الذي فيه المشاريع الريفية غير الزراعية تلعب دورا متزايد الأهمية²، حيث هناك ثمة أربعة محركات مهمة لها دور في تحفيز نمو الاقتصاد غير الزراعي في المناطق الريفية، القوة المحركة الأولى هي التحضر لا سيما نمو المراكز الصغيرة أو المتوسطة وزيادة التكامل بين الاقتصاديات الريفية والحضرية، وثانيا عمليات التحرير والعمولة التي يمكن أن تخلق فرصا جديدة للعمل والخدمات في المناطق الريفية، وثالثا تحسن نظم الاتصال والمعلومات لا سيما نشر التغطية الهاتفية المتنقلة في المناطق الريفية، وأخيرا زيادة الاستثمار في نظم الطاقة اللامركزية والمتجددة وقد توجد هذه المحركات وتجتمع معا بطرق شتى داخل البلدان وفيما بينها وتفتح بذلك فرصا مختلفة لتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي³

إن مفهوم التنمية الريفية اليوم يختلف اختلافا جذريا عن المفهوم المستخدم من ثلاثة أو أربعة عقود مضت ويشمل هذا المفهوم الآن مخاوف من أن تتجاوز التحسينات في النمو والدخل والنتائج

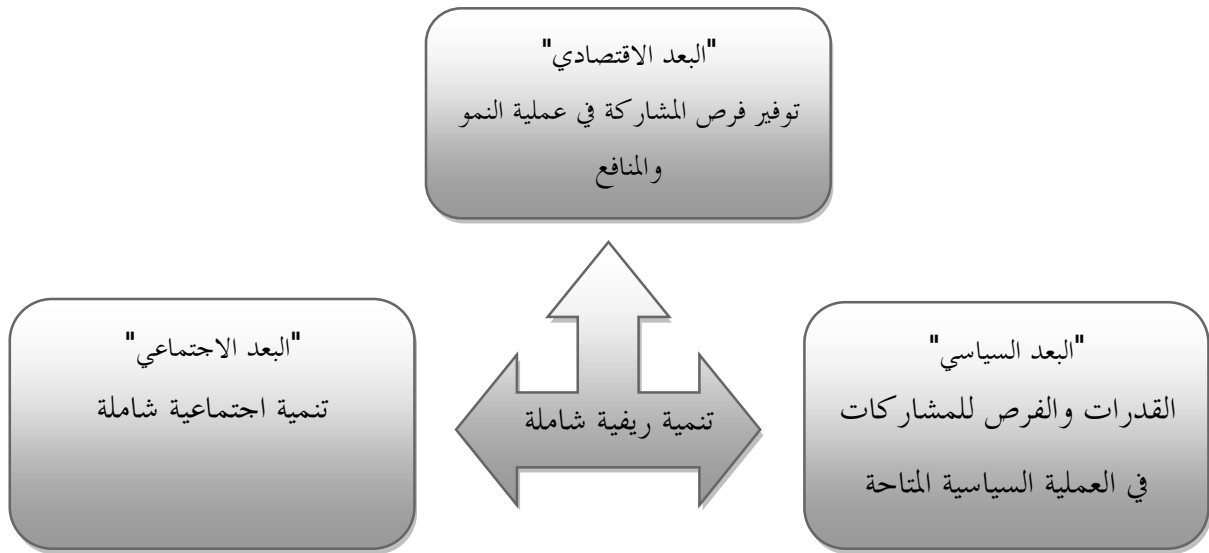
¹ الاسكوا، المؤتمر الإقليمي حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية، موجز تقرير حول التنمية الريفية في المنطقة العربي، القاهرة، ص 1.

² ASIAN development bank, rural development, the meaning, P 1-2.

³ تقرير الفقر الريفي، 2011. ص 21.

اهتمامات تشتمل على تقييم التغيرات في نوعية الحياة الذي يعرف على نطاق واسع والتي تشمل التحسينات في مجال الصحة والتعليم وبيئيا ظروف العيش الأمن. واليوم هناك على ما يبدو إجماع عالمي على أن الهدف النهائي من التنمية الريفية هو تحسين نوعية الحياة لسكان الريف وهذا يجعل من الضروري أن تتجاوز العوامل المرتبطة بالدخل مثل الأسعار والإنتاج والإنتاجية لمجموعة من العوامل المتعلقة بنوعية الحياة والتي تؤثر بالتالي على شمولية التنمية الريفية ويمكن عرض أبعاد التنمية الريفية الشاملة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 01



Source: Asian development bank. Rural development the meaning, p3

أن الشكل السابق يوضح أبعاد التنمية الريفية الشاملة والتي تتضمن ثلاثة أبعاد، فالبعد الأول والذي هو البعد الاقتصادي والذي يشمل توفير كل الفرص والقدرات المتاحة للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية على وجه الخصوص للاستفادة من عملية النمو الاقتصادي، والبعد الثاني هو البعد الاجتماعي والذي إلى دعم التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض والذي يتضمن القضاء على التفاوت في المؤشرات الاجتماعية للجماعات الضعيفة.

أما البعد الثالث فهو البعد السياسي والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في العمليات السياسية على مستوى القرية وخارجها.¹

ويمكن أن نتوصل مما سبق إلى نتيجة هامة وهي أن مفهوم التنمية الريفية قد اخذ يتطور بصورة مستمرة متأثراً بالتغيرات التي حدثت في مفهوم التنمية بشكل عام وهذا التطور الحاصل في مفهوم التنمية الريفية دفع باتجاه توسيع المؤشرات والعوامل المؤثرة في تحديد مستوى التنمية الريفية ليشمل الكثير من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على رفاهية الإنسان ومستواه المعاشي.

2- أهداف وأهمية التنمية الريفية:

تتلخص أهداف التنمية الريفية في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع بغرض تخفيف حدة الفقر من الريف من خلال الرفع المستمر لمستوى الدخل والمشاركة الذاتية للسكان في عمليات التنمية ولكن المجتمع الريفي يحتاج إلى برامج خاصة لتحقيق الأهداف التنموية منها:

- تستهدف برامج التنمية بصفة خاصة أو أساسية سكان الأرياف.
- بذل الجهود لزيادة دخول العاملين الريفيين عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية للتطوير المستمر للتطوير المستمر للتقنيات المستخدمة في الزراعة مع تحقيق ميكانيزمات تبادل عدالة بين المنتجات الزراعية وغير الزراعية, هذا ما يؤدي إلى تهيئة الظروف للعيش الأفضل لسكان الريف مما يساعد في تخفيض معدلات الهجرة بين الريف والحضر.
- ضمان الأمن الغذائي بزيادة إنتاج المواد الغذائية بصورة تسمح بتحقيق مستوى غذائي مناسب وإمكانية تبادل الفائض.

¹ ASIAN development bank, *rural development*, the meaning, p06.

- إدخال تغيرات جذرية عميقة في كل من هياكل الإنتاج وفن الإنتاج المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الريف بحيث يؤدي إلى تحويل فقراء الريف إلى منتجين في السوق.
- تنويع النشاط الإنتاجي الريفي بحيث يتضمن إلى جانب الزراعة أنشطة إنتاجية أخرى مثل أنشطة الصناعات الغذائية، السياحة، الصناعة التقليدية، المناجم والخدمات الاقتصادية الريفية.
- ترقية الإنسان الريفي عامة والفقراء منهم بصفة خاصة بما يضمن تحقيق مستوى معيشي أفضل يعينهم على رفع جهدهم الإنتاجي من ناحية، والاستمتاع بحياتهم من ناحية ثابتة كالنهوض بخدمات أخرى: كالصحة والتعليم، السكن، المعارف الفنية.. الخ
- كذا يجب أن تتسم البنية التقنية 2، والأطر المخططة لبرامجها بالمرونة لأنه من شأنها خلق مزايا، كتغليب الطابع الإنساني في العلاقات بين الإدارات والمؤسسات العاملة في ميدان التنمية.
- تنادي التنمية بمشاركة السكان وإحقاق الحق ونشر العدل الاجتماعي مع التحسين الواضح للفتات الأقل قدرة في المجتمع الفوري

أهمية التنمية الريفية:

- أولاً: لا تزال التنمية الريفية تحتفظ بأهميتها لعدة أسباب، أولاً إن التاريخ لا يعيد نفسه دائماً، فالهجرة الضخمة للقوى العاملة الريفية الزائدة من أوروبا إلى نصف الكرة الغربي في القرن التاسع عشر، ثم من الأرياف إلى المدن كما حدث إبان فترة ما بعد الحرب في البلدان الصناعية أمر لا يمكن أن يتكرر على نطاق عالمي، وإن عصر التصنيع الواسع قد انتهى وقد دخلنا عصر انحسار الصناعة، وقليلاً ما تنشئ صناعات " التكنولوجية المتقدمة" فرص عمل جديدة بل أنها تركز على زيادة الإنتاجية، ومن ثمة مآلنا، إذا جاز التعبير هو البحث عن فرص جديدة للعمل في مواطنها الريفية في مجال الزراعة وخارجها.

حيث مازالت الزراعة تمثل في عام 2005 نحو 40% وفي شرق آسيا 49.5% وفي جنوب آسيا 61.2% وفي إفريقيا جنوبي الصحراء 63.6% ولا تبلغ هذه النسبة في أمريكا اللاتينية

والكاربي سوى 17% وقد تقلصت في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي لتبلغ 3.7% وتعليقا على هذه البيانات فان الزراعة لا تزال تضم أعلى نسبة عمالة بين القطاعات الثلاثة _ الزراعة، الصناعة، الخدمات _ وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من فقراء العالم يعيشون في آسيا وإفريقيا فان معالجة الفقر تعني العمل على أن توفر أعمال القطاع الزراعي أسباب العيش الملائمة بالإضافة إلى ذلك أن العاملين يترعون إلى الانتقال مباشرة من الزراعة إلى الخدمات أكثر من الصناعات، في معظم الأحيان تكون أعمالا ضعيفة الأجور وغير ثابتة سيئة تدرج في إطار " الاقتصاد غير الرسمي" ومن هنا ضرورة النظر في توفير فرص العمل غير الزراعي في الريف.

● **ثانيا:** لا تزال هناك إمكانية لدورة جديدة من التنمية الريفية، فمن الضروري إنتاج المزيد من الغذاء لتأمين الالتزام الكوبي بالحق في الغذاء، وبالإمكان استخراج طائفة واسعة الخيرات من اليابسة والغابات والكتلة الحيوية المستخلصة من المياه: الأغذية والأعلاف والأسمدة الخضراء و الوقود الحيوي والمواد الأولية والألياف واللدائن ومواد البناء والمستحضرات الدوائية ومن شان أسواق الوقود الناشئة أن تسهم إسهاما دائما في تخفيف تغير المناخ، غير ان هذه العلاقة ليست بسيطة بأي حال نظرا لما يتضح حتى الآن من أن إنتاج الحطب والفحم يزيد من إزالة الغابات وينبغي منع الاستخدام الاستغلالي للغابات الطبيعية، حيث يتمثل التحدي في جعل التنمية الريفية شاملة اجتماعيا" ومستدامة بيئيا ، وذلك عن طريق النهوض بالمشروعات الزراعية الفلاحية الصغيرة وتحديثها على نحو ملائم، مع جلب بعض مزايا الحياة الحضرية إلى الريف بدء بالشبكات العامة للخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.¹

● **ثالثا** " أن التنمية الريفية لها تأثير مضاعف على الاقتصاد كافة حيث يولد كل دولار من القيمة المضافة في الزراعة ما يتراوح بين 30 و 80 سنتا" في الجولة الثانية من الدخل في القطاعات الأخرى من الاقتصاد.²

¹ اغانسي ساكس، 2009، فرص جديدة للتنمية الريفية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة، الفاو، ص 1-3
² تقرير الفقر الريفي، 2011، ص 21.

3- خصائص وأسس التنمية الريفية:

لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية أو إعاقتها, إذ أن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير إستراتيجية التنمية الريفية بغية تحسين فرص النمو وإقامة نشاطات ومؤسسات داعمة ومشروعات استثمارية هدفها خلق الثروة وفرص العمل ومستويات معيشة الحسنة وللحكومات دورا أساسيا في خلق البيئات المواتية لنجاح برامج التنمية واهم خصائص التنمية الريفية متمثلة فيما يلي:

- التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة
- فقراء الريف هم المستهدفون بصفة أساسية من برامج التنمية الريفية وهم سكان الريف
- تسعى التنمية الريفية إلى تحقيق الرخاء الريفي أو الحد من الفقر الريفي.
- اعتماد على مبدأ التوجيه والإرشاد كأحد الأبعاد التنموية.¹
- تعتمد التنمية الريفية على مشاركة جميع الأفراد بحيث تعتبر نموذج تنموي يتسم بالشمولية لاعتماده على المنهج النظامي الذي يوازن بين كل من مكونات زيادة الإنتاج والإنتاجية ومكونات تحقيق العدالة الاجتماعية .
- تعتمد التنمية الريفية المتكاملة على أسلوب اللامركزية في اتخاذ القرارات إذ تعتمد على نموذج التخطيط من الأسفل إلى الأعلى.

أسس التنمية الريفية:

تهدف التنمية بشكل عام للرفع من مستوى العام للمجتمع الريفي وذلك من مستوى أدنى إلى أعلى على امتداد فترة زمنية معينة ولتحقيق ذلك لا بد من الأسس والمتطلبات التالية:

- وجود المؤسسات الديمقراطية والتمثيل الجهوي للسكان يعد شرطا أساسيا في مسار التنمية إلا أن تغيير الواقع لا يتمثل في إصدار القوانين والتقسيمات الترابية.

¹ لعلى أحمد ، بوزيد سايب ، 2009، دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة عمار تليجي، الاغواط، ص6.

- توفير الأمن الغذائي للعائلات الريفية.
- إشراك جميع أطراف المجتمعات الريفية في عملية التنمية الريفية
- تنويع الشغل في الأوساط الريفية نظرا الموسمية هذا الأخير وعدم انتظامه مما يتطلب التنويع الاقتصادي.
- إكساب المجتمع القدرة على التطور والنهوض والتقدم المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية لكل أفراده
ولكي يتم الوصول فعل لهذه الأسس يجب العمل على:
- توفير أطر تقنية وأكاديمية لها تكوين عال في الميدان التنموي¹
- بلورة وإنجاح برامج تنموية محددة الأهداف تستهدف السكان وتحافظ على البيئة.
- سن قوانين ووضع أساليب وتسهيلات العمل التي تساعد في توزيع الأعمال وتطوير وسائل العمل واختصار مراحله مع إحكام الرقابة على سير المعاملات، بما يحقق الكفاءة في الأداء الاقتصادي في الزمن
- توفير قيادة محلية قادرة على لعب أدوار رائدة ومؤثرة في عملية التنمية بفضل تجربتها وحنكتها
- إقرار مشاركة دائمة وشاملة للسكان والفعاليات الحكومية والغير الحكومية.

¹ عنابي بن عيسى، البز كلثوم، مرجع سابق، ص 8.

ثالثا: السياسات التنموية في الريف الجزائري:

1- الريف وضرورة التنمية الريفية:

ما زال المجتمع الريفي وسيظل موضع اهتمام كثير من الباحثين الاجتماعيين وكل الذين يعملون في ميدان التنمية، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها أن المجتمع الريفي يضم غالبية السكان من العالم النامي وبالتالي فان الاهتمام به أمر طبيعي له أولويته لأنه اهتمام بالغالبية من أبناء هذا المجتمع كما أن التقدم الاقتصادي لأي مجتمع لا يتم إلا عن طريق تنمية قطاعه الريفي والزراعي، فبدون زيادة الإنتاج الزراعي وتوفره هو المصدر الأساسي للغذاء فان تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تستند إلى دعامة اقتصادية سلبية ومستقرة كما أن المجتمع الريفي يستمد أهميته في كونه يمثل الواقع في قيمته الحضارية بوصفه الأصل الثقافي والحضاري ومنه ينبع المجتمع الأصلي وتقاليد الراسخة التي تمنح المجتمع صلابته وتماسكه كما أن القطاع الزراعي يساهم بنسبة كبيرة في الدخل الوطني، فرفاهية المجتمع الريفي جزء لا يتجزأ من رفاهية المجتمع ككل وتكاد تكون هذه هي المبررات الأساسية للتدخل الدولة في العالم الريفي خاصة في المجال التنموي والزراعي وهذا استنادا إلى المسلمة القائلة بان " المجتمع الريفي بهياكله الزراعية ومجموع علاقاته الاجتماعية عاجز عن التطور بقدراته الخاصة وديناميكياته الداخلية ليندمج في النموذج المجتمعي الحديث من غير تدخل الدولة في تغيير بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹

ولذلك فالدولة تقدم نفسها كقوة عمومية حريصة على إدماج الريف ضمن الحركة العامة للمجتمع وذلك عن طريق جملة من الإجراءات التنموية كتقليص الفوارق الموجودة بين المدينة والريف والتوزيع العادل لعوامل الإنتاج وعلى رأسها الأرض وإدخال المنشآت الخدمائية على الحياة الاجتماعية الريفية وصولا إلى نوع من التجانس بين نموذج الحياة الحضرية والحياة الريفية.

¹ محمد السيد الإمام، 2006، المجتمع الريفي، رؤية حول واقعه ومستقبله، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص127.

وضمن هذه السياسة التدخلية للدولة في المجتمع الريفي ينبغي علينا أن نوضح التركيبة الاجتماعية للعالم الريفي في ظل السياسة الليبرالية المنتهجة من طرف الدولة ومختلف استراتيجياتها في التكيف ورد الفعل أمام هذه التغيرات.

فالفئات الاجتماعية الريفية المتواجدة في المجتمع الريفي تختلف بحسب طبيعة وحجم نشاطها الزراعي كما تم تبيانه سابقا، إذ أن هناك فئة تقوم بنفسها باستغلال أراضيها مع أعضاء عائلتها، ورغم أنها تتمتع بنوع من الاستقلالية اتجاه الدولة وأجهزتها، إلا أنها تدخل في علاقة تبعية من الناحية الاقتصادية في الحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية وتهدف إستراتيجية هذه الفئة في ظل اقتصاد السوق في التنسيق بين النشاطات الزراعية والأنشطة غير الزراعية لتدعيم حاجياتها العائلية والاستثمار في العلاقات الاجتماعية في إطار القرابة، إذ أنهم يسعون لتنويع مصادر دخلهم عن طريق الاحتفاظ بقاعدتهم الزراعية وتربية المواشي والاستفادة من إمكانيات فرص التشغيل خارج القطاع الزراعي.

2- التسيير الذاتي في الريف الجزائري:

التسيير الذاتي مرادف لمفهوم الجماعة، التعاون، حق تقرير المصير، التسيير المشترك، إذ لهذه المفاهيم معانٍ متقاربة تعني الملكية ونمط التسيير ونوع حياة المشاركين، لا تخرج عن كونها نوعا من الديمقراطية الاقتصادية سواء في الماضي أو في الحاضر، ومهما يكن الاختلاف أو التشابه بين التعريفات السابقة. إن طابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ الملكية الجماعية في الممتلكات التي استرجعها المجتمع الجزائري بعد رحيل المعمرين ونقل تسييرها إلى مجموع العمال.

يلاحظ المتابع لتطور تجربة التسيير الذاتي الزراعي في الريف الجزائري أنها تعرضت في سنواتها الأولى لعدة عراقيل تمثلت أهمها في نقص الآلات الزراعية الكافية وتعقيدات إجراءات التسويق ونقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير، بالإضافة إلى عدم وضوح أسلوب التسيير والأسس

التي تنظمه لدى كثير من العمال. ومع هذا فقد استطاع التسيير الذاتي أن يعمل بشكل سليم في الوحدات التي منحت فيها المبادرة للعمال وقدمت إليهم الوسائل الكافية، حتى أن "ميشيل لوني" صاحب كتاب "الفلاحون الجزائريون" كتب منذ عدة سنوات يقول: "كانت لجان التسيير تعمل بانتظام وتسود بين العمال الروح التعاونية وحتى لجان التسيير التي تبدو وظائفها صعبة يلاحظ اتجاهها الجماعي في العمل أكثر من اتجاهها الفردي".¹

3- المناطق الريفية الفلاحية:

لاشك أن عملية التنمية التي يشهدها الريف الجزائري بأرضه وقراه وسكانه منذ مطلع السبعينات وإلى أن يمكن ملاحظتها بوضوح وتتبع أثارها: أثارها في أشكال التعاون والمنظم وفي تبني الوسائل الفنية الحديثة في الإنتاج... أثارها في أنواع البطالة الريفية المقنعة والواضحة، وإلى أي مدى سوف تحد من حركة الهجرة بنوعيتها الداخلي والخارجي بل ومدى تأثيرها في إيجاد نمط جديد من المجتمعات المستحدثة المستقرة، التي تتمتع بأهم متطلبات الحياة الحديثة. ولن يكون ميسورا للرصد والتتبع ما لم نستعن بمعطيات علم الاجتماع التطبيقي وهو الفرع التخصصي من علم الاجتماع العام، الذي يمكن أن يفسح المجال للباحثين لتتبع عملية مكافحة الرواسب وبقايا التخلف الموروثة من الجهود السابقة في الريف الجزائري.

لا يزال الريف الجزائري يعاني من وطأة الهجرة بنوعيتها الداخلي والخارجي، هذه الظاهرة التي ارتبطت بتاريخ الاستيطان الأوروبي في الجزائر وخاصة في النصف الثاني من القرن 19 و التي تسببت في فقد الريف باستمرار لطاقاته الإنتاجية الحيوية، وفي نمو حضري وضغط سكاني في المدن. ولا شك أن القرية الفلاحية هي إحدى دعائم الثروة الزراعية، إذ كانت تهدف إلى ربط الفلاح بالأرض والعمل على استقراره وتلبية حاجاته الأساسية من حيث الخدمات الاجتماعية المتعددة، ومن حيث الدرجة عن مجتمع المدينة.

¹ محمد السويدي، مرجع سابق، ص 122.

وفي هذا الميدان يجب على الباحث الاجتماعي المتبع لعملية التحول الريفي أن يأخذ بعين الاعتبار أن عملية التحول هذه سوف لا تنتهي عند تمليك الفلاحين للأرض ولا عند بناء ألف قرية من أجل حل مشكلة السكن الريفي وإنما هي عملية أعمق سوف تتبلور منذ مراحلها الأولى إلى مركب من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، لأنها أساس عملية مركبة وشاملة.

إن العمل التعاوني وأخلاقيات التعاون تعتبر من مقدمة الأنماط السلوكية التي يجب أن تسود جميع المناشط الحيوية في مجتمعنا الريفي ، ومن ثم يتجلى الدور المنتظر من الاتحادات الفلاحية لتعميق فهم وتطبيق لمبدأ التعاون والسلوك التعاوني في القطاع الريفي، ولا بد أن نشير إلى أن الثورة الجزائرية قد أدركت تمام الإدراك ضرورة توجيه مزيد من التوعية السياسية إلى القاعدة الريفية لان التغيير المنتظر في نطاق التنظيم التعاوني للعمل وفي نطاق السكن الجماعي في القرى الفلاحية، لن يتحقق بصورة فعالة ما لم يمس هذه القاعدة تحول عميق وراع في القيم والمفاهيم والمواقف والتصورات اتجاه الانجازات الثورية المتابعة على مستوى الريف على مستوى الوطن وحتى يمكن لسياسة تنمية الريف الجزائري أن تحقق أهدافها كاملة، خصوصا بعد تطبيق الثورة الزراعية مع بداية السبعينات كان لا بد من إيجاد تنظيم قوي يؤمن تحقيق التنمية ويعمل على تجنب عثراتها وأثارها السلبية. هذا ما استدعى إنشاء الاتحادات الوطنية الفلاحية الجزائرية إلى جانب المنظمات الوطنية الأخرى، وذلك بهدف تنمية الوعي السياسي للفلاحين لكي يتمكنوا من القيام بدورهم عن وعي ووضوح والعمل على بلورة المضمون السياسي والاجتماعي للوطن الجزائري في فكر الفلاح وأخيرا العمل على تكتيل الجهود المبعثرة للفلاحين لكي تتحول إلى قوة فعالة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثاني

التروح الحضري ودلالات التغير

في الوسط الريفي

أولاً: التزوح الحضري والتجديد الريفي

1- التزوح الحضري:

يعتبر التزوح الحضري (l'exode urbain) ظاهرة عكسية للترزوح الريفي، وهي هجرة ونزوح أفراد المدينة إلى المناطق الريفية. بدأت هذه الظاهرة في أوروبا وخاصة في فرنسا سنة 1970، حيث أصبح التزوح الحضري أسرع مما كان عليه التزوح الريفي¹.

1-1- بعد التزوح الريفي، نزوح حضري: حقيقة في القرن 21 وخاصة في التسعينات بدأ السكان بالانتقال من المدينة إلى المناطق الريفية، وذلك حسب آخر الإحصائيات المنجزة من طرف l'INSEE مركز الإحصاء ما بين (2004 و 2009) أن الأقطاب الحضرية فقدت أكثر من 72 ساكن من أصل 10.000 ساكن متجهين إلى الريف، ف 44% من النازحين إلى الريف من اجل العمل؟ وخلق أي نشاط يكسب قوت يومهم، وقد بين VIVIEN أن الكل يبحث عن حياة جميلة واغتنام الفرص والاستفادة من مزايا الريف.²

1-2- من هم الريفيون الجدد: (les néo-ruraux)

هناك عدد كبير من الأفراد والعائلات الذين قرروا التزوح إلى الريف، إذ البعض يهرب إلى الريف لصعوبة الحياة في المدينة لأنه يشتكي صخبها والقلق منها والبعض الآخر يشتكي لعدم تحمله تكاليف الحياة العيش الحضرية مهما كانت دوافعهم، وخاصة بالشباب الذي يتراوح أعمارهم ما بين 30 و 45 سنة مع أبنائهم الصغار وذلك قصد إنماء أبنائهم في بيئة طبيعية³، فالحضريون هم أكثر عددا تدفقا نحو الوسط الريفي. بفضل التطور التكنولوجي يمكن للريفيون أو النازحين إلى الريف التوسع أكثر .

1MERLIN Pierre; 2010, Urbaniste et Démographe

² VIVIEN muyshondr, 2007, *Après l'exode rural, l'exode urbain ?*, Directeur du collectif ville-campagne.

³ www.demainlaville.com exode-urbain-qui-sont-les-neo-ruraux.

1-3- القرى تتحول إلى مدن صغيرة والأرياف تسير نحو الاندثار في الجزائر

تشهد الجزائر منذ نحو عقدين من الزمن غزواً واسعاً لمظاهر العصرية والحداثة لأريافها وقراها ومناطقها الجبلية والنائية. وإذا تواصلت الوتيرة على هذا النحو فقد يختفي عالم الريف تماماً بالبلد بعد نحو عقدين أو ثلاثة، وفق مؤشرات إحصائية لتسود المدن والتجمعات السكانية الكبرى وتختفي القرى والأرياف.

بعد عهد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، كان أغلب الجزائريين يقيمون في الريف والمناطق الجبلية البعيدة عن التجمعات السكانية الكبرى، إذ كانوا يرفضون الاحتكاك بالفرنسيين باستثناء أقلية منهم كانت تقيم مع المستعمرين الأوروبيين في المدن، فضلاً عن اعتماد أغلب الأهالي على الزراعة وتربية المواشي والأنعام كمصدر عيش رئيسي لهم. ولذا كانت الأرياف والمناطق الداخلية البيئة المناسبة لمعيشتهم. وأشارت أول إحصائيات بعد الاستقلال إلى أن أغلب سكان الجزائر الذين كان عددهم آنذاك يبلغ 12 مليون نسمة، يقطنون في الأرياف بنسبة 78 بالمائة مقابل نحو 22 بالمائة فقط يسكنون المدن.¹

1-4- بداية التروح:

بدأ يشهد الوضع بعد الاستقلال انقلاباً محسوساً من خلال بداية التروح الريفي إلى المدن الكبرى طلباً لعيش أفضل. كانت البداية بـ"زحف" حوالي عشرات الآلاف نحو المساكن الفارغة التي تركها 400 معمر فرنسي وأوروبي وراءهم فور الاستقلال، في الجزائر العاصمة، ثم توالى موجة التروح الريفي بشكل منتظم نحو المدن الكبرى في الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي بدافع البحث عن العمل بالدرجة الأولى، لاسيما بعد أن أقامت البلاد مجموعة من المناطق الصناعية الواسعة الخاصة بالصناعات الثقيلة بمساعدة من الاتحاد السوفيتي ودول

¹ جريدة الاتحاد، القرى تتحول إلى مدن والأرياف تسير نحو الاندثار في الجزائر، تاريخ النشر، الاثنيين 02 أغسطس 2010

المعسكر الاشتراكي سابقاً، ما أغرى مئات الآلاف من الريفيين الفقراء بالتزوح، فبدأت المدن تتضخم وظهرت حولها أحزمة كبيرة من البنايات الفوضوية.

وحينما تفتنت السلطات إلى الأمر، وأدركت أن سياسة التصنيع قد أثرت سلباً في الفلاحة ودفعت الكثير من أهل الريف إلى هجرها، وخاصة في المناطق الفقيرة التي تعتمد على الأمطار وحدها، بدأت تعمل على إيقاف هذا التزوح عبر اعتماد سياسة جديدة تقوم على عصرنة القرى والأرياف وفك العزلة عنها عبر شق الطرقات وتزويدها بكل المرافق الضرورية للعيش كالمؤسسات التربوية والمراكز الصحية والمرافق الرياضية والترفيهية ودعم السكن الريفي بهباتٍ مالية مغرية لأصحابه وبناء عمارات وسكنات حديثة وإيصالها بغاز المدينة وبماء الشرب وقنوات الصرف الصحي، وكذا دعم المشاريع الفلاحية العصرية بهبات وقروض بفوائد شكلية للفلاحين ومربي المواشي والدواجن .

وفي السنوات الأخيرة جعلت المشاريع والبرامج التنموية سكان الريف يشعرون بأن مناطقهم التي كانت تعاني العزلة والتهميش ولا تضمن لهم العيش الكريم، قد تغير وجهها الآن وأصبحت تغريهم بالاستقرار فيها. وأدى ذلك إلى توقف التزوح الريفي إلا في حدود ضيقة، واتساع الأرياف وتحول الكثير منها إلى مدن صغيرة لم تعد تحمل من عالم الريف إلا الاسم.

ومما هو ملاحظ أن الكثير من مظاهر الحياة الريفية البسيطة قد اختفت، فلم تعد هناك مغازل أو مناسج يدوية كثيرة ولا ألبسة تقليدية كثيرة، ولا تربية تقليدية للدواجن، وحتى الفلاحة غزاها الجرّار والآلة الحاصدة والبيوت البلاستيكية والأسمدة الطبيعية لتحل محل المحراث الخشبي والمنجل... كما اختفت الكثير من المأكولات التقليدية المحلية وغزت المعلبات والمصبرات والمأكولات الجاهزة مختلف المحلات التجارية وانتشرت محلات "البيتزا"، وغزا البرابول أسطح معظم البيوت وانتشر المحمول وقاعات الإنترنت على نطاق واسع.

وأبدى الشيوخ حسرتهم على "أيام زمان" وانتقدوا غزو مظاهر العصرية للريف وتغير معالمه ونمط معيشة الناس، وقالوا إن ذلك هو السبب الأول لظهور الأمراض التي لم تكن موجودة في الريف قبل عشرين فقط كالحساسية والسرطان والضغط الدموي، بينما أبدى الشباب ارتياحه لذلك وطالب بالمزيد من المشاريع العصرية لضمان حياة الرفاهية .

أكدت إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية أن عدد سكان المدن والتجمعات السكنية الكبرى بلغ 62 بالمائة إلى غاية 31 ديسمبر 2009 مقابل 38 بالمائة فقط من سكان الريف، وهذا من خلال إحصاء شامل جندت له عشرات الآلاف من أعوانها ودام أسابيع عديدة. وهذا ما يعني أن المعادلة قد انقلبت جذرياً حيث أصبح سكان المدن هم الأغلبية، بينما يتراجع سكان الريف باستمرار من سنة إلى أخرى.

1-5- تعريف المدن:

يعتقد بعض الأخصائيين في مجال التنمية الريفية أن النسبة ستتجاوز حدود 80% بعد سنوات قليلة بالنظر إلى الوتيرة العالية التي تسير بها مختلف المشاريع في الجزائر والتي رصدت لها السلطات ميزانية ضخمة تقدر بـ286 مليار دولار لإنجاز مشاريع في مختلف مناطق الجزائر وفق خماسية تمتد من 2010 إلى 2014 وتشمل مختلف جوانب الحياة، ما يجعل الريف يسير بوتيرة ثابتة نحو الاختفاء في الجزائر وغزو مظاهر التمدن لكل شبر فيها. ويوعز باحثون اجتماعيون ذلك إلى طبيعة البشر التي تبحث عن حياة الراحة والرفاهية وكذا الطفرة المالية للبلاد والتي استفادت منها الأرياف كما المدن، إلا أن بعضهم لم يُبد قلقاً إزاء اتجاه الأرياف إلى الاختفاء، بل هو قلق فقط من ظاهرة "تريف المدن" حيث أن التوسع العمراني العشوائي لعدد من المدن أفقدها جمالياتها وجعلها "أريافاً كبيرة" بدل أن تكون مدناً عصرية جميلة.¹

¹ جريدة الاتحاد، نفس المصدر.

2- توطين الريفيين في الجزائر:

ارتبطت سياسة توطين البدو في الجزائر بناء على النصوص المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التي قامت أساسا على مبدأ ترقية سكان الريف والعمل على دمجهم في عملية التنمية.

إن الريفي الذي دفعته الحاجة إلى التروح إلى المدينة، قد يجد في انتظاره مختلف المشاكل التي تقف في طريق اندماجه في الوسط الجديد الذي هو المدينة، فلا هو قادر على الرجوع إلى وسطه القديم، ولا بقادر على التكيف مع الوسط الجديد. ومن هذه الزاوية تظهر جليا أهمية سياسة توطين الريف بشكل تدريجي ومخطط.

ولهذا وضعت نصوص المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية لهذا الغرض، أي تركيز الاهتمام على البدو الرحل، والعمل على ترفيتهم في مختلف الميادين، إلا أن هذا الهدف يصعب تحقيقه ما لم يحدث نوع من الاستقرار في الحياة الريفية، ولهذا نصت المادة 71 المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية في 17 جوان 1975 على ما يلي: "يكون تحضير رعي الماشية محل تشجيع من الدولة، ولا سيما بإنشاء القرى الرعوية"¹

ولكي لا يحدث هذا شكل طفرات، فقد أشار ميثاق وقانون الرعي (la charte pastorale) إلى كيفية التدرج في عملية توطين البدو والرحل، بحيث يحدث ذلك دون ظهور مشاكل حادة خصوصا في الميادين التالية:

- القضاء على استغلال صغر الرعاة
- المحافظة على الوسط السهبي
- صيانة المراعي من الاستغلال المكثف وغير المنظم
- زيادة نقاط المياه الضرورية

¹ محمد السويدي، مرجع سابق، ص 171.

- إنشاء التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات بالبلدية (capcs) بحيث كون دور هذه الأخيرة أي تعاونيات المساهمة في بث ودعم روح التعاون بين البدو، والاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها البلدية مع استلزام بتعليمات للنظام التعاوني.

إن النواة التي تنشأ حولها القرية الرعوية هي المدرسة والمسجد والمركز الصحي، والمركز البيطري ومخزن الأعلاف. هذه المؤسسات تمثل المركز، وتحيط به مساكن المستفيدين.

والملاحظ أن لغاية سنة 1981 تم إنشاء 63 قرية رعوية أو فلاحية في عشرة ولايات من مجموع 17 ولاية ذات طابع رعوي أو فلاحى رعوي.¹

القرية الفلاحية في تنمية وتحديث الريف الجزائري:

تعتبر الثورة الزراعية التي بدأت تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 يونيو 1972 عملية تنمية كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري بقطاعه الزراعي والرعوي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه، وبعبارة أخرى العمل على تقريب الفوارق بين الريف والمدينة، وإيجاد نوع من التوازن بين هذين المجالين المتناقضين و المتكاملين في نفس الوقت وقد حدد هذا بوضوح ميثاق وقانون الثورة الزراعية: "إن الأهمية السياسية والاجتماعية للثورة الزراعية والسعي المبذول للإسراع في التنمية يفرضان انجاز الثورة الزراعية في نطاق مخطط وعمل متماسك لأنها تشمل كافة نواحي المعيشة والعمل في الزراعة فهي ترمي إلى تصفية التخلف الاقتصادي والثقافي السائد في الأرياف".²

للقرية الفلاحية دور تنموي يقوم على تحسين شروط الحياة في الريف، بالنسبة للمستفيدين وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم، والملاحظ أن سياسة القرى الفلاحية لا تشكل وحدها فقط برنامج الاسمان الريفي إذ تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني انجاز 40 ألف وحدة سكنية ريفية و60 ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي.

1 محمد السويدي، مرجع سابق، ص172.

2 مرجع سابق، ص 107.

إن ماهية شروع القرى الفلاحية العامة بسيطة وبالرجوع إلى النصوص القانونية نجد انه انطلاقا من الإستراتيجية العامة للثورة الزراعية فإن سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث وتحديد بنية نظام الإنتاج الزراعي. وهكذا فإن أعمال التحسين والاستصلاح الجارية في هذا الإطار ستكون مدعمة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد، وهذه الأسباب اتخذ القرار لصالح السكن الجماعي، لان التجمعات الريفية لا تقف عند كونها مجرد تجمع للسكان فقط، وإنما لتصبح عنصرا ومحصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج وبناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه، والهدف من وراء ذلك اقتصادي بالتأكيد ولكن سياسي واجتماعي كذلك، وتبقى الوظيفة الأساسية في نظرنا القرية الفلاحية الجديدة تتمثل في إيجاد توازن جهوي وطني، عن طريق توزيع للسكان عبر الوطن، يتسم بالعدالة ويقوم على تقريب الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية القائمة بين الريف والمدن في الجزائر.¹

3- وضعية الوسط الريفي في الجزائر:

بالرغم من تحول الكثافة السكانية من الأرياف إلى المدن في الجزائر فما يزال الريف الجزائري يمثل نصف السكان الإجمالي وينمو نموا سريعا. بلغت نسبة سكان الريف في سنة 1990 نسبة 48.3 % مقارنة بنسبة سكان الحضر التي بلغت 51.7 %. وهذا يعني أن نمو الكثافة السكانية للمدن يعتمد على الهجرة الريفية الضعيفة و لكنها مستمرة. لكن يبقى الريف متميزا بقلّة التعليم والجمود والسكون، النظام القيم وتحوّل نسق المراجع الاجتماعية، ذلك أن أبناء ثقافة المجتمع الريفي لم يتخلوا عن أساليبهم الريفية في العلاقات على الرغم من تحوّلهم إلى حياة المدينة واشتغالهم بالوظائف العمومية وانفتاحهم على العالم الخارجي.

¹ محمد السويدي، مرجع سابق، ص 109-111.

رغم ذلك لا زال الريف يمثل غالبية المجتمع الجزائري بالرغم أن موجات الهجرة الداخلية قد اشتدت نحو المدن في السنوات الأخيرة¹.

وقد سمح التعداد العام للسكان والسكن لعام 1998 بتوفر كما هائلا من المعلومات عن عالم الريف على أساسها قام الديوان الوطني للإحصائيات بأعداد تصنيف لبلديات الوطن 1541 بلدية، بالتميز بين البلديات ذات النمط الحضري (593) بلدية، والبلديات ذات النمط الريفي (948) بلدية، التي تتسم بعدم تجانس الأقاليم الريفية التي تشملها وبتنوع الأوضاع. وقد تدعمت هذه المعطيات بمعلومات أخرى استقيت من مصادر مختلفة خاصة منها الإحصائيات. وبالتحقيقات التي أجريت ميدانيا من اجل فهم أفضل للواقع الريفي في عالم الريف وتقدير التحولات التي يعرفها، وقد أبرزت هذه المعطيات مجتمعة اتجاهها نحو التمركز ونحو تحضر سكان الريف، كما أبرزت وجود ديناميكيات متميزة حسب الأقاليم الريفية وغياب حيوية بعض الفضاءات الريفية تماما رغم وجود إمكانيات يمكن تثمينها.

¹ الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، 2000، مجلة البحوث السوسولوجية، تصدر عن قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد1، ص 186.187.

ثانيا: مظاهر التغير في الوسط الريفي

1 - ماهية التغير والتغير الاجتماعي:

التغير: *le changement*: يعني انتقال شيء أو ظاهرة ما من حالة إلى أخرى، و هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة ما أو ظاهرة ما.

التغير الاجتماعي: يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في الأدوار الاجتماعية¹.

يعبر التغير على الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف شيء ما عما كان عليه خلال فترة زمنية معينة. فالتغير الاجتماعي إذن هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبديل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن².

ويعني التغير الاجتماعي، ما طرأ على الأدوار والمؤسسات والنظم الاجتماعي التي تحتوي على البناء الاجتماعي من تغير من حيث النشأة والنمو، والتلاشي، والاندثار. بمعنى أن التغير لا يشمل الأدوار فحسب، بل يشمل أيضا النظم والمؤسسات الاجتماعية.

ويشير "عاطف غيث" إلى أن التغير الاجتماعي يعبر عن أوضاع جديدة طرأت على البناء الاجتماعي والنظم والعادات الاجتماعية وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع جديد لضبط السلوك أو كنتاج للتغير³.

كما يمكن تعريف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن، لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها⁴.

¹ محمد عمر الطنوبي، 1996، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص52.

² محمد الدقس، 1987، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، ص15.

³ محمد عاطف غيث، 1989، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص415.

⁴ GUY Rocher., 1968, *le changement social*, Introduction à la sociologie générale, Ed H.M.H ,Paris, p19.

ويعتبر التغير الاجتماعي عملية ممتدة عبر الزمن، ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه. ومن التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن تعريف "نسبت" R.NISBET الذي يعرف التغير الاجتماعي بمعناه الواسع بأنه مجموعة متتابعة (أو متوالية) من التبديلات (الاختلافات) التي تحدث عبر الوقت، داخل كيان مستمر في الوجود، وفي ضوء ذلك يشير التغير الاجتماعي إلى مجموعة من العمليات المتتابعة عبر الزمن التي تنتج أشكالاً من الاختلافات والتباين التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات.¹

وفي الحقيقة هذا يتطلبه المجتمع الريفي الذي يشهد برامج تنموية خاصة وعلى جميع المستويات، غير انه ينبغي أن تكون هذه البرامج متماشية وفقاً لحاجيات أفراد المجتمع الريفي، وحثهم على العمل والتطور للوسط الذي يعيشون فيه حتى لا تهدر الأموال المرصدة لهذا العالم الريفي وتطوره متوازناً.

2- عوامل التغير الاجتماعي في الريف:

لقد حاول كثير من علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع على الخصوص العمل في توحيد مفهوم التغير الاجتماعي، وهذا أدى بهم كذلك إلى التفكير في أهم العوامل التي تتفاعل في إحداث التغير في المجتمعات.

ويرتبط دراسة التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي بالماضي والرؤية المستقبلية المتوقعة. وبما أن المجتمع الريفي كما تتم تبينه هو جزء من المجتمع الكلي، ولذلك ينبغي للتغير وعوامله أن يتم في إطار منظور عام هو تغير المجتمع ككل، فلا يمكن دراسة الجزء إلا في ضوء الكل، فالتغير الاجتماعي في المجتمع الريفي الجزائري بصفة عامة ومجتمع البحث بصفة خاصة هو محصلة عوامل داخلية وخارجية. فالعوامل الداخلية هي الأساس "نتاج تراكمات اقتصادية وسياسية واجتماعية،

¹ احمد زايد، اعتماد عام، 2000، التغير الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط2، ص20.

وكذلك نتاج سياسات تنموية طبقت على فترات زمنية متتالية، الشيء الذي ترتب عليه تغير في علاقة الإنسان بالأرض، الأمر الذي أدى إلى تغير علاقته بما حوله، وقد اختلفت سرعة هذا التغير إلا انه يسير حالياً بمعدل أسرع من أي وقت مضى، أما العوامل الخارجية تتمثل في حجم التغيرات السكانية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي في مختلف الميادين، حيث كانت المدينة مسرحاً لها، وبذلك فان تأثيرها واضح على مظاهر التغير في الريف، باعتبارها المدينة مركز التأثير المباشر على الريف. لقد أدى إدخال واستعمال الآلات الحديثة إلى القرية واستخدمها في جميع المجالات إلى تغيرات عميقة، خاصة وان مجتمع الريف لم يعرف عزلة كاملة كما يدور في المجتمع وكان دائم الاتصال به، فقد دخلت الماكينات والآلات الزراعية في حياتهم واستحسن أهل القرية هذا التغيير باعتباره يقلل الحاجة للمجهود الإنساني في إنتاج المحاصيل وتغنيهم عن العمل الشاق الذي كان يتم بواسطة الآلات التقليدية. ورغم انه يعيرون عليها بعض الأمور ويستحسنون في بعض الأحيان الآلات التقليدية، إلا انه ليس بإمكانهم الاستغناء عنها، ومع دخول الكهرباء وأجهزة الاتصال الحديثة طرأت تغيرات جذرية على الحياة الريفية، وكما انه ونتيجة لتقدم البحث العلمي في مجال الاستزراع وتربية المواشي أصبح الريفيون يستخدمون أساليب جديدة للتلقيح الصناعي للنباتات والحيوان، كما آخذوا بالأساليب الحديثة في معالجة أمراض النباتات والحيوانات وبدؤوا تدريجياً يتخلون عن الأساليب التقليدية: وسنعرض فيما يلي أهم عوامل التغير.

2-1- العامل الثقافي وأثر الاتصالات الفكرية:

تلعب العوامل الثقافية دوراً وأهمية بالغة في التطور البشري في أي مجتمع، بحيث أن تغير العرف والعادات والتقاليد والقيم، وكذا بعض التصورات، تكون عامل مساعد على تطور والتغير والتحديث في جميع القطاعات. وقد تختلف نظرة كل أمة للحياة عن نظرة غيرها من الأمم ولهذا كانت قيم الحياة تختلف من مجتمع للأخر ولما كانت القيم تتولد عن ثقافة المجتمع ونظرة أفراده لطبيعة الحياة التي يعيشونها، لذا كانت القيم الاجتماعية عاملاً من عوامل التغير الاجتماعي.

تقاس المجتمعات في عصرنا الحالي في تطورها وازدهارها وتغيرها لأحسن بما آلت إليه البنية الاجتماعية لدى الأفراد، وهذا من خلال الأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها من مؤسسات المجتمع،

بحيث يرى "كريستوفر" أن التأثير الديناميكي للثقافة يظهر في دفعها بالقوة القائدة في حركات التغير الاجتماعي.¹

2-2- العامل التكنولوجي :

إن التغير التكنولوجي له آثار واسعة النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية، له آثار واسعة في تحديد مشاكل المجتمع، وكذا وظيفته سواء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية أو العمرانية. ولقد أسفرت المدينة الصناعية عن قيام تكنولوجية آلية واقتصاد التسويق ومجتمع صناعي كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظيم اقتصادي يؤثر على جميع أجزاء المجتمع. لم يكن هناك مفر أي مؤسسة اجتماعية من الخضوع لتأثير التغير التكنولوجي و الاقتصاد للمجتمع. فالمدسة والمترل وغيرها تتأثر جميعا بالإطار المادي التي تتركه التكنولوجية الحديثة.²

2-3- العامل البيئي والجغرافي :

لا بد لأي مجتمع من المجتمعات أن يتأثر بالوسط البيئي والجغرافي، إذ يؤثر في تطوره ونموه، لأن الطبيعة في حد ذاتها تعتبر عنصرا أو عاملا ضروريا لحياة الناس وتطور المجتمعات.

وتغير الحياة البشرية هو استثمارا وتفاعل الإنسان مع بيئته التي ينتمي إليها. ومن خلال هذا التفاعل يبين الوسط البيئي، وتغير الحياة الاجتماعي في جمعي المجالات، تتحدد آليات التمازج والتفاعل بين أنماط النظم الاجتماعية وبين العلاقات والقيم والأفكار والمبادئ والعادات والتقاليد. الطبيعة الريفية لها تأثير ومساهمته الخاصة في التغير الاجتماعي يختلف عنها في المجال الحضري.

من طبيعة المجتمع الريفي أنه يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة كمصدر عيش أساسي خاصة الزراعات البلدية والمعاشة. إن الطبيعة الجغرافية للريف، سواء كانت جبلية أو سهلية أو

¹ DAWSORI Christopher., 1961, *religion and the rise of western*, culture doubled ay (company in new work), p14.

² بدوي السيد محمد، 1985، *مدخل إلى علم الاجتماع*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص291.

صحراوية أو تليه تؤثر في طريقة تفكير الريفيين في العيش وكسب القوت، وهذا له علاقة بدوره بالتغيير الاجتماعي ومن بين العلماء الذين ركزوا على البيئة الطبيعية العلامة "ابن خلدون" الذي يؤكد على تأثير المناخ على طبيعة الظواهر الاجتماعية والنفسية للسكان. وتعتبر البيئة الطبيعية لديه العامل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان... كل ذلك يجعل منه ممثلاً للنظرية الايكولوجية في التغير الاجتماعي.

2-4- العامل الاقتصادي :

يعتبر العامل الاقتصادي ذو اثر كبير في إحداث التغير الاجتماعي، من الدعامات الأساسية في تقدم الشعوب والمجتمعات، وبدونها لا يمكن تحقيق التغير المنشود حتى ولو توفرت باقي عناصر التغير الأخرى.

ويؤكد "ماركس" Marx أن التغير الاقتصادي يؤدي إلى تغير الظاهرة الاجتماعية، أي أن التغير في وسائل الإنتاج يؤدي إلى تغير في الكيان الاجتماعي، ويرى بان عملية الإنتاج الاجتماعي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات محددة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج وهي تحوي الكيان الاقتصادي للمجتمع، الأساس للبناء القانوني و السياسي و الذي يعرف بالبناء الفوقي، أي بعبارة أخرى يعتبر "ماركس" الكيان الاقتصادي كقاعدة أساسية يقوم عليها القانون والسياسة وغيرهما من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

ويرى "بوتومبور" أن النظرية الماركسية تفرد خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية، ونمو التكنولوجيا (القوى المنتجة)، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تشييته للعلاقات الطبقيية وتدعمها.¹

¹ بوتومبور، 1981، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مصر، ط5، ص109.

3 - انتقال ملامح المدينة إلى الريف:

يشير بعض الباحثين الاجتماعيين إلى ضرورة تعريف المدينة وتميزها عن الريف في ضوء مجموعة من الخصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الريفي، لعل أهمها المهنة والبيئة وحجم المجتمع المحلي وكثافة السكان وطبيعة التجانس واللاتجانس بينهم، والتنقل والحركة الاجتماعية وحجم الاتصالات التي يمارسونها الناس في حياتهم اليومية. ربما كان التمايز الاجتماعي والمهني هو أهم ما يميز مجتمع المدينة بحيث يمكن القول بان "المدينة هي تجمع سكاني مستقر يعمل اغلب سكانه في مهن غير زراعية، ويتخذ النمط الحضري الطريقة للحياة اليومية"¹.

ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف القائم أساسا على تقسيم المجتمعات إلى ريف وحضر وفق المهنة وطريقة الحياة اليومية أن الاختلافات بين كل من الريف والمدينة بدأت في الزوال خاصة في البلدان المصنعة، كما بدأت حدة الاختلافات والفروق في الدول النامية كذلك في التراجع، ويرجع ذلك أساسا إلى انعدام عزلة الريف الجغرافية والاجتماعية وزيادة الاتصال بين الريف والمدينة، وأخذت المدينة تؤثر تأثيرا ملموسا في الريف الذي أصبح شيئا فشيئا يؤخذ بالأنماط الحضرية الخاصة بالحياة والقيم وغيرها من العناصر الثقافية والحضرية. لقد مكنتنا الملاحظة بالمشاركة في الريف مدى ارتباط أهلها بالمدينة وما يجري فيها وذلك بما توفر لديهم وسائل الانتقال السريعة، وأصبح أهل الريف يتمتعون بمرافق الحياة الموجودة في المدينة. لقد شيدت المدرسة والمركز الصحي وتعدت الطرقات وزاد ارتباط الريف بعلاقات صداقة والمصاهرة و القرابة بأهل المدينة، كما سهلت الكهرباء الريفية اطلاعهم على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، و مكنتهم الاستفادة من بعض الآلات الكهر- منزلية خصوصا الثلاجة والتلفزيون وآلات الطبخ... وغيرها.

لقد دل إحصاء السكان لعام 2008 للمناطق الريفية بولاية الجلفة أنه من بين 10 أسر يوجد 9 أسر تملك أجهزة التلفزيون، ومن بين 10 أسر نجد 7 أسر تملك ثلاجة ومن بين 10 أسر 8 تملك هوائيات مقعرة...²

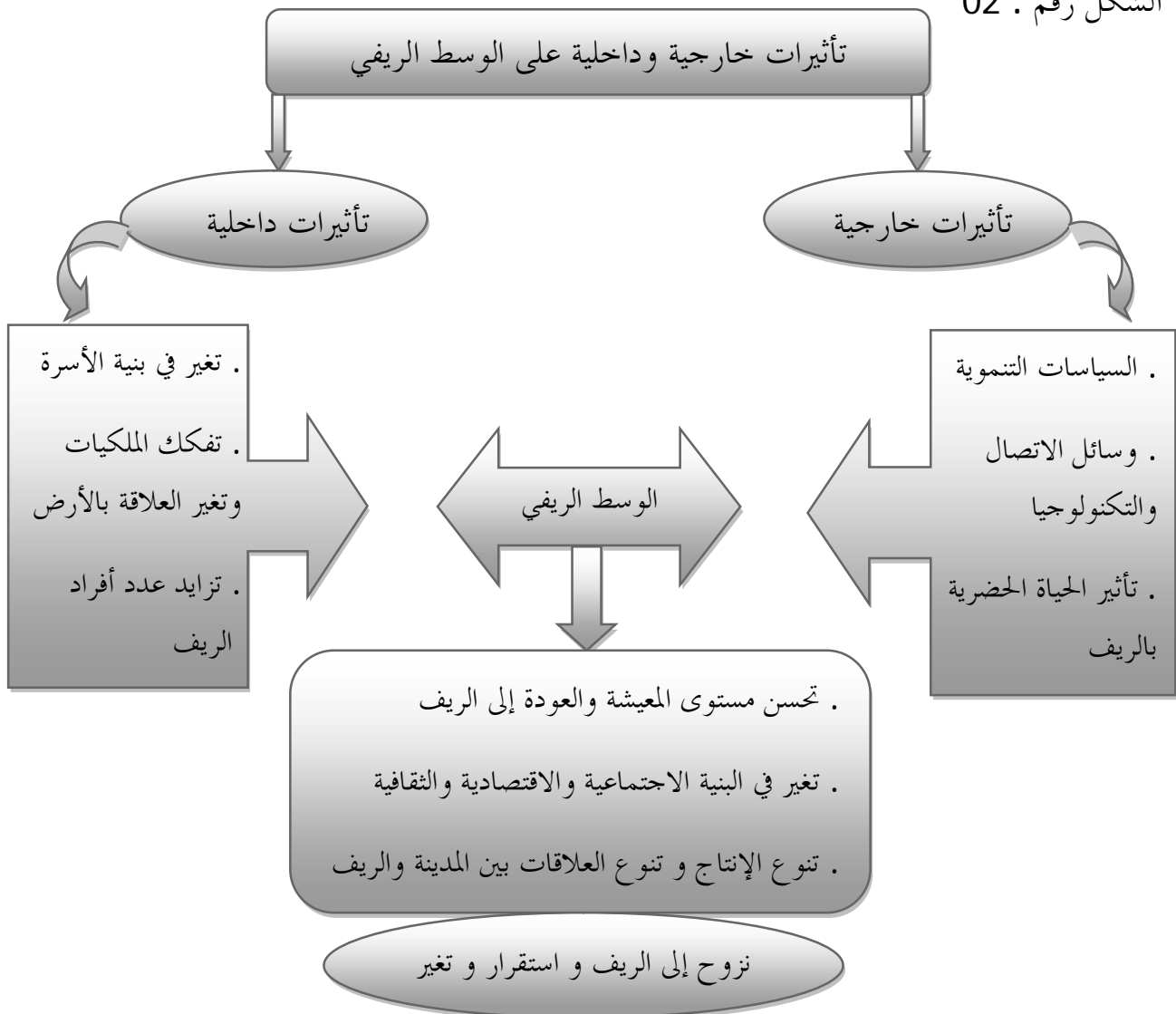
¹ محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، مرجع سابق، ص224.

² مصلحة الإحصاء، ولاية الجلفة.

ثالثا: التغير في الوسط الريفي

عرفت المجتمعات الريفية في الآونة الأخيرة عدة تحولات وتغيرات على عدة مستويات، حيث آثرت عليها بشكل بطيء خصوصا بعد استقرار الأمن وزيادة التطور في وسائل الإعلام والتكنولوجيا وكذلك بفعل السياسات التي رسمتها الدولة لإعطاء حياة جديدة لسكان الريف، ولتوضيح ذلك يمكن عرض هذا الشكل المبسط الذي يبين العلاقة بين البرامج التنموية وعوامل التغير الأخرى مع الوسط الريفي:

الشكل رقم : 02



المصدر: انجاز الطالب

1- تغير في العادات وفي الثقافة:

التغير في الثقافة المادية من حيث انه تغير في نواحي يمكن ملاحظتها بسهولة فانه من هذه الزاوية يعتبر أكثر التغيرات التي حدثت في الريف وضوحا، وفي نفس الوقت يصور زيادة صلة الأرياف بالعالم الخارجي، ويعكس كذلك تأثيرات المدينة المتزايدة ولذلك كان دور العوامل الخارجية فيه أكثر أهمية من أي عوامل أخرى، حقيقة انه لا يمكننا فصل عوامل التغير بعضها عن الآخر فهي مرتبطة، وقد يحدث أن تكون تأثيراتها كل على حدة لا يمكن أن نفصل بينهما، ولهذا فان تأثير المدينة والانتشار الثقافي منها إلى الأرياف حدث في نفس الوقت الذي كانت فيه العوامل الداخلية التي ذكرناها تؤثر في العائلة وفي الحياة الاقتصادية، فكان تأثير العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء، ولكن تأثير المدينة في حالة الثقافة ينبغي النظر إليها بشيء من الاهتمام لان كل تغير يحدث في مكونات هذه الثقافة لا يأتي من الداخل وإنما يأتي منقولا أو منتشرا من الخارج، ويتوقف قبول أهل الريف لهذه المظاهر على عدة عوامل منها اتجاهات التغير الداخلية ومدى سرعتها لأنها مهمة في درجة قبول الريفيين لطريقة حياة سكان المدينة.

الملاحظ اليوم في الريف في ميدان بحثنا أن القديم يعيش جنبا إلى جنب مع الجديد مع تفوق واضح لهذا الأخير: ولكن دون أن يحدث اختلال أو عدم توازن. ولهذا لا نجد أسرة تغيرت ثقافتها المادية كلية، بل لا تزال هناك كثير من مكوناتها القديمة. ولهذا تكيف الأسر اليوم الأوضاع القديمة وقد تتخلى عنها لتناسب الأوضاع الجديدة.

تغير القيم في الريف:

تؤدي كثافة العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية الناتجة أساسا عنه عوامل التغير الاجتماعي إلى تغير ملحوظ في القيم الريفية والنظرة إلى الحياة، والواقع أن القيم في كل مراحل التغير مرتبطة ارتباطا ووظيفيا بالأنساق الاجتماعية الأخرى، ولذلك فكل تغير في هذه الأنساق يؤدي على تغير مصاحب في القيم، فالقيم في جوهرها " عبارة عن الايدولوجيا التي تصور

الاتجاهات الرئيسية التي تنبعث عن استقرار النظام وتوازنه وهي التي تحدد الأبعاد المرئية في العلاقات الاجتماعية.¹

كما أن النظرة إلى الحياة ترتبط ارتباطا وثيقا بكثافة العلاقات ، فان تغير حجم هذه العلاقات تغير النظرة ومعها القيم، ولهذا كانت عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي هي النتائج التي ترتب عليها حدوث التغير في مجموع القيم وفي النظرة إلى الحياة، حيث أدركنا عن طريق الملاحظة المباشرة و الملاحظة بالمشاركة انه ليس هناك اختلافات ملحوظ بين أهل الريف عامة في هذا الصدد، ولكن ما استطعنا أن نميزه أن عملية التغير وتأثيراتها على مجمع الريفيين لا تسير بخطى متوازنة او بصورة مشابهة وهذا نتيجة لاختلاف ظروف الريفيين أنفسهم، فمنهم من ازدادت حجم علاقاته الداخلية والخارجية، ومنهم من زادت من ناحية واحدة من هذه العلاقات ، ومنهم من ما زال يحتفظ بملكية لابس بها ومن أصبح عديم الملكية كما انه منهم من يعلم أبناءه ومنهم من لا يعلمهم، ومهما يكن أمر هذا الاختلاف فانه من الممكن أن نعتبر أن مجموع القيم الجديدة تعيش جنبا إلى جنب مع مجموع القيم القديمة، وتختلط النظرة القديمة للحياة بالنظرة الجديدة، فالأرض لا تزال تمثل المثل الأعلى للملكية وترتبط قيمة الريفي من حيث مركزه الاجتماعي والاقتصادي بها، ومع أن عدد سكان الريف أصبح لا يملك أرضا إلا وأهم مع ذلك يفضلون الارتباط بها على أي نحو، كان يؤجرها ليعمل فيها، كما ثبت أنا بالملاحظة أن الرغبة الولي للريفي هي أن يملك أرضا أكثر، وان يملك أرضا إذا لا يملك شيئا.

ويبدو هذا الوضع مشابها للوضع الذي وجدته الانتولوجي (روبرت ريدفيلد) في المناطق الريفية التي درسها بالمكسيك، حيث يؤكد على هناك من يريد أن يكون ريفيا ومن يريد الهروب من الحياة و لهذا لا المس في هذه المناطق جريا ورائها أو هربا منها² ، ولذلك فالجري وراء الأرض حقيقة موجودة في الريف، ولكن الهرب منها فغير موجود في الحقيقة ونما هناك مغادرة للريف والذهاب للعمل في المدينة لكن دون أي قطع الصلة بالأرض.

¹ محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص312.

² روبرت ريدفيلد، المجتمع القروي وثقافته، ترجمة فاروق العادلي، ص 240.

كما وقفنا في الريف البحث عن فئة من السكان وهم فئة المهاجرين إلى فرنسا الذين بدؤوا يعودون إلى منطقتهم الريفية بعد أن بلغوا سن التقاعد، حيث تمكن هؤلاء من تجميع فائض من المال اتجهوا في استخدامه إلى العمل الزراعي، عن طريق تمكين أبنائهم من وسائل وأدوات فلاحية عصرية وتشجيعهم لهم بخدمة الأرض، فقد صرح أنا احد هؤلاء بان الأرض: هي الأصل، فالأرض ما زالت تعني لديهم الاستقرار والأمن، أما القداصة المرتبطة بالأرض فقد تغيرت النظرة إليها ومصدر ذلك أن عدد من المبحوثين من الذين فقدوا ملكية الأرض فقد صرحو بعدم إحساس بقداصة الأرض ...

فقد ترتب على كثافة العلاقات الداخلية والخارجية بفعل عوامل التغير أن ظهر هناك اتجاه للمعاملات التجارية مع السوق ومع المدينة ومع الريفيين بعضهم مع بعض كما لاحظنا أن هناك نفور وعزوف من بعض الفئات خصوصا من الشباب عن العمل الزراعي لما يتطلبه من مشقة ودخل محدود ومؤجل أي حتى نهاية كل موسم زراعي رغم أن البعض منهم لم يهجر مهنة الزراعة وإنما اتخذوا منها مهنة إضافية إلى جانب العمل إلى بعض المهن غير الزراعية ولذلك فإن نظرة الاحتقار للعمل غير الزراعي في الريف التي كانت سائدة في الماضي أخذت في الزوال هذه الأيام

2- تأثير المدينة والتغير في الأدوات والمسكن:

نلاحظ في منطقة البحث انه لا تزال هناك نسبة قليلة جدا الموجودة على النمط القديم وهي تظهر في نواحي مختلفة، ولكن وظيفة المسكن لم تتغير فلا يزال مكان لإيواء مكونات الأسرة المادية من البشر والحيوانات والأدوات والمحاصيل، ونتيجة لانفصال الأسر واستقلالها عن العائلة القديمة حدث تغير في حجم المسكن فهو يميل إلى الصغر، وقد انقسمت كثير من مساكن العائلات إلى عدة مساكن تستقل لكل منها أسرة واحدة، كما انه نتيجة لزيادة السكان زيادة ملحوظة لم تعد هناك قاعدة في بناء المساكن من حيث الموقع وذلك بأخذ اعتبارات معينة كالتقرب من العشيرو والأرض الزراعية، فالمساكن اليوم تقع على مسافات مختلفة من المنطقة، كما أن مساكن العائلات

المنتمية إلى عشيرة واحدة كانت جميعا في منطقة واحدة قد تغيرت القاعدة الآن، فهناك أعداد متزايدة من مساكن العائلات المختلفة الانتماء توجد في جهات متعددة من المنطقة، وذلك لعدة أسباب من بينها أن الريفي يبني مسكنه بجانب الطرق الرئيسية لتسهيل عملية التنقل، ومنها أيضا أن الزواج الخارجي جعل عدد من الأزواج يسكنون في المنطقة التي تنتمي إليها الزوجة إن كانت من عشيرة إلى أخرى يستخدم أهل الريف اليوم في بناء مساكنهم على مواد يستخدمونها في المناطق الحضرية القريبة، فلم تعد البيئة المحلية تفي بالإغراض المطلوبة في المسكن واهم ما يستخدمونه من المواد نذكر الأخشاب بمختلف أنواعها والقضبان الحديدية والبلاط والاسمنت والياحور والنوافذ والأبواب والطلاء وتختلف الحاجة لهذه المواد باختلاف نوع المسكن ونلاحظ أن هناك مبنى من المنازل التي تبنى حاليا مساكن الأسر الفقيرة وهي التي لا تختلف كثيرا عن المساكن القديمة خصوصا من حيث المواد التي تدخل في استخدامها كالأشجار والطوب المخلوط بالتبن ومساكن من يملكون أرضا أي الأسر الميسورة أي من مازالت الأرض تكفي حاجات أسرهم وان بعض أعضاء الأسر يقومون بأعمال غير الأعمال الزراعية فكلما زاد فائض الملكية مالت الأسرة إلى بناء المسكن بالمواد العصرية .

وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة أن بعض سكان منطقة الجلفة ممن حققوا أرباح تجارية أو من بعض المهاجرين المتقاعدين يبنون مساكنهم الجديدة وهي لا تختلف شيء عن مساكن المدينة وظل التنظيم الداخلي في مساكن الأسر الفقيرة على ما كان عليه ولكن الاختلاف يظهر في المساكن التي تنشئ حديثا حيث يبدو هناك فصل تام بين حظائر الحيوانات والجزء المخصص لأعضاء الأسرة كما أن هناك عزل للمناطق التي تم فيها تخزين المحصول وكقاعدة يمكن القول أن شكل المنزل وحجمه وطريقة بنائه وتنظيمه الداخلي كل هذا يرتبط بمركز الأسرة الاقتصادي فتزداد المظاهر الجديدة كلما زاد الدخل وتقل كلما قل/ أمّا أثاث المنزل فإنه يميل إلى التنوع والتعقيد في اغلب المساكن حتى بالنسبة للأسر الفقيرة ولكنه يختلف من حيث الكم والكيف باختلاف المركز الاقتصادي.

والملاحظة بينت لنا مدى تأثر الريف بالمدينة من حيث مكونات الثقافة المادية من ناحية الأثاث والإضاءة وأدوات الطعام ومدى ارتباط هذه الأشياء بمركز الأسرة الاقتصادي، ولكنه من ناحية أخرى يرتبط بالمركز الاجتماعي أيضا فكلما زادت هذه الأشياء عن الأسر كلما كان لديها القدرة على الظهور في المنطقة في المناسبات المختلفة. بمظهر أكثر تحضرا وذلك أن التشبه بسكان المدينة أصبح حالان في الأرياف أمرا يحاول بلوغه كل ريفي ما سمحت أحواله الاقتصادية بذلك، والدليل على أهمية التنوع هذه الأدوات الاجتماعية أن جزءا كبيرا لا يستخدم في الاستعمال اليومي بل يظل محافظا عليه لاستعماله في المناسبات أو عند إظهار الكرم والضيافة في وجود غرباء كما يلاحظ أن هناك فروق واضحة بين أهل الريف من الأسر غير المشغلة بالزراعة والأسر التي تعمل بها من حيث استعمال هذه الأدوات فبالرغم من تشابهها من حيث الكم عند كل مهن مالا إن الفئة الأولى تستعملها أكثر لا تقتصر على المناسبات أو عند استقبال الغرباء وكقاعدة يمكن القول أن الريفي المشتغل بالزراعة يميل إلى استخدام الأدوات التقليدية أكثر من استخدام الأدوات الجيدة.

الطعام في الريف ما زال مرتبط بفكرة البطن خصوصا عند الأسر الفقيرة فإنها لم تتغير كثيرا لهم إلا في إدخال بعض الخضروات التي لم تكن معروفة من قبل، أي التي لم تكن تزرع بالمنطقة كالطماطم والبطاطا و الفاصوليا... كما أن ظاهرة شرب القهوة منتشرة جدا بين أهل الريف على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية وقد كانوا يتناولونها في منازلهم.

يرتبط التنوع في الملابس وازدياد العناية الشخصية والزينة بالمركز الاجتماعي والثقافي للشخص، ويتحدد اعتناء الريفي بملابسه بمدى ارتباطه بالمدينة، ولكن ما تم ملاحظته أن الأسر بمختلف مستوياتها تسمح خصوصا لأبنائها بارتداء الملابس الغالية والحديثة، ولا نكاد أن نلمس أن هناك فروقا بين شباب المدينة من ناحية الملابس مع أهل الريف في أوقات العمل لا يتمايزون كثيرا من حيث الملابس والاعتناء بالمظهر حتى انه لا يمكن التعريف بين من ينتمون إلى أسر غنية أو متوسطة، ولا يظهر التمايز واضحا إلا في المناسبات المختلفة كالأعياد والحفلات أو عند زيارة ريف آخر أو عند الذهاب إلى المدينة، يمكن القول أن الريفي الذي يعمل بالزراعة يميل إلى البساطة

في ملبسه واعتناؤه بمظهره وهو يعتقد أن العمل الزراعي يتطلب منه هذه البساطة، وبما أن ظاهرة التخصص كما اشرنا سابقا.

أصبحت بالإمكان ملاحظتنا ولهذا فان التمايز بين العاملين في الزراعة وبين العاملين في أنواع مختلفة من المهن الأخرى فالريفي الذي يعمل بنفسه في الزراعة قليل الاهتمام بالشخصية والزينة أما أصحاب المهن الأخرى فانه يميلون إلى الاعتناء بمظهرهم وارتداء الملابس الحديثة خصوصا إذا كان اتصاهم بالمدينة كثيفا، أما النساء فان هن يميلن إلى تقليد أزياء المدينة والاعتناء بالمظهر الخارجي ولبس الملابس العصرية.

ويبدو تأثير المدينة واضحا فيما يتعلق ببعض الجوانب الفنية المختلفة والتغير كان على حساب تناقض مظاهر الفنون الريفية البسيطة وازدياد مظاهر الفنون الحديثة، حتى أن الوحدة الثقافية بين المدينة من هذه الناحية يزداد تكاملها باستمرار وفي هذا الصدد يبدو تأثير الإذاعة والتلفزيون أكثر جلاء فقد زاد انتشارها عام بعد عام، فقد اقبل الريفيين أفراد وجماعات على سماع الأغاني وغيرها من المواد التي تقدمها الإذاعة بحكم أسبقيتها في المنطقة على التلفزيون الذي عرفته المنطقة بعد دخول الكهرباء إليها وكان من آثار ذلك على الموال والأغاني الشعبية التي بدأت تختفي شيء فشيئا لان تحل محلها الأغاني والأفلام ويرددونها في المنازل والحقل بوما أن نسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة تزداد باستمرار فقد أصبح قراءة المجلات والصحف ظاهرة بارزة هذه الأخيرة يتم جلبها من المناطق الحضرية القريبة، كما أن الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يسألون المعلمين دوما عن كل شيء يتعلق بالمدينة والعالم الخارجي ومعرفة آخر الأخبار سواء المحلية أو الدولية وبجانب انتشار الإذاعة والتلفزيون والجرائد فقد انتشرت في العشرية الأخيرة الهواتف النقالة والهوائيات المقعرة فوق المنازل فلا نكاد نحس أن هناك فرق بين المناطق الحضرية والريف في مدى الإقبال على هذه التكنولوجيات الحديثة.

3- التغير في أساليب العمل:

هناك تغير كبير طرأ على أدوات الزراعة رغم أن التغير في بعضها مجرد تعديل أو امتداد للقديم، فهي لا زالت تحتاج إلى مهارات خاصة في استخدامها ويمكن تقسيمها على حسب طريقة استخدامها ونوع الجهود المبذول في:

- أدوات الجهود البشري: لا زال الفأس أهم أداة عند أهل القرية لكونه يؤدي نفس الوظائف القديمة، كذلك بالنسبة لبعض الآلات الأخرى كالمنجل والمذراة.. كما أن موادهم لم تتغير ويلاحظ أن أدوات الجهود البشري تقل تدريجياً ويزداد الاعتماد اليوم في العمل الزراعي على الحيوان والآلات الحديثة.

- أدوات الجهود الحيواني: تبدا خلال الفترة الحالية قليلة، تتوفر في المنطقة المضخات الكهربائية أو التي تعمل بالبتزين هذا بالنسبة لجلب المياه كما لم تعد تستعمل في عملية الدرس لان آلات الحصاد أصبحت متوفرة في القرية.

- أدوات الجهود المشترك بين الإنسان والحيوان: لم تتغير بصفة كبيرة عما كانت عليه فنظرا لتفكك العائلة تناقصت الملكية للأسر ولذلك فان الاتجاه الآن يميل إلى استخدام حيوان واحد بدل حيوانين أو أكثر.

- الآلات الحديثة: دخلت الآلات الحديثة للريف بصفة تدريجية وهي الآن متوفرة بصفة معتبرة. لقد أحصينا في المنطقة حوالي 3 آلات حصاد و18 جرار و 26 مضخة تعمل بالكهرباء والبتزين، ونسجل إقبال السكان على اقتنائها واستعمال هذه الآلات رغم تكاليفها الباهظة.

رابعاً: انعكاسات التنمية الريفية والحد من التروح الريفي

1- آفاق سياسات الإسكان والتعليم:

تعتبر مسألة السكن الريفي مسألة تطرح بصورة مغايرة مقابل الحصول على سكن في المدينة، لان الحصول على السكن في المدينة ليس بالسهل، ويمكن القبول بان الذين وفدوا مؤخرًا إلى المدينة يلاقون بالتأكيد صعوبات في سبيل الحصول على السكن أكثر من تلك التي يلاقونها في المناطق الريفية.

وفي هذا الواقع من المفيد التفكير في إمكانيات تخفيض كلفة إنتاج السكن عن طريق استعمال مواد بناء اقل تكلفة وتجنيد المستفيدين من هذه السياسة بصورة أفضل، كذاك إذا رافقت القرى الاشتراكية تجديد البنية الإنتاجية لقسم من الأراضي، فمن المفيد التفكير في تشجيع السكن غير مجمع.

ومن البديهي أن يحدد السكن المجمع والمنظم من قبل الدولة تحولات في الاستهلاك وفي البنية العائلية ويمكن أن يزيد من حركة قوة العمل في الريف باتجاه المدن، ويجري الاعتياد على الاستهلاك ذي الطابع الحضري في الريف كما أن الانتقال من العائلة الموسعة إلى العائلة الصغيرة يضعف التضامن العائلي المجدد للاستغلال.

أما الآفاق الجديدة فتتعلق بمعدل التحضر المقبول على المستوى الاقتصادي وبالسياسة المتبعة والتي تتعلق بالتنظيم العقاري. وإذا ما حدد هذا المعدل فان تدفق النازحين الريفيين أو ضعفها تقضي على الأقل بزيادة الاستخدام الدائم في المناطق الريفية، وكنا قد شاهدنا انه لا يمكن اعتبار الوضع الراهن لظاهرة التروح الريفي مثيراً للقلق وذلك بسبب توسع الاستخدام في المناطق الريفية.

إن بطء التروح الريفي إلى المدن يمر بالضرورة عبر زيادة الاستخدام الزراعي وعن طريق تخطيط ملائم لإنتاجية العمل في الاستغلال وعن طريق تشجيع إقامة اقتصاد محلي نشيط يثبت الاستخدام الريفي غير الزراعي. 1

ولقد شاهدنا خلال السنوات الأخيرة توسع التعليم في الوسط الريفي، و زيادة الجهود المبذولة من اجل الإسكان الريفي، والهدف من هذا التوسع في البنية التحتية الاجتماعية هو النضال ضد تباين شروط الحياة بين المدن والأرياف والعمل موضوعيا لوقف أو المساعدة على وقف التروح الريفي إلى المدن وأيضا وقف هجرة اليد العاملة في مجال الزراعة إلى المدينة، ومحاولة لإبقائها في الوسط الريفي وتوفيرها للإمكانيات الضرورية للعمل، وللحكم على الأفاق الممكنة لهذه السياسات بالنسبة لها التي تهدف إليه ينبغي أن تكون عدة اعتبارات ماثلة في الأذهان.

الاعتبار الأول: يمكن القول حول المدرسة أن عدم كفايتها أو توسعها يدفع في اتجاه زيادة التروح الريفي إلى المدن أكثر من التخفيف منها، ومن المؤكد أن الانتساب إلى المدرسة هو احد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين بصفة خاصة نظرا لما عانوه تاريخيا من اضطهاد اقتصادي وسياسي. واليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي ينقذون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها، وتشير بعض الاستقصاءات إلى أن الانتساب إلى المدرسة يشكل حافزا يدفع سكان الريف نحو التنقل، وعمليا تشمل شبكة التعليم كامل التراب الوطني لكن بصورة متفاوتة مع أن الاختلاف الكمي يميل منذ بضع سنوات نحو التناقص إلا انه ولأسباب بديهية يبقى المدرسون الأكثر كفاءة متمركزين في المناطق الحضرية، وفي أفضل الأحوال في المراكز الريفية الآهلة بالسكان.

الاعتبار الثاني: توفير كل الإمكانيات والمرافق الضرورية التي تتيح للريفي البقاء، من نقل و مراكز صحية قريبة منه، شبكة الهاتف، وذلك من أجل تنمية هذه المناطق ونزع غطاء العزلة التي عاشها في السنوات الماضية.

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، 1985، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 138.

الاعتبار الثالث: تمكن بعض المرشدين للوصول إلى الفلاحين والأفراد العاملين في مجال الزراعة وتربية الحيوانات و إرشادهم وحثهم على الوسائل الحديثة في مجال الزراعة من مبيدات وأسمدة وغيرها، وذلك من اجل توفير الإنتاج و نوعية الإنتاج ، ليكون هناك تنوع في الإنتاج نوعيا وكميا و لكي لا يبقى محصورا في منتج واحد.¹

2- الوسط الريفي كبديل للتوطين الصناعي الحضري:

يعتبر الوسط الريفي احتياطا مجاليا واجتماعيا واقتصاديا هاما في هذا الميدان، مع الإشارة إلى أن التوطين الصناعي الريفي يتطلب التفكير الدائم في مبدأ الاندماج السوسيو-اقتصادي للمنشأة الصناعية واحترامه.

إن التوطين الصناعي الريفي يستمد مبرراته من الآثار الاجتماعية والعمرائية للتوطين، وذلك حسب النتائج التي توصلت إليه دراستنا في هذا الميدان، والتي كشفت عن الأصل الاجتماعي الريفي للأغلبية الساحقة لليد العاملة في الأقطاب الصناعية، والتي بقيت محافظة على علاقتها القوية بالمناطق النازحة منها. كما كشفت عن الأصل الاجتماعي الريفي لأغلبية السكان غير المخططة والعشوائية سواء أكان التحاقهم بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المرور بأحياء العاصمة وقرى "متيجة".²

ومن جهة أخرى فان هذا الأسلوب في التوطين يعتبر آلية فعالة وواقعية من اجل استقرار سكان الريف والحد من التزوح الريفي إلى المدن، بل قد يساهم في إحداث الهجرة العكسية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين عرفوا التزوح نحو المراكز الحضرية. أما الجانب الثاني يتعلق بمدى استعدادات اليد العاملة بصفة عامة وقابليتها للحراك الجغرافي من اجل العمل الذي يعتبر أيضا من

¹ المرجع السابق، ص 139.

² "Urbanisation au Maghreb", Travaux de la table ronde du 17, 18, 19 Novembre 1977, Fascicule No3, Paris, 1978, p. 221- 229.

احد معايير التوطين الصناعي، وان معرفة هذا الجانب يساعد كثيرا على رسم السياسة الوطنية للتوطين .

3- التغير الثقافي كأداة للتنمية في الريف:

إن الانتشار الثقافي إلى المناطق الريفية بدأت بواده في الانتشار بين الأفراد الريفيين وبين العائلات، فتأثير المدينة في مجال الثقافة لا يأتي من الداخل وإنما يأتي منقولا أو منتشرا من الخارج ومن عايش سكان الريف أو نشأ في أحضان المجتمعات الريفية لا يشك يوما في أن الاختلاف العميق بين المدينة و الريف، هو اختلاف في جوانب ثقافية واقتصادية وان جدية بناء مجتمع متوازن تسوده المساواة يتطلب القضاء أولا على هذا الاختلاف الثقافي الفاصل بين المواطنين ريفا وحضرا، وتتجلى صورة التخلف الثقافي في الريف الجزائري في مجالات شتى وأنشطة مختلفة. لا زال الريف يستخدم الطب الشعبي في العلاج وينظر نظرة احتقار لسكان المدينة الذي سمح للبت بالتعلم.

إن التغير الثقافي في المجتمع الريفي خصوصا وإهما عملية تعديل في الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة ، تتميز الروابط الاجتماعية في الريف بالمشاركة الجماعية في قيم واحدة، ويرى بعض السوسولوجيين المختصين في الدراسات الريفية أن التضامن والانسجام الاجتماعي الوثيق داخل المجتمعات الريفية قد يجعل من عملية التغير عملية سهلة لو أمكن الكشف عن مصادر الإشعاع والتأثر الروحي والأخلاقي والثقافي في الجماعات، أي فهم طبيعة الجماعات الريفية واحتياجاتها من جهة و من جهة أخرى تحديد مسارات التأثير من حيث الاتصال والعناية الخاصة التي يجب توجيهها إلى القضايا المتشابهة والقضايا المتباينة في الجماعات الريفية .

ينبغي لأي محاولة للتغير الثقافي في المجتمع الريفي أن تركز على فلسفة الترابط الكامل بين الإنسان والحيوان والأرض في هذا المجتمع وعدم معالجة جانب منها إلى الإنسان الريفي بمعزل عن بقية العناصر الأخرى، إنما تحطم الحلقة الأساسية للتغير الثقافي في الريف (مثل مراعاة السكن الريفي المخطط للبناء الاجتماعي للأسرة ولأنشطتها الاقتصادية وعلاقتها الاجتماعية).

الفصل الثالث

التعريف بميدان الدراسة

تمهيد :

في هذا الفصل ركزنا على منطقة السهوب وبوجه خاص ولاية الجلفة كميدان للدراسة، ومجالا لبحثنا هذا، حيث تناولنا الوضعية العامة لسهوب الولاية مبرزين ذلك في إعطاء لمحة تاريخية لولاية الجلفة والظروف الطبيعية وعرض اقتصاد الغطاء النباتي وظاهرة التنقل البشري، وكذلك إعطاء لمحة عن بعض البلديات والقرى التي كانت تعتبر مجال الدراسة الميدانية لهذا البحث.

ثم تطرقنا إلى الإستراتيجية المطبقة من طرف الدولة، وهي مشروع توطيني للريفين وذلك من خلال البرامج التنموية التي سطرتها الدولة لإحياء عالم الريف و تشجيع أهاليه على العودة، وكذلك لتطبيقها لسياسة علفية وتطوير الإنتاج الحيواني والنباتي، وتعتبر أهداف تطوير تنمية المناطق السهبية والبرامج حصيلة أعمال "المحافظة السامية لتطوير السهوب" (HCDS) في تطبيقها للوحدة الرعوية وتنظيم المراعي وتحسين ظروف المعيشة في السهوب.

أولاً: بعض الخصائص التاريخية والجغرافية لمنطقة الدراسة

1- لمحة عن ولاية الجلفة:

تمثل ولاية الجلفة الجزء المركزي من السهوب حيث أنها تعتبر منطقة عبور بين الهضاب العليا السهبية للأطلس التلي والمساحات الصحراوية، كما أنها تبعد عن العاصمة ب 290 كلم جنوباً.

سهوب ولاية الجلفة: الولاية تشمل ثلاث مجموعات كبيرة مختلفة:

- منطقة ساحلية تقع شمال الولاية مساحتها 500.000 هكتار والتي تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات كالتالي:
 - . ساحل عين وسارة متوسط ارتفاعه 850 متر.
 - . الجزء المركزي المتكون من التل.
 - . منخفضا الزهرة الشرقية والغربية مع ارتفاع متغير من 750 متر إلى 850 متر.
- المنطقة المركزية مكونة من جبال أولاد نايل التي تعتبر جنوب الولاية أو الشمال الشرقي للولاية والتي تشمل كذلك سواحل المعلبة والمويلح وهذا شرق المكان الرئيسي ارتفاعه 500 متر إلى 1200 متر.
- المنطقة الجنوبية تعتبر من أحسن المناطق الهضبية يتراوح علوها 400 متر إلى 800 متر يحدّها من الشمال جبال أولاد نايل وممتدة من الجنوب حتى جبال بوكحيل مع علوا يبلغ 1422 متر، والباقي مكون من عدة أحواض حيث يتجمع سيلان المياه في فترات المطر.

كما تضم ولاية الجلفة 36 بلدية و12 دائرة تابعة لها، ومن أهم البلديات والتجمعات الريفية التي قمنا بدراستها ميدانيا هي : بلدية الجلفة وما جاورها مثل قرية الزينة وكذلك بلدية حاسي بجبج وعين معبد ومجبارة. ويمكن إعطاء بعض التعاريف التي تخص هذه المناطق:

- **حاسي بجبج:** تعتبر من أهم البلديات ولاية الجلفة من حيث عدد السكان ومن حيث موقعها ويطلق عليها مدينة المساجد لكثرة المساجد فيها، وتقع على بعد 242

كلم من الجزائر العاصمة و50 كلم جنوب الولاية، توجد بها عدة تجمعات ريفية منها المصران والبراقة وحجر الملح و فيض الجمال و قطايع السليخ وغيرها من بعض المناطق المحيطة بالبلدية.

- **عين معبد:** وهي أقرب بلدية لبلدية الجلفة تقع على بعد 18 كلم من عاصمة الولاية، وهي بلدية مشهورة بجبال بجرارة وقرية الجلالية،

- **بلدية مجبارة:** تقع على بعد 25 كلم من ولاية الجلفة، عرفت هذه البلدية بالآثار الموجودة من عهد الرومان مثل عين الناقة، وكذلك لكثرة النشاط الفلاحي فيها، غالبية سكانها يمارسون نشاط الفلاحة وتسويقه إلى السوق، توجد بها عدة تجمعات سكنية ريفية منها ما يسمى المعلبة والتي تقع في الحدود بين البلدية وبين الولاية.

وعلى هذا يمكن توضيح الموقع الجغرافي لهذه البلديات والتجمعات الريفية. أنظر للخرائط

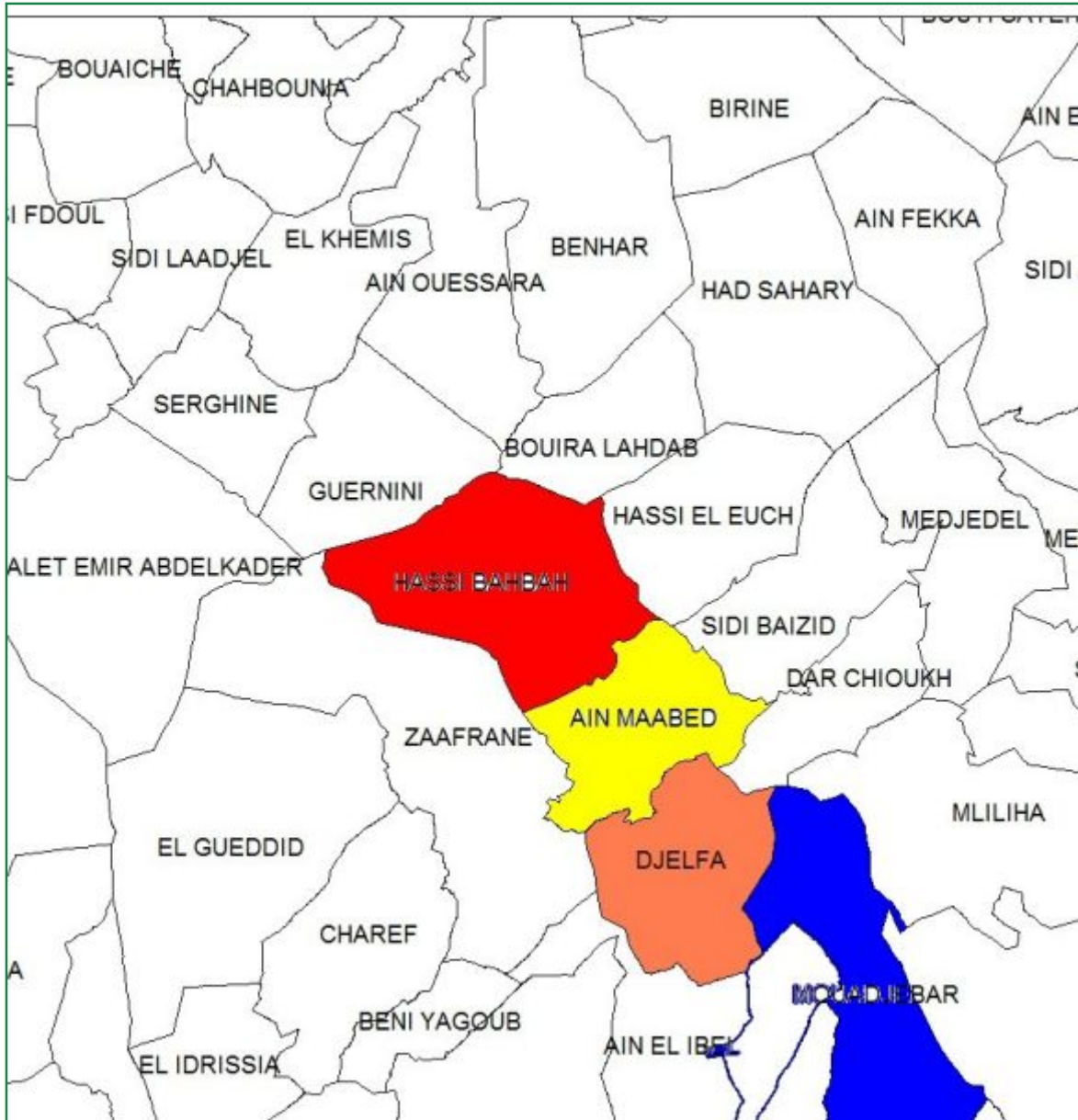
رقم 1 و2.

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للبلديات والمناطق الريفية التابعة لها



Source: Google Maps.

الخريطة رقم 2: الحدود الإدارية لبلديات ولاية الجلفة



حاسي بحيج (المصران، فيض الجمال، القطايع). ■

عين معبد (قرية الجلالية، البراكة). ■

الجلفة (قرية الزينة). ■

المجبرة (المعلبة). ■

2- مدى برامج التنمية في ولاية الجلفة ومناطقها :

هذا وقد أصبحت الجلفة مركزا اقتصاديا و تجاريا هاما، باعتبارها منطقة عبور بين مختلف مناطق الوطن لوجود شبكة هامة من الطرقات حيث يمر عليها الطريق الوطني رقم 01 و 04 و 24. بما أهلها لتكون منطقة تجارية جد نشطة ، وتوجد بها مجموعة من المنشآت الاقتصادية كالغاز الطبيعي وخطوط نقل الطاقة الكهربائية والسد الأخضر. و النشاط الغالب لسكانها المحليين هو الفلاحة و خاصة تربية الماشية (الأغنام) فهي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي للمنطقة، وخاصة في المناطق الريفية المحيطة بعاصمة الولاية، بالإضافة إلى المؤهلات و المواقع السياحية (الطبيعية والتاريخية) والحمامات المتواجدة بها.

وفي المدة الأخيرة تشهد ولاية الجلفة بصفة عامة نشاطا تنمويا معتبرا في كل المجالات التنموية المختلفة الاقتصادية والفلاحية والاجتماعية و الخدماتية وذلك في إطار برامج التنمية وسياسات التجديد الريفي التي عرفتها مؤخرا هذه الولاية وكذلك البرنامج الخاص بولايات الجنوب.

3- برامج بمثابة حياة جديدة لسكان الريف:

توجهت جهود الدولة للنهوض بعالم الريف و قطاع الفلاحة في ولاية الجلفة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنتي 2000 و 2002 ... و بإدراج شق التنمية الريفية أصبح يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية، و الذي يهتم بمختلف الشرائح القاطنة في الريف، و قد مرّت التنمية الريفية على مراحل منها المرحلة الأولى من 2000 إلى 2004 وجاء بما يسمى دعم المستثمرات الفلاحية ضمن منطلق جديد والذي بدوره يشجع على مبادرة الأهالي في المشاركة بهذه البرامج، حيث توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من اجل الرفع في مستويات الإنتاج والإنتاجية، وهذا بغية لتحسين القطاع الفلاحي، إذ أيضا سمحت الدولة بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية احتياجات القطاع، بالإضافة

إلى توسيع الدعم إلى المجال الريفي، ففي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لإدماج العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبهذا تم قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حددت أهداف أوسع أكثر لإدخال تعزيزات المساهمة في الأمن الغذائي وتأمين كل الموارد الإنتاجية وحماية البيئة.

كما تضمنت أيضا هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، فقد تم إيلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفقتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية ...

أما المرحلة الحالية المسماة بالتحديد الريفي الممتدة من سنة 2007 و إلى غاية العام الجاري 2013 و التي تهدف سياستها إلى توفير إطار لكيفية إنعاش تدريجي للمناطق الريفية من خلال تامين النشاطات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و البشرية في إطار النهوض بقطاع الفلاحة إذ خصصت الدولة خلالها مبالغ فاقت قيمة الإعتمادات المالية المخصصة في هذا المجال. و اندرجت هذه البرامج ضمن الصندوق الوطني للضبط و التنمية، و الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، صندوق مكافحة التصحر و صندوق التنمية و المحافظة السامية لتطوير السهوب، ويشمل برنامج التنمية الريفية الجوارية عديد العمليات الجماعية و الفردية كفتح و تهيئة المسالك، تصحيح مجاري المياه، حفر الآبار، بناء أحواض مائية تجهيزها و تهيئة السواقي، فضلا عن الغرس الرعوي و تسوية و تحسين العقار من أجل تحسين الظروف المعيشية و استقرار السكان...

و علاوة على ذلك مكن هذا البرنامج بالتنسيق مع جميع القطاعات الأخرى من إنشاء عديد المرافق الصحية و التربوية و الخدماتية، إضافة إلى ربط المنازل بالكهرباء الريفية، و سمح البرنامج أيضا بإنشاء مشاريع استثمارية بدعم من صناديق مختلفة تتعلق أساسا بتربية المواشي و

الدواجن و النحل إضافة إلى اقتناء آلات خاصة بالصناعة التقليدية وفقا لخصوصيات كل منطقة، كما أنّ العمليات المسجلة في إطار برنامج التنمية الريفية الجوارية كانت مصحوبة بتمكين السكان من الاستفادة بالسكن الريفي و ربطهم بشبكة الإنارة الريفية، ناهيك عن الكثير من الذين استفادوا من مختلف أشكال الدعم و المرافقة لعمليات تكثيف الإنتاج و تحديث المستثمرات و المحافظة على الموارد الطبيعية خاصة في ميدان السقي و حماية و تميم التراث الريفي المادي و غير المادي و كذا المنتجات الزراعية.¹

ثانيا: الوضعية العامة لسهوب الولاية:

1- منطقة السهوب:

تشكل السهوب فضاء واسعا تزيد مساحته عن 20 مليون هكتاره الذي يتميز على العموم بظروف مناخية صعبة وكذلك الظروف الاقتصادية جعلت الطاقات الطبيعية والفلاحية تتعرض لعملية تدهور تؤدي في النهاية إلى التصحر ، الحالة المزرية التي عاشها السهوب (تدهور الرعي وتمرکز قسم كبير من المزارع الرعوية في أيدي أقلية ، يعود سببها إلى الاستغلال اللاعقلاني للأراضي السهبية، عدم احترام الرحلات التي كان المربين يقومون بها حيث أنهم يتركون الأغنام تستهلك كل النباتات في الأرض دون ترك جذورها مما أدى إلى انقراض هذه النباتات، وبالتالي تعرض المنطقة السهبية للتعرية وهذا أدى إلى ظهور عامل آخر هو عملية التصحر مما اثر على الثروة الحيوانية.

أما خلال الاستعمار فالفلاحة خضعت للتحويلات في عدة مستويات (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والتقني) ، كما خضعت السهوب لنفس التحويلات بخصوصيات مرتبطة بالنشاط الرعوي المسيطر، حيث كان في بادئ الأمر تدمير النظام القبلي والقضاء على

¹ محافظة الغابات، ولاية الجلفة

الطابع الجماعي للمسالك والمساحات الرعوية، واخضع أخيرا إنتاج الماشية لسد حاجيات السوق الرأسمالية الفرنسية.

إن النشاط المهيمن على السهوب يبقى دائما يتمثل في تربية الأغنام تعرض نفسها على باقي النشاطات الأخرى لأن هذه المنطقة عرفت بأهمها شاسعة وأيضا لاحتوائها على نباتات ضرورية للرعي (الحلفاء، الشيح، النباتات السهبية المتنوعة) التي بدأت في النقصان مما جعل هذه المنطقة السهبية تعرف مشكلا ذو طابع اجتماعي واقتصادي ناتج عن تنافس أشكال الملكيات، فالملكية العامة للمساحات الرعوية تنافس الملكية الخاصة للمزارع والاستعمال بالنسبة لجميع المرين، فالمرابي البسيط يستعملها لنيل لقمة العيش والأخر لتنمية أرباحه.

إن القانون الذي يخص تحديد المزارع ليس محترما في الميدان أو المشاكل من منظور اقتصادي واجتماعي هي كالتالي:

- إن السهوب تعيش تدهورا بنيويا.
- الاستثمارات في البنية التحتية معطلة.
- وسائل الإنتاج مكثفة جدا.
- جزء من الفائض يستثمر في شكل مزارع والباقي يوجه إلى قطاعات أخرى والتي هي عاجزة عامة، كل ذلك يوحى بان النظام الاقتصادي في مجال الاستثمار متدهورا وعليه فمكافحة التصحر وإنعاش الأنشطة الفلاحية الرعوية أصبحت شروطا لا بد من توفيرها في المناطق السهبية، وهذا بالحفاظ على الغطاء النباتي من كل أشكال التحدي (التعمير، رعي مفرط) والعمل على الاستعمال العقلاني للأراضي وفقا لأهميتها وكذلك تثمين كافة الموارد والطاقات الاقتصادية والاجتماعية في السهوب وهذا من خلال :
 - عدم التدابير التشريعية والتنظيمية
 - تنظيم وتقنين الوصول إلى الموارد العقارية والوسائل الإنتاجية وموارد المياه.
 - محاربة الترميل وتثبيت الروابي الرملية وغرس الأشجار العلفية (بأنصاف جليدية مقاومة).

- إنشاء فضاءات رعي كبيرة.¹

إلا أن هذه السياسات وكل هذه الأعمال تظل مرتبطة بمشكل أشمل في تنمية وترقية عالم الرعي و القطاع الفلاحي الرعوي، وكذلك إشكالية الاستصلاح الفلاحي والصناعي في المناطق السهبية العليا.

2- تطوير الريف ومكافحة التصحر:

تعتبر المحافظة السامية لتطوير السهوب التي يتواجد مقرها بولاية الجلفة نواة حقيقية وأداة فعّلية للسياسة الوطنية اتجاه تنمية المناطق السهبية الرعوية و تعزيز آليات مكافحة التصحر.

ويعود تاريخ إنشاء المحافظة السامية لتطوير السهوب التي تعتبر مؤسسة عمومية إدارية ذات طابع تقني وعلمي إلى سنة 1981 تاريخ صدور مرسوم الإنشاء الخاص بها رقم 81/337 حيث تركز محاورها الأساسية على تعزيز سبل مكافحة ظاهرة التصحر بالاعتماد على التقنيات الحديثة والخبرات الميدانية التي يسعى إلى تطويرها إطارات المحافظة يوما بعد يوم.

ومن بين المحاور الأساسية التي تكمن في إستراتيجية المحافظة التي يمتد نطاق تدخلها على مستوى 23 ولاية سهبية تتربع على مساحة إجمالية تفوق 36 مليون هكتار إلى إحداث تنمية حقيقية بالمناطق السهبية الرعوية لأجل تحسين الإطار المعيشي لسكانتها والتي يتم تعبئتها في البرامج بإدماج وإشراك المجتمعات المستهدفة في جميع مراحل المشاريع بالإضافة إلى تكثيف إنتاج الأعلاف باستغلال المياه السطحية فضلا عن إعادة الاعتبار للفلاحة التقليدية وتوسيع نقاط المياه لتوريد المواشي إلى جانب تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بدورها في الارتقاء بالظروف المعيشية للسكان.²

¹ المحافظة السامية لتطوير السهوب، ولاية الجلفة.
² نفس المصدر.

3- مشاريع مندمجة ومتكاملة بإشراك الجميع:

من بين مسببات إشكالية التنمية في المناطق السهلية أنها تعرف تدهورا شديدا في المساحات الرعوية الطبيعية نتج عنه عجز كبير في إنتاج الأعلاف قدر ب 75% ما أدى بالمحافظة لتعزيز جهودها لترقية هذه المناطق وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، حيث تعتمد المحافظة السامية لتطوير السهوب في إستراتيجيتها في إطار تطوير الريف ومكافحة التصحر على مبدأ إعداد مشاريع مندمجة ومتكاملة بإشراك الجميع ويراعى في المشاريع الفاعلية الاقتصادية للاستثمارات وكذا كل ما من شأنه المساهمة في الحفاظ على البيئة فضلا عن التأثير الاجتماعي الإيجابي كمنعكس غير مباشر.

ويتم إنجاز المشاريع وفق مراحل أساسية تركز على التشخيص المشترك للواقع المعيشي للسكان رفقة السلطات و المجتمعات المحلية أين يتم تحديد المشاكل و العوائق التي تعترضهم في ممارسة نشاطهم الاقتصادي و كذا الحلول المقترحة للحد منها أو لإزالة آثارها لتأتي بعدها الدراسة التقنية والنفعية للمقترحات وكذا دراسة آثارها من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية في الوقت الذي تأتي مرحلة التقييم المالي للمشروع والدراسة وأخيرا المصادقة من طرف اللجنة التقنية الولائية.

ويتم في نفس الإطار تسجيل المشاريع لدى المصالح المركزية في وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مع توقيع دفتر الشروط مع المحافظة السامية لتطوير السهوب.

4- تقسيم مساحات الأراضي:

إن الأشكال الرئيسية التي تميز المنطقة (ولاية الجلفة) هي الغابات والغابات المتدهورة، السهب وزراعات أخرى، حيث تعتبر الولاية سهبية نظرا لطبيعة تأثيرها بالمناخ الذي يميزها ومن أهم النباتات التي نجدها في هذه الأراضي هي الحلفاء بالدرجة الأولى، ثم الشيح ولذلك يعتبر السهب آخر مرحلة تدهور الوسط البيئي قبل الانتقال إلى التصحر ولذلك يمكن تقسيم تلال السهوب إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

- الهضاب العليا في الشمال: تغطي مساحة قدرها 10 آلاف كلم مربع أي حوالي 30% من المساحة الإجمالية للولاية.
- الأطلس الصحراوي: يتمركز في الوسط ويغطي مساحة 800 كلم مربع ويتميز بمناخ جيد الذي أدى لإنشاء السد الأخضر في هذه المنطقة إضافة إلى تمركز أغلبية السكان به.
- الأطلس الصحراوي بالجنوب: أكثر شساعة وتغطي 45.5% وتميز هذه المنطقة بالجفاف الدائم وقلة الأمطار ما جعلها عرضة لكوارث التصحر وزاد التأثير السلبي على الماشية في هذه المنطقة بسبب قلة النباتات السهبية التي هي الكأ الرئيسي للماشية.

أما مساحات الرعي السهبية فهي قاعدة تغذية الأغنام في السهوب وغيرها، غير انه تعاني من عدة مشاكل نظرا لحقب الجذب والقحط المتكررة مؤخرا وخاصة في مجال العشرية الأخيرة أين عرفت نقص فادح في تساقط الأمطار فحسب المختصين في مجال الرعي وتربية الحيوانات فان السنة السهبية الحالية هي متوسطة وبالكاد تكون ضعيفة مقارنة بسابقتها مما يقلل ظاهرة التنقل وأيضا يحتم على المربي اللجوء إلى العنف المستورد إلى تغذية المواشي بالشعير، كما نجد أيضا أن القطاعات لها ميول إلى عدم التنقل مما يترجم تدهورا كبيرا في الغطاء النباتي.

الجدول رقم 02 تقسيم مساحات الأراضي لولاية الجلفة

الرقم	التعيين	المساحة	%
01	المساحة العامة	2.135.401 هكتار	68
02	S.A.U	378.665 هكتار	10
03	غابات وأدغال	191.527 هكتار	06
04	أراضي غير مزروعة	167.205 هكتار	05
05	حلفة	335.238 هكتار	11

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، الجلفة.

المساحات العامة مستغلة في الفلاحة وتربية المواشي والمساحات المعنى بها تمثل 2.576.766 هكتار أو ما يقارب 78% من المساحة الإجمالية للولاية.

المراعي والمساحات المشغولة بلغت 2.138.101 هكتار أو ما يمثل 85% من المساحات السهبية و 44% من المراعي المحلية في المنطقة الشبه صحراوية والمساحات الفلاحية المستغلة تغطي حوالي 15% (مجموع المساحة الفلاحية العامة S.A.U) أو 378.665 والجزء الباقي من المنطقة السهبية حوالي 16% (الغير مزروعة والحلفاء).

ثالثا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للولاية:

حيث تتصف هذه المناطق التي يقطنها الريفيين بالجفاف والى قلة هطول الأمطار، ففي الريف تحتل كميتها من عام لأخر، وترتكز بشكل أساسي في أربعة أشهر في السنة، ويبدو من خلال المصادر التاريخية ومن خلال ادلاءات السكان الحاليين في المناطق الريفية أن حمولة المراعي تنخفض باستمرار خلال العشريتين الأخيرة، وذلك نتيجة الرعي المفرط والإدارة السيئة للأراضي العشبية والرعية، كما يتسم الاقتصادي الريفي حاليا بالاختفاء النسبي لعدم تنوع الثروات بفعل إهمال الباقي، وتمحور حياة الناس على مورد الطعام اليومي والفصلي وتأثر الحياة الاقتصادية في المجتمعات الريفية بعوامل قد تبدو بعيدة عنها، مما يصبغها صبغة حضرية، إضافة إلى تغلغل القيم والأنماط السلوكية في النفوس، وانتقالها عبر الاجيال مما نلاحظ له رواسب في كثير من المجتمعات الريفية التي تأثرت بكثير من الأنماط الحضرية أو التي قطعت شوطا لا يستهان به في التحضر.

1- تطور سكان الحضر والريف:

الجدول رقم 03 تطور سكان الولاية من سنة 1966 إلى سنة 2013.:

المجموع		الريف		الحضر		السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	241.849	89.4	216.318	10.6	25.531	1966
100	332.535	70.8	235.720	29.2	96.815	1977
100	494.494	46.3	228.647	53.7	265.847	1987
100	797.706	37.7	300.787	62.3	496.919	1998
100	1.090.578	31.6	344.729	68.4	745.849	2008
100	1.311.075	23.4	306.673	76.6	1.004.402	2013 ^{1*}

المصدر: المحافظة السامية لتطوير السهوب، الجلفة.

فمن خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصاء نلاحظ كيفية ارتفاع سكان الحضر في المناطق السهلية فمن نسبة 10.6% إلى 53.7% سنة 1987، و في سنة 2013 ارتفع إلى بنسبة 76.6% وهذا العدد في ارتفاع كبير. في حين نجد أن سكان الريف ازداد عددهم من 228.647 ساكن سنة 1987 إلى 306.673 سنة 2013 ساكن بالوسط الريفي، أي بنسبة 23.4% .

وهذا ما يؤكد أن نسبة السكان الحضر ازدادت مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا راجع إلى التغير الذي عرفته هذه البلديات، أي بعد ما كانت بلديات ريفية وأصبحت الآن شبه حضرية وحضرية.

*1 projection de la population 2013. *Conservation des forêts de la wilaya de djelfa.*

2- تشتت سكان الولاية:

لولاية الجلفة خصائص في قوة تركيز السكان في المجتمعات والأماكن الرئيسية التي تحتوي على 523.998 ساكن ما يمثل 66.15% من عدد السكان الإجمالي للولاية، كمنطقة عين وسارة الواسعة الكثافة، في المقابل في ولاية الجلفة عدد قليل جدا للمجتمعات الثانوية أي حوالي 1.84% من إجمالي السكان إلا أن هذه النسبة في نقائص مستمر مع استقرار البدو والرحل في المناطق الحضرية وارتفاع عدد سكان المناطق الحضرية كولاية الجلفة وعين وسارة التي ارتفع عدد سكانها بشكل ملفت للانتباه.

الجدول رقم 04 تشتت السكان بالولاية

المناطق	عدد القاطنين	%
المكان الرئيسي للتجمعات	1.004.402	76.6
التجمعات الثانوية	59.720	04.5
السكان الرحل	246.953	18.9
إجمالي الولاية	1.311.075	100

المصدر: مركز الإحصاء لولاية الجلفة لسنة 2013.

3- القطاع الفلاحي في ولاية الجلفة:

يُشكل القطاع الفلاحي أو الزراعي بعاصمة الولاية أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للنتاج المحلي، ويكتسي هذا القطاع أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة، فضلا عن أن نسبة من السكان

يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع، إلى جانب مساهمته في توفير جزء كبير من غذاء السكان، وتشكل الصادرات الزراعية جزءاً كبيراً من الصادرات غير النفطية...

وقد حظي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي، وهو ما تترجمه تلك الإنجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بمشروعاتها الزراعية مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة بولاية الجلفة، حيث شهد القطاع تطوراً ملحوظاً رصدت لفائده الدولة حوافز و تشجيعات كان لها الأثر الإيجابي على نسق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الفلاحية و لو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة، سيما من خلال توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية و الإنتاج الزراعي، و هذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين و الارتقاء بعالم الريف بصفة عامة...

و تؤكد الأرقام المحصل عليها أن ولاية الجلفة يغلب عليها الطابع الرعوي الريفي حيث تشكل من 36 بلدية منها 27 بلدية ريفية، و يقدر عدد سكان الريف بـ 227 960 نسمة من المجموع الإجمالي للسكان، فيما تقدر المساحة الإجمالية المخصصة للفلاحة بـ 403 288 هكتار مابين الصالحة للزراعة و الزراعة المسقية.

وقد عرف إنتاج الزيتون بولاية الجلفة لهذا الموسم ارتفاعاً في المردود بزيادة تفوق الـ 50 % بالمقارنة مع إنتاج الموسم السابق، و في هذا الصدد أوضحت مصادر من مصالح الفلاحة بالولاية أنه بفضل التوسع الحاصل في غرس أشجار الزيتون التي فاقت مساحتها حالياً 8600 هكتار بعدما كانت في سنوات مضت لا تتجاوز 2000 هكتار، و جني أكثر من 100 ألف قنطار من الزيتون في المساحة التي دخلت حيز الإنتاج والتي فاقت 4700 هكتار من إجمالي المساحة المغروسة بعدد من المناطق الفلاحية بتراب الولاية على غرار تلك المتواجدة بدائرة عين الإبل وحاسي ببح و البيرين (منطقة سرسو)، و استفادت شعبة غرس أشجار الزيتون من أربع معاصر عصرية تابعة للخوادم في منطقتي حاسي ببح و بنهار تساهم بدورها في التكفل بالمنتوج المحلي للزيتون، و يعتبر الزيت الذي يتم إنتاجه من الجلفة من أحسن الزيوت في الوطن الذي بلغ هذه السنة 1800 لتر، و يُنتظر أن يعرف إنتاج الزيتون في السنوات المقبلة ارتفاعاً معتبراً بالنظر

للبرنامج المطبق في مجال التنمية الريفية و الدعم الفلاحي من أجل تطوير هذه الزراعة و تحسين إنتاجها بالولاية.

أما منتوج البطاطا قطعت ولاية الجلفة أشواطاً هامة في زراعة البطاطا و تعدّ من الولايات التي تهتم بزراعتها بنوعيتها الموسمية و المتأخرة ، حيث يتمّ زرع 1100 هكتار موسمية و 650 هكتار متأخرة سنويا في كلّ من بلدية الجلفة و تعظمت و المجبارة، و قد وصل الإنتاج بداية هذا الموسم إلى ما يقارب 275 ألف قنطار و مرشح إلى الزيادة بفضل التقنيات الحديثة من وسائل السقي بما فيها الرش و التقطير و اختيار البذور، و استعمال الأسمدة و الأدوية كعلاج وقائي ضد مرض "الميليدو" الذي يصيب البطاطا مثلا، و تعتبر الجلفة من الولايات الرائدة في رفع شرط الفاسخ حيث استفادت 1233 مزرعة في ولاية الجلفة، ضمن 4484 مزرعة معنية. مما يسمح لها مستقبلا الالتحاق بمصاف الولايات الرائدة وطنيا في زراعة هذا المنتوج.

و عرف إنتاج الحبوب بولاية الجلفة تحسنا ملحوظا، بنسبة بلغت بداية هذا الموسم 355 ألف قنطار كانت النسبة الأكبر للشعير بـ 232 ألف قنطار، ثمّ يأتي القمح الصلب بـ 99 ألف قنطار فالقمح اللين و الخرطال، حيث تسخر المصالح الفلاحية سنويا لإنجاح عملية الحصاد ما يزيد عن 128 حاصدة¹.

4- الثروة الحيوانية بالمنطقة:

الثروة الحيوانية بدورها عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث وصل إنتاج اللحوم الحمراء في بداية هذه السنة إلى 288 ألف قنطار، جاءت لحوم الغنم في المرتبة الأولى بإنتاج قدر بـ 241 ألف قنطار تليها الماعز و البقر، لتتربع بذلك على المركز الأول وطنيا من ناحية الجودة و حجم الإنتاج، فيما للحوم البيضاء تعرف هي أيضا تحسنا ملحوظا بإنتاج قدر بـ 15 ألف قنطار لهذه السنة، و إنتاجها مازال في تحسن بمرافقة المصالح الفلاحية.

¹ مصلحة الإحصاء بمديرية الفلاحة. ولاية الجلفة.

ولقد بلغت رؤوس الأغنام الموجودة في الجزائر حسب آخر تصريحات وزير الفلاحة إلى 22 مليون رأس سنة 2010 مما يوحي بالثروة الهائلة التي تزخر بها الجزائر، والجدول التالي يبين تعداد رؤوس الأغنام في بعض المناطق السهبية.

من خلال الإحصائيات نجد أن المنطقة السهبية تملك 50% من رؤوس الأغنام، حيث تساهم بنسبة كبيرة جدا في توفير اللحوم الحمراء في السوق الوطنية حيث نجد انه في سنة 2010 بلغ عدد رؤوس الأغنام بـ 22.868.770 رأس، في حين نجد ولاية الجلفة لوحدها بلغت عدد رؤوس الأغنام لنفس السنة بحوالي 2.752.000 رأس أي ما يعادل 12% من عدد رؤوس الأغنام المتواجدة على مستوى الوطن.

الجدول رقم 05 تعداد المواشي بالولايات السهبية.

السنة	الولايات	2010	2009	2001
	الجلفة	2.752.000	2.517.000	2.002.180
	البيض	1.502.680	1.302.140	1.680.570
	الاعواط	1.550.113	1.444.000	1.233.900
	مسيلة	1.530.000	1.500.000	1.432.090
	تيارت	1.521.107	1.471.000	684.662
	النعامة	1.116.500	1.100.000	817.570
	تبسة	900.000	700.000	924.090

المصدر: المحافظة السامية لتطوير السهوب

كما تعرف ولاية الجلفة أيضا تقدما معتبراً مستمر في إنتاج العسل.. خلال السنوات الأخيرة في مجال تربية النحل بالرغم من حدوثه، و ذلك راجع إلى اهتمام الفلاحين بإنتاجه و خاصة الشباب، و نظرا لأهميته حظي باهتمام الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،

إذ يقدر دعم الدولة له بـ 80% من أجل تلقين الطرق العلمية الحديثة لتربيته، كما تتمتع الجلفة بتنوع بيولوجي يساعد كثيرا على تربية النحل، بوجود الغابات و أشجار الفواكه، و شجرة " السدرة" في عدد من المناطق¹.

خلاصة الفصل

إن منطقة السهوب وبالخصوص ولاية الجلفة تتميز بطابعها الفلاحي والرعوي الذي يعتبر قاعدة اقتصادية، نظرا لثروتها الحيوانية الهائلة بالإضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي ومواردها الطبيعية المختلفة والغنية وكذا مناخها المميز، حيث حققت إنجازات في مجالات عدة خاصة في تربية المواشي وفي قطاع الفلاحة، إذ أصبحت وفرة الإنتاج لديهم من أهم المشاغل، مما يؤشر بأن هذا القطاع دخل مرحلة جديدة من النمو والتغير تعتبر مكسبا يتعين المحافظة عليه أولا، وتدعيمه ثانيا.

فهذه المنطقة تجمع كل المزايا اللازمة للعيش المريح، حيث تشكل أرض خصبة لخلق ديناميكية تنموية حقيقية لسكانها، بحيث أنها تمثل بيئة مواتية جدا لإنشاء قاعدة متنوعة للاستثمار في كل المجالات مع مراعاة خصائص المنطقة.

¹ المحافظة السامية لتطوير السهوب، الجلفة

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد

يتطرق هذا الفصل إلى عرض وتحليل ومناقشة المعطيات التي جمعت عن طريق الدراسة الميدانية المتعلقة بالمناطق الريفية التابعة لولاية الجلفة، وبطبيعة الحال فإن تجسيد موضوع الدراسة على الميدان وتدعيم الدراسة النظرية بمعطيات ميدانية كان له الفضل الكبير في رسم المسار العلمي للدراسة وفهم عدة جوانب كانت معاملها غامضة وغير واضحة في الجانب النظري.

ولتحقيق هذا المسعى، وبعد تطبيق الاستمارة المعدة بغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة وجمعها وبعد المراقبة التقنية لها من خلال التأكد مما تم استرجاعه منها، ومراقبة مدى احترام الباحثين للتعليمات، قام الباحث باستبعاد الاستمارات التي لم تتوفر فيها الشروط العلمية والموضوعية، وتم الاعتماد على عرض وتحليل البيانات وحساب النسب المئوية لتفسير وتحليل الواقع المدروس، واثّر ذلك بجمعته لدى الباحث بيانات تم تبويبها في جداول بغية قراءتها وتحليلها وتفسيرها.

أولاً: تحليل وتفسير البيانات

1- البيانات العامة الخاصة بالسكان

1-1- توزيع المبحوثين على مستوى منطقة الدراسة:

نشير في هذا الصدد انه تم الحصول على عينة من المبحوثين موزعين بنسب متفاوتة عبر بلديات الدراسة والمناطق الريفية التابعة لها، حيث اخترنا وحدة العينة على حساب الأشخاص الذين يقطنون بالمناطق الريفية، وأيضاً من خلال خاصية المناطق المختارة والتي تمتاز بوفرة الإنتاج الفلاحي والحيواني وتنوع الإنتاج بالإضافة إلى توافد السكان والاستقرار بهذه المناطق وذلك نظراً لطبيعتها الجغرافية وسهولة العيش بها.

وبهذا تم تحديد العينة النهائية والتي مثلت 120 مبحوث عبر بلديات الدراسة والمناطق التابعة لها، وهو ما يوضحه الجدول التالي، إذ توجد 4 بلديات تتبعها 7 تجمعات ريفية، تم اختيارها أثناء البحث الميداني، حيث تم اختيار هذه البلديات على أساسين: أولاً نسبة تزايد السكان في البلديات المذكورة، ثانياً اختيار بلديتين (مجبارة وعين معبد) على أساس أنهم قبل 15 سنة الأخيرة كانت تعتبر بلديات ريفية وشبه ريفية، والآن حالياً تطورت وأصبحت حضرية وشبه حضرية.

الجدول رقم 06 أفراد العينة حسب المنطقة المدروسة

البلدية	التجمعات الريفية	العدد	%
بلدية الجلفة	قرية الزينة	24	20
بلدية حاسي مجب	المصران، فيض الجمال، القطايع	46	38.3
بلدية مجبارة	المعلبة	18	15
بلدية عين معبد	قرية الجلالية، البراكة	32	26.7
المجموع		120	100

تمثل قرية الزينة التابعة لبلدية الجلفة (20%)، قرية المصران وفيض الجمال والقطايع التابعة لبلدية حاسي مجبج والتي تبعد عن عاصمة الولاية بـ 50 كلم حيث تمثل (38.3%) وهي أكبر نسبة احتوت على أكبر مجموع لأفراد العينة وذلك نظرا لتقارب التجمعات الريفية وكثرتها بهذه البلدية، كذلك نجد منطقة المعلبة التابعة لبلدية مجبارة والتي تعتبر أصغر البلديات من حيث السكان فتمثل (15%) من مجموع المبحوثين، وتعتبر هذه البلدية شبه حضرية بعد ما كانت ريفية في السابق، فتعدادا سكانها لا يتعدى 7108 ساكن حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008¹، واغلبهم يمارسون مهن الزراعة وتربية المواشي، والجدول التالي يلخص لنا تطور سكان هذه المناطق.

الجدول رقم 07 تطور السكان بالبلديات المدروسة:

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
البلديات					
الجلفة	25.682	47.435	84.207	158.679	265.833
حاسي مجبج	5.665	12.322	34.176	58.718	77.000
عين معبد	845	1891	5447	-	14839
مجبارة (المعلبة)	590	1299	2451	-	7108

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

فبالنسبة لمنطقة حاسي مجبج أيضا نجد ان نسبة السكان في تزايد مستمر، ففي سنة 1966 بعد ما كانت تعتبر ريفية أصبحت سنة 1977 شبه حضرية عندما بلغ عدد سكانها 12.322 ساكن اي ما يعادل نسبة 7.12% ، في حين تزايدت النسبة الى 12.63% أي ما يقارب

¹ Armature Urbaine De l'algerie 2008, collection statistique n° 163, 2008, p104.

34.176 ساكن سنة 1987، حيث اعتبرت بالتالي بلدية حضرية الى ان اصبح عدد سكانها سنة 2008 يقارب 77.000 ساكن.

1-2- خاصية السن والحالة العائلية:

بالرغم من أننا أمام مجتمع ريفي يسير وفق عادات وتقاليد واحدة، ويعرف تحولات وتغيرات واحدة، هذا لا يمنعنا من تقديم وصف لأهم الخصائص العامة للعينة، ومحاولة تكوين صورة شاملة عنها، وعليه سنركز على الأساس على المتغيرات التي تشخص المبحوثين كالسن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي... الخ، وهي متغيرات تعد أساسية لفهم وتفسير الخصوصيات الأخرى، نشير في هذا السياق أننا قد أدمجنا بعض الجداول الإحصائية والتي تشمل نفس الخصوصيات من أجل تقديم رؤية أوسع، والكشف عن ملامح عديدة لا يمكن التقليل من أهميتها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية.

في البداية نشير إلى أن توزيع عينة الدراسة حسب فئة السن والحالة العائلية كما أظهرت الدراسة تتشكل كلها من الذكور، وهذا راجع لاختيار ليس وليد الصدفة، وإنما أملت الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تخص المبحوثين، فغالبا يكون المسؤول عن الأرض أو عن الإنتاج أو عن البناية وانجازها وتسييرها رجل، وكما هو متعارف عليه في أوساط الريفيين، الرجل له كل السلطات بما في ذلك السلطة الاقتصادية،

لقد سبق وان أشرنا أن المسؤولية نجدها على عاتق الرجل الذين لهم مسؤولية عائلية أيضا، أي أن العينة تشمل أغلبية الأفراد المتزوجين، وفي بعض الحالات الطالقين والعزاب، وهذا ما تبين لنا من المعطيات التالية (الجدول رقم 08).

الجدول رقم 08 أفراد العينة حسب السن والحالة العائلية

المجموع		مطلق		متزوج		أعزب		الحالة العائلية الفئات العمرية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10	12	-	-	-	-	10	12	من 20 إلى 30
24.2	29	-	-	10.8	13	13.3	16	من 30 إلى 40
10	12	-	-	10	12	-	-	من 40 إلى 50
55.8	67	5.8	07	50	60	-	-	أكثر من 50
100	120	5.8	07	70.8	85	23.3	28	المجموع

في أول وهلة ما يسترعي انتباهنا عند تحليلنا أن هناك نزوح إلى المناطق الريفية لفئة الأعمار التي هي أكبر من 50 سنة، وتمثل أعلى نسبة بـ (55.8%)، مما يمثل غالبية الأفراد المستقرين بالريف،

تبدأ هذه النسبة في الارتفاع كلما كانت هناك زيادة في السن إلا أن بقيت تقريبا متساوية بين الفئات التي تبلغ ما بين 30-40 والتي تمثل نسبة (24.2%)، أما بقية الفئات العمرية أي من 20 إلى 30 سنة ومن 40 إلى 50 سنة فنجدها قد شكلت نسبة ضعيفة، بلغت (10%) من مجموع أفراد العينة.

في حين نجد أن الدراسة الحالية المبينة من خلال المعطيات قد أفضت إلى أن المتزوجين هم أكبر عددا من غير المتزوجين والذين يمثلون غالبية الأفراد الذين اختاروا الوسط الريفي مجالا للاستقرار، حيث شكلت نسبة المتزوجين نسبة (70.8%)، وهذا ما يدل بان هناك ترابط ما بين الفئة العمرية وبين الحالة العائلية، إذ نجد أن في فئة الكبار (50%) متزوجين مقارنة بوجودها بنسبة (55.8%) من مجموع أفراد المبحوثين، وتبدأ نسبة المتزوجين في الانخفاض كل ما كان السن أقل، حيث نجد أن فئة العزاب تمثل (23.3%) من مجموع أفراد العينة.

وفي الأخير نستنتج أن الفئات العمرية لهذه العينة تبين أنها تشمل أكثر فئات الكهول فما فوق والذين لهم القدرة على العمل في المجال الريفي، فاختيار المجال الريفي لهذه الفئات يعني من

أجل العمل والاستقرار، بالإضافة إلى فئة المتزوجين مما يدل على أن التروح أتى من أجل إعالة عائلاتهم وتوفير العيش الكريم لهم، ومن أجل استبدال الحياة و الابتعاد على فوضى المدينة.

1-3- الأصل الجغرافي للنازحين إلى الريف:

الأصول الجغرافية للنازحين إلى المناطق الريفية: إذا كان ثمة دراسات وبحوث أثبتت أن أصل النازحين إلى الريف هم بالأصل فقط العائلات التي كانت تقطن الريف ثم عادت إلى مناطقهم الأصلية، فهناك أيضا فئة أخرى ترعرعت في المناطق الحضرية وأصبحت الآن في الريف، بل استقرت بالريف تحت تأثير عامل الزراعة وبحثا عن فرص عمل والاستثمار في شتى القطاعات التي تتعلق بالأرض أو الحيوان.

المستوى التعليمي: مما هو معلوم أن التروح في كل المجالات لا يزال متبوعا لمستوى التعليم موضوعا شائكا لقلة الشواهد وتضارب نتائج الدراسات والبحوث، ولقد سبق وأن تعرفنا في الجانب النظري أن أغلبية هذه المناطق الريفية عرفت انتشارا واسعا للمدارس وخاصة الابتدائية، وهذا لا يعني بالضرورة تعلم المبحوثين بهذه المدارس الموجودة بالقرى والتجمعات الريفية، لأن هناك من تنقل هناك وهناك من أجل التعلم، وهناك أصلا من ولد في المدينة وتعلم في المدينة ثم اختار الوسط الريفي كمجالا للاستقرار أو العمل فيه.

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتعبر عن هذا التضارب، إذ كل ما اقتربت المستويات التعليمية العليا من حملة الشهادات الجامعية ومن تلقوا تكويننا مهنيا ومن تلقوا أيضا تعليما في المدارس الثانوية كلما انخفضت نسبة التروح إلى المناطق الريفية، وهذا ما يوضح لنا أكثر أن أغلبية الأفراد النازحين من المدينة إلى الريف ذات المستوى المتوسط و الفئة غير المتعلمة. ويعني ذلك أن هذا التروح إلى الريف راجع إلى خلق فرص العمل فيه لهذه الفئة من الأفراد. (الجدول رقم 09).

الجدول رقم 09 الأصل الجغرافي والمستوى التعليمي للريفيين

المجموع		الريف		المدينة		الأصل الجغرافي المستوى التعليمي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
23.3	28	22.5	27	0.8	01	بدون مستوى
13.3	16	13.3	16	-	-	ابتدائي
23.3	28	17.5	21	5.8	07	متوسط
21.7	26	-	-	21.7	26	ثانوي
11.7	14	-	-	11.7	14	تكوين مهني
6.7	08	-	-	6.7	08	جامعي
100	120	53.3	64	46.7	56	المجموع

1-4- مكان عمل الأفراد:

غالبا ما نجد سكان المناطق الريفية يمارسون مهنة واحدة وهي الزراعة، و أن مكان العمل بالنسبة لأفراد الريف في المنطقة حد ذاتها بما يدل على أن النشاط الزراعي يعتبر العمل الموحد لدى الريفي، والشئ الآخر الذي لفت انتباهنا نرى بأن العالم الريفي اليوم يتميز بالمزوجة بين الزراعة وممارسة نشاطات أخرى، إذ لم نقل أعمال أخرى ربما ليس لها علاقة بالريف أو بالأرض، وللوصول إلى خاصية مكان العمل لهذه الفئة فقد تبين أن أغلبية النازحين إلى الريف يعملون في أملاكهم وبالخصوص الأرض، مقابل ذلك باقي الأفراد والذين يتواجد عملهم الرئيسي بالبلدية المجاورة خارج هذه المناطق الريفية، مما يجبره إلى التنقل، فهذه النسبة والتي تمثل (27.5%) من أصل (46.7%) كلها نزحت من المدينة، وذلك لاختيار الوسط الريفي لخلق أعمال أخرى ونشاطات ثانوية. (الجدول رقم 10).

الجدول رقم 10 الأصل الجغرافي للنازح ومكان عمل الأفراد

المجموع		الريف		المدينة		الأصل الجغرافي مكان العمل
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
72.5	87	53.3	64	19.2	23	المجمعة
27.5	33	-	-	27.5	33	البلدية
100	120	53.3	64	46.7	56	المجموع

1-5- القطاع الفلاحي هو أساس العمل في الريف:

طراً تغير كبير على الحياة الريفية وخاصة بمنطقة السهوب، فالعمل الفلاحي يمثل لنا المظهر الأول للنشاط الاقتصادي للعائلة الريفية، فبعد معاشيتي لمجتمع البحث لاحظت الكثير من أفراد الريف يمارسون أعمال أخرى مثل " البناء والنقل بين الريف والمدينة وغيرها من أعمال... " وهذا لا يعني أنهم اتجهوا إلى أعمال أخرى، فهم ما زالوا يمارسون نشاط الزراعة بجانب عملهم في مهن أخرى، وذلك لعدم كفاية الأرض الزراعية وتفتت الملكية وارتفاع المستوى التعليمي والمهني لسكان هذه التجمعات الريفية.

يتضح لنا أن قطاع الفلاحة هو أساس العمل في المناطق الريفية وخاصة في مجال الزراعة التي تعتبر مقدسة لبعض العائلات الريفية، فنجد أن أغلب أفراد العينة يصرحون بالعمل في القطاع الفلاحي سواء الزراعي أو الحيواني، (51.7%) هي نسبة الأفراد الذين يشتغلون في مجال الفلاحة، في حين نجد أن (22.5%) من ينتمون إلى قطاع الخدمات والتي بدورها تكون خارج الريف.

أغلب الذين ينتمون إلى القطاعات التي ليس لها علاقة بالقطاع الفلاحي هم من تأصلوا بالمدينة، وهذا ما يدل على أن هناك دلالة بين الأصل الجغرافي للسكان بالريف وبين القطاعات الأخرى، لأن أغلبية الذين يمارسون الزراعة كلهم من الريف في حين نجد فرد واحد فقط أي (0.8%) من مجموع أفراد المدينة ينتمي إلى قطاع الفلاحة.

هناك قطاع آخر وهو قطاع الأعمال والأشغال التي تتعلق بالبناء، فمن خلال معايشتنا للواقع رأينا هناك عدة أفراد من المبحوثين والذين يمثلون نسبة (14.2%) ممن تخلو عن العمل في مجال الزراعة والتوجه إلى أعمال أخرى متخصصة في البناء، فطريقة العمل هنا تشبه المقاولين في المناطق الحضرية، نجد فرد أو فردين يقومون بالتكفل بكل مصاريف البناء الريفي "السكن الريفي" سواء سلعة أو الجهد وغيرها، بحيث يكون التفاهم مع المستفيد من السكن الريفي. وفي الأخير نجد أن باقي الأفراد هم من يمثلون قطاع التعليم بنسبة (11.7%) من مجموع أفراد العينة. (الجدول رقم 11).

الجدول رقم 11 القطاعات التي ينتمي إليه الريفيين

المجموع		الريف		المدينة		الأصل الجغرافي قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
51.7	62	50.8	61	0.8	01	قطاع الفلاحة
14.2	17	2.5	03	11.7	14	قطاع البناء والأعمال
22.5	27	-	-	22.5	27	قطاع الخدمات
11.7	14	-	-	11.7	14	قطاع التعليم
100	120	53.3	64	46.7	56	المجموع

2- الحياة العامة في الوسط الريفي

2-1- السكن الريفي:

لقد بدأت تظهر محاولات السكن الريفي هنا وهناك في الميدان بصورة محتشمة، أخذت في خطواتها الرئيسية تهيئة وإعمار المناطق الريفية، بالاعتماد على مجهودات الدولة والأفراد معا، هذه المجهودات أدرجت فيما بعد ضمن مساعي التنمية الريفية.

ولهذا يعتبر قطاع السكن من بين القطاعات التي حضت بتدعيم من طرف الدولة وبالخصوص السكن الريفي الذي يعتبر من المشاريع التي حرصت الدولة على النهوض به في الآونة الأخيرة، حيث عملت على تخصيص حصص كبيرة له قصد تحقيق التنمية الريفية والقضاء على البنايات الهشة وتشجيع سكان الأرياف على إحياء مواطنهم بالقضاء على التروح الريفي نحو المدن، وذلك بمنح مبالغ مالية لدعم هذا المواطن لبناء سكن لائق به.¹

وهذا ما تعبر عنه النسبة (85%) من الأفراد الذين استفادوا من السكن الريفي مقابل (15%) ممن لم تسمح لهم الفرصة في الاستفادة من السكن الريفي، وذلك ربما لأسباب يمكن نرجعها إلى تأخر في عملية التوزيع أو من الوعود الكاذبة. إذ هناك عدة عائلات تعتمد على إمكانياتهم الشخصية في بناء سكن دون انتظار الدولة. (الجدول رقم 12).

إستراتيجية الدولة في تدعيم السكن الريفي: فالعابر للمجال الريفي من الوهلة الأولى يلاحظ أن هناك تغيير في الجانب البنائي للسكنات الريفية، وليس كما هو مخطط له في الإدارات، فأصبح كل فرد يصمم السكن الريفي على ذوقه أو يستعين بمهندس معماري.

¹ <http://www.setifnews.com/Article/731.html>

الجدول رقم 12 الاستفادة من السكن الريفي

الإجابات	العدد	%
نعم	102	85
لا	18	15
المجموع	120	100

وبالنسبة لنوعية السكن المستخدم بالريف والأصل الجغرافي للسكان القاطنين بالريف يتبين لنا ما يلي: أن أغلبية أفراد العينة النازحة إلى الريف وذو الأصل الريفي تملك السكن من نوع البناء الريفي، وهذا ما تبينه النسبة (48.3%)، في حين نوع آخر من الأفراد والذين يملكون السكن الريفي والسكن الخاص وتمثل النسبة بـ (36.7%) ، أما ساكني المساكن الخاصة أي المساكن التي لا علاقة بالدولة بها والتي تأتي بعد السكن الريفي بنسبة (15%) وهي نسبة قليلة جدا، وهذا ما يبين مدى تقارب الجانب النظري بالجانب الميداني للدراسة من حيث أن السكن الريفي عامل من عوامل نزوح بعض العائلات إلى الريف.

انطلاقا من هذه البيانات والنسب التي تم تفرغها في الجدول وباستعمال khi deux أو بما يسمى الكاف التريعي في حساب وربط الأصل الجغرافي للنازحين و نوعية السكن بالريف، تبين لنا بان هناك علاقة ترابط ودلالة بينهما بقيمة 80.391^a ، تعتبر القيمة الدلالية المعنوية للعلاقة بين الجدولين. (الجدول رقم 13).

الجدول رقم 13 الأصل الجغرافي للسكان و نوع السكن المستخدم بالريف

المجموع		الريف		المدينة		الأصل الجغرافي نوع السكن
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
15	18	14.2	17	0.8	01	خاص
48.3	58	39.2	47	9.2	11	سكن ريفي
36.7	44	-	-	36.7	44	كلاهما
100	120	53.3	64	46.7	56	المجموع

2-2- العودة إلى الريف:

عرفت أرياف الجزائر في سنوات القهر نزوحا ريفيا في جل مدنها وخاصة المدن الكبرى والتي كانت معقلا للإرهاب، فجميع ساكني الريف نزحوا إلى المناطق الحضرية وتخلوا عن جميع ممتلكاتهم وأراضيهم وعملهم...، مما سبب مشاكل كبيرة من حيث السكن والعمل وغيرها، لكن بعد استقرار الأمن في بعض المناطق الريفية بدأت موجة التروح العكسي، وبدأت الحياة الريفية في استقبال السكان وخاصة السكان الأصليين الذين كانوا يقطنون الريف، وهذا ما يتضح لنا أنغلبية العائلات أو السكان الذين عادوا إلى اختيار الوسط الريفي موطننا للعيش هم نفس العائلات التي كانت تقطنه، فمن خلال الإحصائيات المينة أعلاه نجد (58.3%) من مجموع المبحوثين من عادوا إلى الريف والعمل به، ويعني ذلك أن قبل نزوح السكان المدينة إلى الريف انه قبل ذلك كان نزوح ريفي إلى المدينة الذي كان سببه هو الوضع الأمني في المناطق الريفية. (الجدول رقم 14).

الجدول رقم 14 الأصل الجغرافي والعائلات التي عادت إلى الريف

المجموع		الريف		المدينة		الأصل الجغرافي العائلات التي عادت إلى الريف
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
58.3	70	53.3	64	5	06	نفس العائلات التي تملك الأرض
41.7	50	-	-	41.7	50	عائلات أخرى اشترت الأرض
100	120	53.3	64	46.7	56	المجموع

كذلك نجد أن السكان الأصليين للمدينة يمثلون (41.7%) من أصل السكان الريفيين، وبهذا نلاحظ أن هناك علاقة بين نوعية العائلات التي عادت أو نزحت إلى الريف وبين أصل

النازحين وموقعهم الجغرافي، فهناك دلالة ترابطية بقيمة 97.959^a ، وذلك بعد استعمال khi $deux$ لقياس العلاقة بين الظاهرتين.

وبالنسبة لسنوات التزوح إلى الريف فقد تباينت خلال السنوات الأخيرة والتي تزامنت مع موجة التطور التكنولوجي في مجال التكنولوجيا والخدمات الاتصالية واستقرار الأمن وكذلك وفرة الطرق ووسائل النقل... الخ. فمن جانب تحليلنا للمدة التي تم فيها التزوح بكثرة نجد أن اغلب العائلات نزحت خلال 15 سنة الأخيرة، وهذا ما تعبر عنه النسبة بـ (32.5%) ، وهذا ليس نزوح سكان المدينة إلى الوسط الريفي فقط، وإنما يعتبر عودة السكان الأصليين إلى مناطقهم الريفية وكذلك نزوح بعض السكان الحضريين إلى المناطق الريفية، وهذه المدة التي صرحت من طرف الباحثين دليل على وجود عامل آخر ساعد في استقرارهم، ألا وهو الاستقرار الأمني في السنوات الأخير بعد العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر.

أما في الفترة ما بين سنة إلى 10 سنوات فنجد النسب تقريبا متساوية بالنسبة للسكان الذين اختاروا الوسط الريفي كمجال للاستقرار والعمل والعيش. (الجدول رقم 15).

الجدول رقم 15 مدة إقامة الأفراد النازحين إلى الريف

مدة السكن بالريف	العدد	%
من 1 إلى 5 سنوات	22	18.3
من 5 إلى 10 سنوات	28	23.3
من 10 إلى 15 سنة	31	25.8
أكثر من 15 سنة	39	32.5
المجموع	120	100

2-3- ملكية الأراضي ومصدرها:

مما هو معلوم أن الأغلبية الساحقة من السكان الجزائريين أثناء العهد الاستعماري كانوا ريفيين، يتوقف عيشهم على الزراعة ولهذا كانت ملكية الأرض تعتبر شئ مقدس ومدخلا أساسيا في محاولة فهم والتعرف على نسق هذا المجتمع.

بالنسبة لأنماط تملك الأرض نجد هناك عدة أشكال لتملك الأرض، ففي هذه المناطق هناك ما يسمى بأراضي العرش والتي يعمل فيها رجال العرش جماعيا وعلى نحو مشاع بين الأفراد وذلك حسب إمكانياتهم المادية، فكل عضو في العرش قطعة أرض يخدمها بواسطة ما يملك من أدوات أو حيوانات، وفي حالة الوفاة تنتقل ملكية الأرض مباشرة إلى أولاده عن طريق الميراث، وقد تبين لنا (63.5%) يمثلون نسبة الأفراد الذين يمتلكون الأراضي عن طريق الإرث. (الجدول رقم 16).

مقابل ذلك نجد أنماط أخرى لنوعية ملكية الأراضي، أراضي مستأجرة وأراضي عن طريق الاستثمار وتبقى دائما ملك للدولة، وهذا ما يدل أن هناك عائلات تعمل في أراضي ليست ملك لها، ملك الغير لكن مقابل اجر أو هناك تقسيم للإنتاج والريح بين الساكن و مالك الأرض والذي ربما يكون مستقر بالمدينة، وهذا ما نراه بكثرة في بعض المناطق الريفية.

الجدول رقم 16 النمط السائد للملكية الأراضي

نوعية الملكية	العدد	%
عن طريق الإرث	66	63.5
عن طريق الشراء	26	25
أراضي تابعة للدولة	05	4.8
مستأجرة	07	6.7
حالات أخرى	-	-
المجموع	104	100

2-4- التقسيم والتخصص في العمل:

مما هو معلوم أن النشاط الغالب في الأسرة الريفية مبني على النشاط الزراعي القائم على التضامن، فلقد ورد في كتاب تقسيم العمل لإيميل دوركايم: " أن نشاط الأسرة هي نوع من المجتمعات التامة، والتي يمتد تأثيرها على كل نشاطاتنا، سواء نشاطنا الاقتصادي أو نشاط ديني أو سياسي أو علمي، فكل ما نقوم به مهما كان هينا حتى لو كان ذلك خارج البيت يكون له صدى داخلها، وهي تحرك بذلك وتبعاً لذلك، ردود أفعال خاصة بذلك الفعل الذي يقوم به " ¹

كل العائلة ترتبط مسؤوليتها بالوظائف الاجتماعية والاقتصادية لها، فتتم التنشئة الاجتماعية لأفرادها وسلوكهم الاجتماعي داخلها وخارجها على ضوء مسؤولية العائلة، كذلك تتم المسؤولية في تنظيم شؤون الحياة الاقتصادية التي يكون النشاط الأول فيها هو الإنتاج الزراعي ²

فالمسؤولية الاجتماعية وتحديد الأعمال يتم على وجهين الأول عام ويكون من اختصاص الرجل، والخاص من اختصاص المرأة التي تستمد مسؤوليتها من طبيعة الأعمال التي تشرف عليها، فالرجل يشرف على شؤون العائلة الاجتماعية وتنشئة الأولاد ومراقبة سلوكهم، أما المرأة فتقتصر على إدارة شؤون البيت من نظافة وإطعام وكذلك مسؤوليتها على البنات حتى زواجهن، فأغلبية الأفراد يرون أن هناك تخصص للعمل بين الرجل والمرأة لعدة أسباب، نسبة (60.8%) من الأفراد يرون أن تقسيم العمل هو أمر موجب بين المرأة والرجل، أو بالأحرى بين الرجال والنساء، فنوع العمل هو الذي يفرض التقسيم والتخصص في العمل (الجدول رقم 17).

¹ DURKHEIM Emile., 1972, *De la divisions du travail social*, Ed Algan, Paris, p.237.

² روبرت، راد فيلد، مرجع سابق، ص 24.

الجدول رقم 17 تقسيم العمل بين الرجال و النساء

الإجابات	العدد	%
نعم	73	60.8
لا	23	19.2
أحيانا	24	20
المجموع	120	100

كما تلعب العائلة دورا هاما في الضبط الاجتماعي في توجيه سلوك أعضائها وتنظيم العلاقات بينهم وفقا لقيم وأعراف غير مكتوبة، بناءا على تقسيم الأدوار مما تحافظ على تماسكها واستقرارها،¹ وهذا التقسيم ناتج عن التقاليد والأعراف التي تعيشها بعض العائلات، إذ نجد (58.8%) كلهم يرون أن العادات والتقاليد هي التي تحدد عمل المرأة في الريف.

- مثلا العمل الزراعي يعتبر عمل مكثف تقوم به العائلة أي نادرا ما تكون العائلة بحاجة إلى يد عاملة، في هذه الحالة نلاحظ أن هذه الأعمال تقتصر على الرجال بنسبة كبيرة.

فتقسيم العمل في هذا الجانب من العمل الزراعي يمكن القول انه موجودا، ومقسما ومخصص من ناحية الجنس، اغلب الأعمال الزراعية نجدها مقتصرة على الرجال إذ قد تساهم المرأة فقط في بعض فروعها وعملياته، بحيث مساهمة المرأة في هذه العمليات لم تكون واضحة لأنها في الحقيقة غير مشجعة من طرف العائلة .

فالجزء الأكبر من العمل الزراعي نجده على عاتق الشباب ومتوسطي السن في حين أن كبار السن في العائلة يقومون ببعض الحاجيات الزراعية و في إشراف وتوجيه الأعمال، أما العمل في المنزل فنجده يقتصر على النساء ويشمل النظافة داخل المنزل وإعداد الطعام ونتاج مستخرجات الألبان وحلب الماشية وغيرها من أعمال تكون مناسبة وبقدرتها فيزيولوجيا للمرأة الريفية، فنسبة (26.8%) من المبحوثين يرون بأن الجانب الفيزيولوجي له أثر كبير في تحديد العمل، لأن المرأة ليس كالرجل عضليا وفيزيولوجيا، ولهذا فالأعمال الشاقة دائما تكون موجهة إلى الرجال في حين

¹ فانتن شريف، 2006، الأسرة والقرابة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، ص 417.

النساء تختص في الأعمال التي تستطيع القيام بها، أما باقي الأفراد وهم نسبة قليلة من يصرحون بأن الجانب الديني هو الذي يفرض علينا تقسيم العمل، فالدين يحرم حرية خروج المرأة مما يعني أن عملها يقتصر داخل المنزل فقط. (الجدول رقم 18).

ومن هنا يظهر التمايز بين الرجال والنساء، لكن حسب بارسونز يرى بأن: " النسق العائلي يجب عليه أن يقوم على التخصص من خلال تحديد ادوار الزوج والزوجة الذي يكون له بعد آخر من خلال تنشئة الأطفال، فدور الزوجة ينحصر داخل البيت، بحيث تؤدي كل النشاطات المنزلية، أما دور الزوج فيتجسد من خلال علاقته بالمجتمع عن طريق الوظيفة أو العمل الذي يقوم به، بوصفه المعيل للأسرة النووية " ¹

الجدول رقم 18 أساس تقسيم هذا العمل

المجموع		أحيانا		نعم		تقسيم العمل أساس تقسيم الأعمال
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
58.8	57	-	-	58.8	57	عادات وتقاليد
8.2	08	-	-	8.2	08	عامل ديني
26.8	26	18.6	18	8.2	08	عامل فيزيولوجي
6.2	06	6.2	06	-	-	عوامل أخرى
100	97	24.7	24	75.3	73	المجموع

¹ ANDREE Michel., 1986, *Sociologie de la famille et du mariage*, Ed:PUF, Paris, p. 86.

3- دور التنمية الريفية

3-1- الاستفادة من الكهرباء الريفية بالولاية:¹

وقد خصّص غلاف مالي بقيمة 970 مليون دج لإنجاز الشطر الثاني من برنامج الكهرباء الريفية بولاية الجلفة في إطار تنفيذ مشاريع الخماسي الحالي 2010 - 2014 حسب ما علم من مسؤولي مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالولاية .

وسيوجه هذا الغلاف المالي وفقا لما ذكرته المكلفة بالإعلام بذات المديرية السيدة بن شريف راضية -على هامش عملية استقبال العروض التقنية المقدمة من طرف مقاولات ومؤسسات الإنجاز التي تخص مشاريع الشطر الثاني- لإنجاز شبكة بطول 317 كيلومتر تشتمل على 11 مركزا ريفيا و50 محولا. وسيستفيد من هذا البرنامج زهاء الـ 634 مسكنا يتوزعون ببلديات سيدي لعجال ينهار سد رحال حد الصحاري البيرين حاسي ببحج الجبارة الملييحة الزعفران حاسي فذول كما أشير إليه

ويتوخى القائمون على مديرية توزيع الكهرباء والغاز من خلال إتمام مختلف مراحل الدراسة الخاصة بالعروض التقنية المقدمة من طرف مقاولات الإنجاز الحصول على أكبر عدد من المؤسسات المقبولة في هذه المناقصة الوطنية لتنفيذ المشروع.

بناء على سياسة التجديد الريفي وبعث روح حياة أفضل لسكان الريف، فقد اعتمدت الدولة على بذل كل الجهود في إطار سياسة توفير الكهرباء الريفية لهذه المناطق المعزولة، و توفير كل الإمكانيات والمرافق التي هي بحاجة إليها، ذلك من اجل إثبات الريفيين في مناطقهم والحد من نزوحهم إلى المدن الكبرى التي تكتظ بالسكان.

وبهذا يتضح لدينا أن غالبية المناطق الريفية مغطاة بالكهرباء الريفية، نسبة (90%) من يصرحون بوجود الكهرباء الريفية في مناطقهم، في حين (10%) لا توجد لديهم الكهرباء الريفية، فمن خلال الملاحظة النسبة التي عبرت عن عدم وجود الكهرباء، هم الأفراد المعزولين عن القرى والتجمعات الريفية.

¹ <http://www.akhbareyoum.dz/ar/200236/200237/103311-2014-04-08-173635>

أما بالنسبة لقاعات العلاج، (76.2%) ممن يقرون بوجود خدمات صحية، في حين نجد باقي الأفراد من يرون بان لا وجود لقاعات العلاج بمناطقهم. (الجدول رقم).

الجدول رقم 19 مدى مساهمة برامج التنمية الريفية

المجموع		لا		نعم		الإجابات برامج التنمية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	120	10	12	90	108	توفر الكهرباء الريفية
100	120	23.3	28	76.7	92	توفر قاعات العلاج

3-2- التوجه إلى التعليم:

إن إجبارية التعليم ومجانته، فضلا على المنح المدرسية والنقل المدرسي والإطعام المدرسي كل هذا ساعد على تطور ارتفاع عدد المتدربين في الوسط الريفي، وهذا ما أدى بالدولة إلى بناء العديد من المؤسسات التربوية بما فيها الإمكانات في المناطق الريفية، إذ نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد المتجهين إلى مختلف مراحل التعليم، فالتعليم بالنسبة للفرد الريفي يحقق له عدة مزايا اجتماعية، حيث أصبح كل الآباء حريصين على تعليم أولاده مهما كانت الظروف وذلك بإرسالهم إلى المدارس سواء كانت قريبة أو بعيدة (المناطق الحضرية المجاورة لها). وهذا ما صرح به لنا بعض أفراد العينة على إرسال أبنائهم إلى المدرسة سواء ذكور أو إناث، كل هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن قيمة التعليم لها أهمية معتبرة في الوسط الريفي، كما أو ضحوا لنا أيضا بأن الأطفال في حد ذاتهم لهم رغبة جامعة في الذهاب إلى المدرسة والتعليم.

ويتضح لنا بان هناك بعض الحاجيات التي تدل بأن هناك تنمية لبعض المناطق الريفية والتجمعات الريفية التي مستها التنمية الريفية، حيث نجد (60%) من مجموع أفراد العينة يصرحون بوجود مدارس ابتدائية، في حين نجد أن نسبة (16.7%) من يعبرون عن وجود متوسطات بمناطقهم، أما باقي أفراد العينة (23.3%) من ينفون وجود مدارس بالمناطق الريفية.

بالنسبة للنقل المدرسي، ففي الفترة التي تمت فيها هذه الدراسة هي فترة الدراسة والتي بدورها تمت ملاحظتي لسير النقل المدرسي الذي يكاد منعدم، أيام يكون متوفر وأيام لا يكون، هذه تصريحات بعض أفراد العينة، الأفراد الذي يرون بوجود وتوفر النقل المدرسي تمثل نسبتهم إلى (48.3%) ، لكن نجد النسبة كذلك متقاربة (46.7%) بالنسبة للأفراد الذي يرون بان هناك انعدام للنقل المدرسي.

تبيانا لذلك فالنقل المدرسي المتوفر الذي رأيناه في المناطق الريفية نجده لدى: المتدربين الذين ينتقلون من مساكنهم بالريف إلى القرى أين توجد هذه المدارس في حين نجد أيضا النقل المدرسي الذي يكون بين القرية وبين البلدية التابعة لها.

الجدول رقم 20 المدارس والنقل المدرسي بالريف

المجموع		منعدمة		متوسطة		ابتدائية		مدارس
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	النقل المدرسي
48.3	58	-	-	-	-	48.3	40	نعم
46.7	56	18.3	22	16.7	20	11.7	14	لا
5	06	5	6	-	-	-	-	أحيانا
100	120	23.3	28	16.7	20	60	72	المجموع

3-3- التطور في الوسط الريفي :

قد تباينت تأثيرات المدينة وأصبحت واضحة فيما يتعلق ببعض الجوانب المختلفة، وفي هذا الصدد يبدو تأثير الكهرباء والإذاعة والتلفزيون والهاتف النقال ... كل الوسائل التكنولوجية بدت نتائجها واضحة وزاد انتشارها عام بعد عام، فمن خلال معاشتنا للواقع الذي يعيشه الريف نجد أن اغلب أفراد الريفيين مقبلين على استيراد وسائل التكنولوجيا بشكل كبير، من جهة نجد أيضا أن الريفي أصبح مقبل على سماع الأغاني الحديثة وخصوصا الشباب وكذلك الأفلام والتي نراهم يرددونها في المنزل أو الحقل، يرجع ذلك إلى التطور الذي نلاحظه في الريف فلا نكاد أن نفرق بين

الريف والمدينة من خلال ملاحظتنا للوهلة الأولى، هوائيات مقعرة فوق المنازل ... وسائل حديثة كما نراها في المناطق الحضرية. و بما أن نسبة الذين المتعلمين والذي يجيدون الكتابة والقراءة تزداد باستمرار فقد أصبح الريفي يعتمد على المجلات والصحف والتي يتم جلبها من المدينة المجاورة والقريبة لهم، في حين نجد أن غير المتعلمين والذي لا يجيدون القراءة يقومون بتتبع وسائل الإعلام ومساءلة من يحسنون القراءة دوما عن كل شئ وعن كل ما يتعلق بالمدينة.

يتضح من خلال هذا الجدول والذي يمثل امتلاك بعض الحاجيات والتي أصبحت ضرورية بالنسبة للإنسان، من هاتف نقال و سيارة ووسائل إعلامية، هذه الحاجيات والتي كنا نراها فقط في المناطق الحضرية وبشكل ضئيل أصبحت الآن في متناول الجميع، فالريفي الذي كان منعزل عن العالم الخارجي ، اليوم أصبح يمتلك كل الحاجيات التي يمتلكها الفرد الذي يسكن المدينة.

هذا التطور الذي نراه بشكل أوسع انه عامل من عوامل التي ساعدت في استقرار بعض الريفيين في مناطقهم ، وكذل تشجيع بعض الحضريين إلى التروح إلى الريف، لان الحياة في هذه الفترة أصبحت متقاربة مع المدينة، المدينة أثرت في المجال الريفي بشكل واسع.

فبالنسبة لدراستنا لهذا الجانب فقد تبين أن لهذه الخدمات والحاجيات الضرورية من اتصالات ووسائل نقل إلى عهد قريب كانت إحدى عوامل الطرد من الأرياف، إلا أن الصورة الآن لم تعد كذلك للتعطية الواسعة خصوصا للخدمات الاتصالية ومن ثم فقد عبر (83%) إلى (94%) من أفراد البحث عن وجودها. (الجدول رقم 21).

الجدول رقم 21 وسائل التطور التي ساهمت في التغير في الوسط الريفي

المجموع		لا		نعم		الإجابات بعض الحاجيات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	120	5.8	07	94.2	113	الهاتف النقال
100	120	12.5	15	87.5	105	هوائيات مقعرة
100	120	16.7	20	83.3	100	أبار
100	120	15.8	19	84.2	101	سيارة

3-4- عوامل التزوح إلى الريف :

يعود التزوح إلى مجموعة من الدوافع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، فهي اتجاه نفسي وفردى نحو السياقين الاجتماعيين الطارد والجاذب، وكلاهما يمثل النقيض بالنسبة لأي من خصائص أو ظروف السياق الاجتماعي، فإذا كان عاملاً ما كالظروف الاقتصادية يمثل عاملاً في جذب الأفراد إلى الريف فهو نفسه العامل الطارد من المدينة، والعوامل التي تدفع بالأفراد إلى التزوح تعتبر عوامل يصعب للفرد معيشتها والبقاء فيها لأسباب اجتماعية أو نفسية أو طبيعية أو اقتصادية.

وتكمن العوامل التي تجذب الأفراد إلى الظروف الحسنة والتزوح إلى المناطق الريفية التي تتميز بقدرتها على استمالة السكان لما تتمتع به من طبيعة وحياة أفضل في شتى مناحي الحياة.

ولقد اعتبر بوج bougue أن عوامل الجذب والطرده مكانا بارزا في تفسير هذا التزوح، أما arias george فقد أرجع هذا التزوح والحراك السكاني بين الريف والمدينة إلى عاملين رئيسيين هما:

- نزوح بفعل عوامل ضرورية أو قهر أو صعوبة التكيف في المكان الذي يهجره.

- نزوح حسب الحاجة أو تحركات اقتصادية كأعمال أو استثمار في بعض الأعمال.

إلا أن هذا التصنيف ينبه بالصعوبة لأنه من النادر أن تعمل مجموعة من العوامل بصورة مستقلة، فمثلا التغيرات التكنولوجية ربما تعمل كقوى على دفع وطرده السكان وجذبه في آن واحد.¹

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الهجرة نحو الريف قد تثير قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية سيما ما تعلق بفرص العمل ونقل أنماط سلوكية إلى الريف وربما عدم قدرة النازح على التكيف مع المحيط لأنه ألف حياة ونمط معيشي قد لا يجده في المدينة، ويشكل هذا النمط من التزوح الظاهرة الأكثر شيوعا سيما في المناطق السهبية وشبه الصحراوية.²

¹ أحمد الرباعية، 1978، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، دار الثقافة والفنون، عمان، ص 38-40.
² غريب سيد احمد، 1999، علم الاجتماع الريفي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 189.

وفي الجزائر فان هؤلاء المهاجرين إما أن يكونوا ممن أحيلوا على التقاعد أو ممن سرحوا من العمل أو ممن نقلوا في إطار العمل أو ممن استفادوا بأراضي زراعية في إطار الاستصلاح، وهذا ما تبين لنا أن النازحين إلى الوسط الريفي من أفراد العينة هم من اجل العمل وإيجاد مكسب للرزق، فهذه الفئة تمثل (46.7%)، مقابل ذلك نجد من صرح أن صعوبة الحياة في المدينة والابتعاد عن صاحبها وفوضاها، هو الدافع إلى اختيار الوسط الريفي، لان الاستقرار فيه ليس فقط في المسكن، بل الاستقرار أيضا في العقل والراحة. (الجدول رقم).

والملاحظ أن هذا النوع من التروح قد تباين واختلف من حيث الحجم والمدة من وقت لآخر، ففي العصر الحديث أصبح هذا التروح على نطاق واسع أكثر مما كان عليه في السابق، ومرد ذلك التطور الذي شهدته وسائل النقل والاتصال.¹

الجدول رقم 22 عوامل التروح إلى الريف

العوامل	العدد	%
صعوبة الحياة في المدينة	32	26.7
الحصول على عمل	56	46.7
للاستقرار فقط	19	15.8
عوامل أخرى	13	10.8
المجموع	120	100

3-5- المرافق الضرورية للسكن:

فيما يخص التجهيز بالمرافق العامة، فان المجال الريفي يكاد يخلو من مظاهر الريف القديمة التي لا نراها الآن، فالمدينة والريف بدا الاختلاف بينهما فقط من ناحية السكان فقط وبعض الخدمات التي لا يمكنها أن تكون في الريف، فقد أصبح للريف اسم فقط وليس كما كان في

¹ فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية، ص 104.

السنوات الأخيرة ريف منعزل ويفتقر لأتفه شروط الحياة، فقد تحول إلى أن يكاد لا تستطيع أن تميز بينه وبين المدينة وذلك من خلال السكن والمرافق التي يحتويها، فالحاجيات الضرورية للعيش من كهرباء وماء وغاز وغيرها أصبحت من أولويات الريفي التجهيز بها في السكن.

إن جل هذه المرافق الضرورية للسكن تندرج ضمن مخطط لتنظيم الريف، مع تسلسل لمجال السكن المشغول من مرافق عامة لكي تعطي للمناطق الريفية فيزيونومية نصف حضرية او حضرية.¹

إن واقع السكنات في الريف يوضح لنا أن أغلبها تعتبر سكنات مجهزة بالمرافق العامة و التي كانت تفتقر إليها، مثل الكهرباء ومياه الشرب والمرشات ... وغيرها، من (80%) إلى (86%) من يصرحون بتواجد هذه التجهيزات بمساكنهم وخصوصا عند امتلاكهم للسكن الريفي.

الجدول رقم 23 المرافق والتجهيزات بالسكنات الريفية

الإجابات		نعم		لا		المجموع
مرافق السكن		العدد	%	العدد	%	العدد
ماء حنفية		101	84.2	19	15.8	120
الصرف الصحي		103	85.8	17	14.2	120
مرشات		97	80.8	23	19.2	120
كهرباء		103	85.8	17	14.2	120

¹BURGA François, NANCY Michel, 1984, *Les villages socialistes de la révolution agraire algérienne*, 1972-1982Ed : C.N.R.S, , Paris, p.20.

4- انعكاسات التنمية والتغير في الوسط الريفي

4-1- التغير وعوامل التغير في الوسط الريفي:

وللتأكيد أن للتنمية الريفية دور كبير في هذا التغير، فقد تشير الإحصائيات أن قرابة 700 ألف عائلة ريفية من أصل 4 ملايين نسمة من برنامج التنمية الريفية، في إطار إستراتيجية خاصة بادرت بها الدولة لإعادة بعث التنمية في هذه المناطق، في محاولة منها لتشجيع السكان على البقاء فيها وعدم التروح، حسب مصادر من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد تمّ إنجاز 233 مشروع في 4337 منطقة ريفية، موجودة في 1237 بلدية الذي استفاد منها أكثر من 886 688 عائلة ريفية من أجل 4133 196 نسمة. وتطمح الوزارة الوصية تحقيق كل الأهداف المسطرة نهاية السنة الجارية والخاصة بتمويل 4 آلاف مشروع لتحديث البنى التحتية في المناطق الريفية بهدف إبقاء الأهالي في مناطقهم، والحد من نزوحهم إلى المدن.

وقد تبين أن المشاريع التي يتم تجسيدها في إطار برنامج التجديد الريفي في كل من ولايات تلمسان، المدية، تيارت، جيجل، البيض، خنشلة، معسكر والجلفة تمثل أكثر من 110 مشروع.

وسجّل القطاع التحاق العديد من الشباب مهنيًا بالقطاع الفلاحي على مستوى المناطق الريفية سواء عن طريق برامج التجديد الفلاحي والريفي، وآليات أنساج وكناك أو حاملي الشهادات الذين تم إدماجهم المهني قصد إدماجهم المهني في القطاع، وبالتالي منع نزوحهم إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص عمل.¹

وتهدف هذه الإستراتيجية، حسب أهل الاختصاص إلى إبقاء السكان في مناطقهم من خلال الإسهام في مكافحة الفقر وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الريف وفقا لمعايير مالية واجتماعية أفضل، وكذا توفير الأمن وفرص العمل للشباب.

جدير بالذكر أن الجزائر بدأت في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الريفية المسطر في إطار برنامج الخماسي 2009 2011، بإعادة الديناميكية للفضاءات الريفية، وتثبيت الأسر في مناطقها

¹ جريدة الشعب يوم 21 - 11 - 2011

لتخفيف التزوح نحو المدن وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية وإقحام الفلاح في عملية التنمية.

الجدول رقم 24 التغيرات في الوسط الريفي

التغيرات في المناطق الريفية	العدد	%
لا توجد	16	13.3
توجد بنسبة قليلة	34	28.3
توجد	70	58.3
المجموع	120	100

(58.3%) من مجموع الأفراد يرون بأن هناك تغير على مستوى الريف ويقرون بوجوده، و (28.3%) ممن يرون بوجود تغير لكن بنسبة قليلة، في حين نجد أن باقي الأفراد والذين يمثلون (13.3%) ممن يصرحون بعدم وجود تغير في الوسط الريفي والذي ربما كان تصریحهم راجع إلى بعد المنطقة وانعزالها عن القرى، أو تأخر الاستفادة من برامج التنمية الريفية

4-2- تنوع أساليب الإنتاج:

فخلال الفترات الأولى كانت تقتصر العائلات الريفية على إنتاج الحبوب وبعض المنتجات التي تحقق لها اكتفائها الذاتي، ولكنه اليوم نلاحظ أن إنتاجها يتجه إلى السوق أكثر من الاكتفاء الذاتي، وجدير بالذكر أن الإنتاج لم يعد مقصورا على المحاصيل الزراعية فقط، بل تعدى إلى ذلك، فبعد أن كان محصورا بالحبوب والبقول، اتجه أهل الريف إلى زراعة الخضروات كالبطاطا والطماطم والفلفل... وغيرها من الحاجيات الضرورية، حيث نجد أنها تتجه إلى سوق المدينة بالإضافة إلى بعض المنتجات من الفواكه مثل البرتقال والتفاح والزيتون... وغيرها.

كما سمحت لنا الملاحظة بتدارك بعض الأشياء التي لها أثر بالمنتجات الزراعية والفلاحية، منها الأسمدة واستخدام مبيدات الأعشاب الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل الفلاحين.

وقد رفعت ولاية الجلفة التحدي خلال العشر سنوات الأخيرة في تطوير شعبة غراسة أشجار الزيتون فبعد أن كانت المساحة المغروسة بهذا النوع من الشجيرات لا تتعدى 150 هكتارا سنة 2000 ها هي اليوم تسجل غراسة تمتد مساحتها على أزيد 7300 هكتار منها 4300 دخلت خط الإنتاج الفعلي.

و ما يبين لنا نجاح هذا القطاع الفلاحي الذي اتسعت رقعته من شمال الولاية إلى جنوبها هو الإنتاج المحلي الوفير في مادة زيت الزيتون فقد سجلت المصالح الفلاحية للموسم الفلاحي 2011/2012 إنتاج أزيد من مليون لتر في الوقت الذي تؤكد - ذات المصالح على توفر أربعة معاصر لزيت الزيتون تابعة للخوادم تم إنشاؤها في ظل انتعاش غراسة أشجار الزيتون التي ستزيد توسعا برسم الخماسي الجاري تنفيذ لعقود النجاعة التي ترمي إلى استهداف مساحة تناهز 30 ألف هكتار بغراسة مكثفة قوامها 400 شجيرة في الهكتار الواحد¹.

في حين أصبح كذلك الإنتاج الحيواني جزءا هاما من الإنتاج، فالثروة الحيوانية أصبحت القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، إذ تمثل إحدى مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها أهمية من توفير الاحتياجات الغذائية، ولهذا أصبح هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية، ولهذا فقد نرى اغلب الأسر التي تعيش في الريف تتجه إلى تربية الحيوانات بغرض الانتفاع بها اقتصاديا، وذلك ببيع مستخرجاتها (الألبان...).

ولهذا فقد أصبح سوق المدينة الهدف الأساسي من الإنتاج، فبفعله تنوعت وتغيرت الزراعة في الريف، وظهرت هناك منتوجات ومحاصيل لم تكون تزرع من قبل، ثم ادخل الإنتاج الحيواني الذي أصبح كذلك ضمن الأهداف العامة من الإنتاج.

وبهذا يمكن القول أن تنوع الإنتاج اليوم في المناطق الريفية أصبح هدفه الأول هو المدينة والسوق، هذا الأمر الذي أدى إلى زيادة المواصلات بين الريف والمدينة وهو ما ترتب عنه تغير في

¹ http://www.blida-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=2031

الحياة الاقتصادية، وأن هذا تنوع يزداد تطوراً مما يغير في حياة الأفراد في تسهيل العمل وريح الوقت، (83.3%) تمثل غالبية الأفراد الذين يمتاز إنتاجهم بالتنوع. (الجدول رقم 25).

الجدول رقم 25 مدى تنوع أساليب الإنتاج

الإجابات	العدد	%
نعم	100	83.3
لا	04	3.3
ربما	16	13.3
المجموع	120	100

4-3- تنوع وتطور وسائل العمل:

إن صلة الأرياف بالعالم الخارجي وتأثيرات المدينة المتزايدة على الريف، أدى إلى التغيير الواضح في وسائل العمل، فمن هذه الزاوية نلاحظ أنها أكثر التغيرات التي حدثت في الريف وبصفة كبيرة وخاصة على أدوات الزراعة، حيث يلاحظ أن أدوات المجهود البشري تقل تدريجياً من فأس والمنجل والمذراة.. ويزداد اليوم الاعتماد على الآلات الحديثة.

هناك أيضاً المجهود الحيواني الذي كان قبل فترات يعتمد في الحرث و الحصاد والنقل وجلب المياه من الآبار.. وغيرها. لكن أيضاً بدأ يقل وذلك بفعل توفر أغلب المناطق الريفية على الكهرباء والمضخات الكهربائية والتي تعمل بالبترين هذا خاصة بالنسبة لجلب المياه، كما أنها لم تعد تستعمل الحيوانات في الحصاد وذلك أيضاً بتوفر آلات الحصاد التي أصبحت متواجدة بكثرة في الأرياف كلما قرب وقت الحصاد.

ولهذا فإن غالب الأفراد والتي تتراوح نسبتهم بـ (71.7%) يؤكدون على أن هناك تطور لوسائل العمل التي نرى أنها ساعدت الكثير من الفلاحين في زيادة الإنتاج وريح الوقت أيضاً وكذلك زيادة في تنوع الإنتاج، كل هذا راجع إلى التطور الذي طرأ على وسائل العمل، فمن

خلال الدراسة الميدانية تبين أن غالبية الأفراد يعتمدون على الوسائل الحديثة في أعمالهم. أما باقي الفئة فهم من يرون بأن هناك اختلاط بين الوسائل الحديثة والبدائية.

الجدول رقم 26 نوع وسائل العمل

نوع الوسائل المستخدمة	العدد	%
حديثة	86	71.7
بدائية	04	3.3
مختلطة	30	25
المجموع	120	100

4-4 - تنوع العلاقات:

تنوع العلاقة بين أفراد المدينة وما يحيط بها من منطقة نفوذ ضمن المنفعة المتبادلة بين المدينة والريف إذ أن كلا منها لا يمكنه الاستغناء عن الآخر . كما أن تلك العلاقة ليست بالسهلة بل هي متشابكة وذلك لكونها متأثرة بالعديد من العوامل بعضها يمكن رصده و الآخر من الصعوبة التعبير عنه . بمدلولات رقمية إحصائية لكونه يرتبط بجوانب نفسية أو دينية أو ثقافية أو اجتماعية وسنحاول إلقاء الضوء على أهم تلك العلاقات والتي هي :

زراعية: يعتبر الكثير من الباحثين ريف المدينة بمثابة مطعمها الفسيح لكونه المسؤول عن توفير الغذاء من موارد زراعية ومنتجات حيوانية والمدينة هي عبارة عن سوق استهلاكية ضخمة للغذاء . ولحاجة المدن إلى مواد غذائية وبكميات كبيرة خاصة بالنسبة إلى المدن الكبيرة . فقد أدى ذلك إلى دفع الزراعة إلى التطور واستخدام التقنية خاصة في الأراضي المحيطة بالمدينة مباشرة . حيث خصصت لزراعة الخضروات والفواكه وإنتاج المنتجات الحيوانية من ألبان ومنتجاتها كون هذه المنتجات يحتاجها سكان المدينة يوميا وبسبب عدم تحملها للنقل لمسافات طويلة بسبب سرعة تلفها كما أن أسعارها عالية مما يمكنها من التنافس مع استعمالات الأرض الأخرى أو مع المضاربات في الأرض . ولذا المزارعين لهذه الأراضي يستخدمون الدورة الزراعية والمخصبات

ونزرع الأرض بشكل كثيف للحصول على أرباح عالية تتناسب مع أسعار الأرض المرتفعة في هذه الأجزاء من الريف.

صناعية: لا يمكن إهمال العلاقة بين المدن وضواحيها أي أريافها في مجال الصناعة فهي تظهر من وجود علاقة بين المدينة و الريف عندما نجد صناعات تعتمد على مواد ينتجها الريف (المواد الزراعية والغذائية أو القطن وغيرها وكذلك المنتجات الحيوانية مثل منتجات الألبان واللحوم والجلود والأصواف) أو وجود مواد معدنية تعدن في مناطق ذات طبيعة ريفية . كما تظهر العلاقة في ميل الدول في السنوات الأخيرة في إنشاء الصناعات في ضواحي صناعية خاصة تقع في الريف للاستفادة من سعة المكان وانخفاض سعر الأرض والضرائب ومنعا لحدوث تلوث في أجواء المدن وتظهر العلاقة وثيقة كذلك من استفادة المدينة من الأيدي العاملة الموجودة في الريف والتي تنتقل يوميا إلى المدينة صباحا وترجع إلى الريف مساء . كما أن عددا من المدن الصناعية الصغرى تنشأ فيها أسواق أو خدمات , مما يجعل سكان الأرياف المحيط بها يستفيدون من تلك البضائع والخدمات ولقد ظل حرفيو القرية زمن طويل يصنعون الخامات المختلفة وتقوم المدينة بتصريف المصنوعات ولكن الانقلاب الصناعي خلق ظروف جديدة جعلت من المدينة مركزا للصناعة.

تجارية: تعتبر التجارة من أهم أوجه العلاقات الوظيفية بين المدينة والريف , وذلك لكون المدينة هي الوسيط في الاتصال بين أجزاء الريف بعضها مع البعض الآخر وبين الريف والمدينة. بما يحويه هذا الريف من قرى أو مدن صغيرة وهذه العلاقة تتم أما عن طريق حاجة سكان الريف إلى بضائع فتقوم محلات البيع بالمفرد في المدينة بتلبيتها لهم وهذا يتم إما عن طريق رحلة يومية أو أسبوعية أو أكثر من ذلك بحسب عدة عوامل منها : المسافة التي تفصل بين سكنى ذلك الشخص والمدينة والزمن الذي تستغرقه الرحلة والتكاليف والجهود وكذلك السلع من حيث نوعيتها وقيمتها وأهميتها ومدى توفر نوعيات عديدة منها تسمح للمتسوق بالاختيار والذي فان تلك العوامل تحدد مقدار العناء الذي يبذله ذلك الشخص في سبيل الحصول على البضاعة التي يرغب في شراءها على انه بشكل عام يتناسب وحجم وسوق المدينة تناسبها طرديا مع زيادة حجم المدينة كما تتجلى العلاقة بين المدينة والريف في قيام المدينة بأداء وظيفة تجارة الجملة التي تعد من الوظائف الريفية المهمة لها وتؤدي هذا الدور المهم في توفير البضائع وخزنها وتوزيعها على تجار المفرد كما تقوم

بأعمال الوساطة بين الوسط الريفي وسوق المدينة هذا إضافة إلى قيام بنوك المدينة بخدمة تجار الريف في كل ما يتعلق بالخدمات المصرفية وفي المدينة كذلك يتركز مندوبو محلات تجارة الجملة ومعتمديها ومورديها وفيها تعرض النماذج ثم ترسل إلى بقية أنحاء المناطق الريفية بعدما يتعاقدون على شراءها .

وتظهر حقيقة واضحة في هذا المجال وهي انه بينما يقل مدى الاختلاف في امتداد نطاق نفوذ المدينة في تجارة المفرد يشتد هذا الفارق جدا في تجارة الجملة أي انه كلما ارتفعت الخدمة في مستوى الفني والحضاري كانت أعلى أو أكثر تعقدا كانت اختلاف مداها بين المدن المختلفة اشد واكبر ولكن إذا كان مجال نفوذ الجملة واسعة إلى هذا الحد فانه بعيد عن أن يكون مطلقا بل تنازعه المدن المتجاورة فيها بينها بشد.

وعلى اثر تنوع العلاقات بين الأفراد تبين أن (63.3%) من أفراد العينة لهم اتصال دائما بالمدينة، لوهم علاقات مختلفة سواء في العمل أو القرابة ... (الجدول رقم 27).

الجدول 27 مدى علاقة أفراد الريف بالمدينة

علاقة الأفراد	العدد	%
قوية	76	63.3
متوسطة	30	25
مضطربة	14	11.7
المجموع	120	100

4-5- الطابع الحضري و التنوع في أنماط السكن:

أول ما يلفت الانتباه في مجال العمران الريفي هو تنوع التشكيلة السكنية الحديثة التي بدأت تظهر في السكن الريفي، والتي بدت تظهر على شكل المباني الحضرية، حيث تزامنت في الواقع

باستعمال المواد الحضرية وإدخال تقنيات حديثة في أسلوب البناء. هذه العناصر الحديثة مجتمعة جعلت من السكن الريفي يأخذ فيما بعد أشكالاً، وقوامات معمارية متنوعة، ولعل أن مظاهر التحول التي ستعرف انتشاراً أوسع مع العشريات اللاحقة على مستوى فيزيونومية المباني الريفية، دفعت إلى بعض الباحثين بالتحسر والتشاؤم، لأنه في نظرهم مصير التراث المعماري في كثير من المناطق الريفية مصيره الإهمال بالنظر إلى التهافت إلى انجاز السكن الحديث المبني بالاسمنت.

سكنات ريفية تتحول إلى قصور: عملت الدولة على لنتهاج سياسات تدعيمية بهدف الترقية وتحقيق التنمية ومن بينها القطاع الاقتصادي الذي عرف انتعاش بفضل استراتيجيات وجهودات حرصت الدولة على تجسيدها عبر مختلف أنحاء الوطن سواء ما تعلق منها بمشاريع الطرقات أو السكن أو غيرها.¹

وهكذا فإن الدعامة العمرانية الجديدة طرحت إشكالية العمران بكل أبعادها وعمقها، يتوقف عليها ليس مستقبل الريف فقط، بل المجتمع برمته، فالنظر إلى السكن الريفي على أنه عامل ديناميكي هام، ومعمم لتنظيم اقتصادي واجتماعي جديد، من شأنه استرجاع الحيوية المفقودة في وسط المناطق الريفية، وتجنب التروح الريفية المتجدد.

وبهذا جاءت تصريحات حول وضعية الريف وضرورة إعادة تنظيم السكن الريفي وتجهيزه، يرى الكاتب لشرف مصطفى في هذا الاتجاه " إذا كانت المدينة بتقنياتها ومؤسساتها برجها لا تذهب إلى سكان الريف، فإن البؤس، الحرمان الريفي، الهجرة الريفية سيأتون إليها ليحتلوها برواسبهم البائدة وقيمهم المستأصلة".²

و تبياناً لذلك يمكن القول أن الدول وبكل استراتيجياتها قد ساهمت في اعمار وتطوير الريف خاصة في النمط العمراني والدليل على ذلك السكن الريفي الذي استفادت منه العائلات الريفية، حيث لاحظنا انتقال أنماط السكن الحضري إلى الوسط الريفي وزوال جميع أنواع النمط القديم للسكن، (87.5%) تمثل نسبة الأفراد الذين يرون بان هناك تغير كبير في الجانب العمراني، في حين نجد أن الجوانب الأخرى قد تأثرت وتغيرت ، فللتنمية الريفية دور في هذا التغير المفاجئ

¹ <http://www.setifnews.com/Article/731.html>

² LACHRAF Mustapha., Aout 1972, *De la révolution agraire à la rénovation sociale*, revue El Djeiche , N°111, , p.15.

لهذه الجوانب التي مستها، تغير في المادة الثقافية وتغير في النشاط الاقتصادي وكذلك تغير في الثقافة. (الجدول رقم 28).

الجدول رقم 28 الجوانب التي مسها التغير

المجموع		لا		نعم		الإجابات أهم الجوانب
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	120	12.5	15	87.5	105	الجانب العمراني
100	120	25.8	31	74.2	89	الجانب الاجتماعي
100	120	27.5	33	72.5	87	الجانب الثقافي
100	120	39.2	47	60.8	73	الجانب الاقتصادي

4-6- التغير في الأسرة الريفية:

إن التغير في بنية الأسرة الريفية على مستوى المجتمعات والمناطق الريفية عرف عدة تغيرات وتحولات مست جميع أنظمتها بما فيها النظام الأسري الذي يعتبر الأساس لهذا المجتمع، فهذه التغيرات والتحولات التي لمسناها في الأسر الريفية كانت سمتها البارزة في المجتمع الريفي كون المجتمع الجزائري غالبيته كان يعيش بالأرياف، خصوصا أثناء الحقبة الاستعمارية والمراحل الأولى للاستقلال.

ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى هذا التحول هو النمو الاقتصادي والتصنيع، الذي أدى بدوره إلى انقسام الأسر التقليدية إلى أسر نووية، فقد كان للأسر التقليدية أو الريفية مجموعة من الخصائص ولعل من أهمها الامتداد وكثرة أفرادها، " وهذا ما تشير إليه الإحصائيات حيث يوجد أربعين فرد في الأسرة الواحدة نظرا لزيادة النسل أو انضمام بعض ذوي القربى إلى هذه الأسرة كما يغلب على الأسرة الريفية الصفة التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي" ¹

¹ محمد السويدي، مرجع سابق، ص 154.

وفي الوقت السابق كانت الأسرة الريفية أسرة مركبة تضم جيلين أو أكثر داخل المنزل الواحد، ويشتركون في معيشة واحدة تشمل الجد والأب والأبناء، إلا أنها لا تستمر طويلا على هذا الحال، فبعد وفاة الجد يتدخل عامل الميراث خصوصا الأرض وهي عندهم سلعة نادرة يتسابقون على ملكيتها وسرعان ما تبدأ عملية تقسيم الميراث وانفصال الأسر المركبة إلى أسر بسيطة تتكون من الزوج والزوجة والأبناء.

الجدول رقم 29 التغير في بنية الأسرة الريفية

الإجابات	العدد	%
نعم	70	58.3
لا	12	10
ربما	38	31.7
المجموع	120	100

كل هذا يعتبر من النتائج التي أدلت عليها البيانات والمعطيات التالية (الجدول رقم)، حيث تبين أن اغلب المبحوثين (58.3%) يرون بأن العلاقات داخل الأسر الريفية تغيرت خصوصا بين الأبناء وأصبح الميل إلى النفعية أحيانا، والاستقلالية...، كما نرى أيضا ضعف للروابط العائلية والقرابة...، وبالرغم من كل هذه التغيرات التي سادت الأسر الريفية إلا أن هذا لم يمس ببعض الجوانب والتي أهمها العمل والإنتاج، إذ يتعاون كل أفراد الأسرة في العمل الزراعي والفلاحي.

4-7- جهودات الدولة في عصرنة الريف:

ويكن ذلك بانطلاق مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية، وذلك بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف، والذي استند إلى المؤشرات الخاصة بالصحة والتربية والسكن والكهرباء والماء الشروب... وغيرها.

نظريات واتجاهات التطوير الريفي: أن واقع الحياة الريفية في الجزائر وفي غيرها من دول العالم الثالث وللحد من التزوح الريفي يتطلب ذلك تهيئة ريفية متوازنة، ويكون ذلك بـ:

التنمية الريفية المتكاملة: وتهدف إلى توفير كل الحاجيات والمقومات التي تجعل من الريف مكانا تطيب فيه الحياة، ولتحقيق هذا الهدف ظهرت فكرة التجمعات القروية، وهي فكرة إدارية جغرافية تقوم على جمع التجمعات المتجاورة في وحدات جغرافية يكون مركزها أكبر قرية في المنطقة، بحيث تصبح هذه التجمعات الكبيرة كنموذج لعاصمة قروية للمجتمع الريفي، ويذهب **فريدمان** في هذا الصدد إلى التفكير في إنشاء مدينة قروية تكون عاصمتها منطقة ريفية، يبلغ عدد سكانها حوالي 50 ألف نسمة، هذه العاصمة الريفية تنال تشجيعا تنمويا من الدولة، وتكون إلى حد بعيد منعزلة عن المدن الكبيرة الحجم والعلاقة بينها وبين المدن الكبيرة تحدد وتطور وفق أسس يتم اختيارها بإمعان.

تجميع القرى والمداشر: كل التجمعات الريفية والقرى والمداشر التي تكون مبعثرة يتم تجميعها إلى وحدات قروية كبيرة، قصد تسهيل عملية التنمية وتوصيل الخدمات والمرافق العمومية.

الترويج الربيعي: تتسم هذه الفكرة بربط التنمية الريفية بخلق روح الانتماء الريفي أو الوعي الريفي أو الهوية الريفية، التي تتسم بمزايا إنسانية خاصة بما تدفعها إلى اختيار الإقامة في الريف عند المفاضلة بين الريف والمدينة.

وانطلاقا من تلك النظريات والتصورات ومن تجارب العديد من البلدان وبعد تشخيص طويل المدى أصدرت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية وثيقة حول ما أسمته بالتجديد الريفي.

حيث انطلقت من محاولة فهم الماضي وتحليله من اجل إدراك أفضل للمستقبل ولتضع الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي كالتالي:¹

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي، وضمان مستوى معيشي عادل لأفراد المناطق الريفية.

- تثبيت السكان في مناطقهم الريفية والحفاظ على عالم ريفي حي وفعال، وذلك بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف.

- تعزيز دور الفلاحة التي ما زالت تعتبر مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي، بالإضافة إلى تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة.

- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.

- وأخيرا فان الهدف الأساسي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها.

ولهذا نجد أن نسبة (72.5%) من الأفراد والتي ترى بأن هناك مجهودات جبارة وظفتها الدولة في الريف من أجل عصرنته والارتقاء به بعيـدا، وذلك بتوفير الإمكانيات والحاجيات لساكنيه وإعادة تشغيل الفضاءات المهجورة وإعادة تثبيت السكان وإرجاعهم إلى مناطقهم الريفية، وكذلك إعادة بعث الحياة في فضاءات ريفية تعاني عوائق متعددة وتنفيذ تنمية منسجمة تخفف من أشكال التفاوت الإقليمي إلى جانب ذلك إنشاء الهياكل التربوية والصحية والخدماتية في الريف، ودعمها للمجتمعات الريفية في شتى القطاعات والعمل على التقليل من ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن الحضرية، وكذلك دعمها للسكن الريفي وتوفير النقل المدرسي في الأرياف لأبناء الريفيين.

¹ الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، 2006، ص 35.

الجدول 30 دور مجهودات الدولة في عصرنة الريف

الإجابات	العدد	%
نعم	87	72.5
لا	07	5.8
نوعا ما	26	21.7
المجموع	120	100

وخلاصة القول لقد وضعت الدولة إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية وتأهيل الريف، حيث كان الاهتمام موجه خصيصا للسكان الريفيين، مع أن الوسط الريفي عرف دائما ظاهرة التزوح فإن أخذ المعطيات الجديدة بعين الاعتبار: البطالة وصعوبة الاندماج في الوسط الحضري، واستمرار تدفق عدد كبير من سكان الريف إلى المدن، كل هذا يفرض على الدولة اهتمام خاص وإجراءات استثنائية من أجل توفير الوجود السكاني، وقد تفاقت المشكلة بسبب التفاوت الكبير في التقاليد والسلوكات الريفية الحضرية وبين التفتح والحداثة التي تميز المدينة عن الريف.

ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

إن المغزى الأساسي من التحليل والمقارنة في الفصول السابقة للتنمية الريفية والتزوح الحضري وكذا التغير الواسع الذي غزى كل مظاهر الريف هو فقط الإجابة بشكل جيد على تساؤلات البحث التي طرحت في البداية، وكذلك لاختبار الفروض التي حاولنا التحقق منها، إلا أن العرض وفي نفس الوقت يعطي صورة عامة عن المناطق الريفية التي شكلت مجال دراستنا، ولهذا فقيمة هذا البحث تقع في مدى تحقيقه للهدف الأساسي الذي سطرناه في بداية البحث، وكل الذي يمكنني الإدلاء به هنا هو النتائج والملاحظات التي توصلت إليها عبر هذه الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

في ظل ما قيل نستنتج من خلال الفرضية القائلة بان للتنمية دور كبير في التشجيع إلى التزوح الحضري و تحفيز السكان على الاستقرار بمناطقهم الريفية، أن هذه الفرضية قد تحققت بدرجة محدودة من الايجابية، حيث تبين لنا من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث أن التنمية وكل الجهود التي بادرت الدولة في تطبيقها قد ساهمت في التشجيع إلى التزوح إلى المناطق الريفية، من تطبيق لسياسة التجديد الريفي و سياسة التنمية الريفية وتنمية المناطق السهلية والرعية وغيرها من الاستراتيجيات.

إن الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار التنمية الريفية تكون قد غيرت من وجه الريف، فلم يظهر بالصورة التي كان يعيشها سابقا، فقد أشار أكثر من (80%) من أفراد العينة إلى توفر المرافق الضرورية من ماء شروب وكهرباء وكذلك الشأن بالنسبة للخدمات التعليمية سيما في مرحلتها الابتدائية وكذلك إلى توفر التغطية الصحية على مستوى مراكز العلاج والمستوصفات.

ولقد عرفت الدولة تطبيقات واسعة لسياسة التنمية الريفية وتنمية المناطق السهلية التي تتضمن توطين الريفيين في مناطقهم، فكل هذه التحفيزات والمساعدات المشجعة على الاستقرار في الريف وان كانت غير تصريرية إلا أنها دعوة في حث الريفيين إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية،

حيث نجد أن معظم الأفراد النازحين إلى الوسط الريفي يقرون على الجهود التي بذلتها الدولة من أجل إخراج هذه المجتمعات الريفية من العزلة و بعث حياة أفضل.

الفرضية الثانية:

على غرار الاستراتيجيات والبرامج التي طبقتها الدولة من أجل إحياء المناطق الريفية وبعث روح التنمية والحد من النزوح الريفي، فقد تبين لنا انه من خلال عرض وتحليل البيانات أن السبب الواضح الذي أدى استقرار الريفيين في الريف هو التطور السريع في وسائل الإعلام والاتصال مقارنة ما كان عليه في سنوات التسعينات، و كما هو واضح من خلال النتائج والتي أثبتت صحة الفرضية ، أن كل الفئة المبحوثة ترى أن التطور في وسائل الاتصال التكنولوجية والعولمة في المناطق الريفية ساهم بدوره في تسهيل إبقاء السكان الريفيين في مناطقهم، فاعل السكأن والذين يمثلون أكثر من (90%) يملكون وسائل الاتصال (التلفاز والهوائيات المقعرة وكذلك الهاتف النقال)، كل هذا يعتبر وسيلة أو عامل من العوامل التي ساهمت في التحضر في الوسط الريفي الذي بدوره أدى إلى التغيير في مظاهره الداخلية والخارجية.

و تبيانا لذلك أن نزوح هذه الأفراد أو العائلات إلى الريف كان بسبب عدة عوامل أخرى ساعدت على ذلك، ألا وهي استقرار الأمن بالمناطق الريفية و تعبئة الطرقات بين المدينة والمناطق الريفية ، وهذا ما تبين من خلال النتائج التي جاءت من خلال التحقق في البحث الميداني.

الفرضية الثالثة:

من خلال ما تقدم فان الفرضية محققة لأنه من خلال النتائج يتبين أن الدراسة أثبتت صحة الفروض التي قام هذا البحث على التحقق منها، وقد تبين بان هناك تغييرات وتحولات على الوسط الريفي وفي كل الجوانب سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية والعمرائية، وكذلك تنوع في

أساليب الإنتاج الزراعية وكذلك في النمط المعيشي لهذه الفئة من السكان، وكذلك داخل بنية الأسرة الريفية.

وقد تبين أن هناك تغير واضح في الريف، بحيث لا تتغير العائلة أو الحياة الاقتصادية أو الثقافة المادية إلا على فترات سريعة متلاحقة، بل أن التغير يسير ببطء في انتقاله من مرحلة إلى أخرى، فالتغير لا ينتقل إلى المرحلة القادمة إلا بعد أن يتخطى بعض الصعوبات التي تقف في وجهه،

والتغير في المجتمع الريفي ككل أو في أجزاء منه أدى إلى وجود خاصيتين، الامتداد الداخلي والاعتماد الداخلي والخارجي، فالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي القديم كانت محددة بالعائلة والقبيلة ولذلك كانت ضيقة، ولكنها في حالة تغير امتدت حتى شملت مجتمع القرية والتجمعات الريفية ككل، ومعنى ذلك أن كثافة العلاقات بالنسبة للفرد والجماعة أصبحت أكثر لأنها امتدت فشملت أفراد أو جماعات متعددة لا تقتصر على النسق القرابي فقط، بل الاعتماد خارج النسق القرابي.

فالعلاقات القرابية التي كانت تقوم على المحافظة على التقاليد وعلى القناعة والتوازن الملزم تتغير الآن نتيجة لتغير هذه الأسس التي كانت تعطي للفرد مركزه الاجتماعي والاقتصادي إلى وحدة من نوع جديد، فقد تبين لنا من خلال دراستنا لبحثنا هذا أن الروابط القرابية تتفكك بسرعة في الوقت الحاضر الأمر الذي أدى إلى اختلاف الأسر في المجتمعات الريفية وخاصة داخلها.

ومن خلال عرضنا لهذه النتائج يتبين لنا أن هذه الدراسة أثبتت صحة الفروض التي قام هذا البحث على التحقق منها، فالتنمية الريفية في وقتنا الحالي أصبحت هاجس كل ريفي، لان نتائجها بدأت في الظهور وذلك من خلال التغير الذي طرأ على عالم الريف. والذي أصبح مركزا لكل فرد أراد العمل أو الاستقرار.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التي أجريت على سكان المناطق الريفية الذين اختاروا الريف لأسباب خاصة ، ومن خلال عملية عرض النتائج وتحليلها، تكون الصورة قد اتضحت فيما يخص الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وانطلاقاً من إجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستمارة، وقد تم تحليل النتائج وربطها ببعض الدراسات السابقة وبمضمون الجانب النظري للبحث بخلق جانب التناسق والتكامل بين الشق النظري والميداني للبحث، كما هو معروف أن الشق الميداني هو إجابة عن أسئلة الشق النظري. فمحاولة لفهم ومعرفة الأسباب واهم العوامل التي أدت بهم إلى ترك المدينة والعودة إلى مناطقهم الريفية، وبالتحديد في منطقة الجلفة المعروفة بطابعها الرعوي وكثرة رؤوس الأغنام وكثرة الريفيين الذي يمارسون مهنة الفلاحة والرعي، نجد أن الاستنتاج في عملية استقرار السكان في الريف وبروز التغير في هذا الوسط الريفي يعود إلى عدة عوامل، أن عالم الريف الذي مس بالفعل السكان الريفيين رغم التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة من أحداث في برامج تنمية جديدة، نجد أن هناك نزوح للسكان إلى الوسط الريفي وعودة السكان الأصليين إلى مناطقهم الريفية، وكذلك لتنمية المجتمعات الريفية سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، وجعله فضاء للإنتاج والاستثمار بإعادة تهيئة المجال الريفي وجعله لا يقل أهمية من حيث الراحة والاستقرار والخدمات العامة عن الحضر والمدينة وتشجيع عودة الأهالي التي غادرت أراضيها خلال سنوات النهب والإرهاب التي مست هذه المناطق.

خاتمة

خاتمة

تناولت الدراسة الراهنة إشكالية التنمية والتروح الحضري في المناطق الريفية بولاية الجلفة، محاولة الكشف عن الدور الذي تلعبه برامج التنمية في تنمية هذه المناطق الريفية، حيث تبين من خلال ما تم دراسته أن هناك علاقة بين عدة مشاريع تنموية مدججة وبين السكان المعنيين بالتنمية وتنمية مناطقهم، أي كلما كان هناك تواصل فيما بين الطرفين كلما زادت ملامح التغيير في هذا الوسط الريفي، لان هذه المشاريع التنموية لها رغبة كبيرة بأن تنبثق من الجماعة كل حسب قريته ومنطقته، وتنمية هذه المجتمعات سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا، جعله فضاء للإنتاج والاستثمار بإعادة تهيئة المجال الريفي وجعله لا يقل أهمية من حيث الراحة والخدمات العامة عن الحضر والمدينة لتشجيع عودة الأهالي التي غادرت أراضيها.

ولهذا قد تبين لنا أن غالبية المناطق الريفية بولاية الجلفة قد تغيرت إلى حد سوا حتى أصبحت شبيهة بالمناطق الحضرية، فهناك مناطق نجحت فيها التنمية وهناك مناطق من لم تمسها التنمية إلا بشكل نسبي فقط، وهذا راجع فعلا للموقع الجغرافي، لكن نلاحظ أنها تغيرت في بعض الجوانب، سواء المناطق في حد ذاتها أو المجتمع الريفي (السكان الريفيين)، بما يدل لنا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في التغيير وإعطاء وجهة أخرى للريفيين، فتكنولوجيا الاتصالات والعولمة أيضا بدورها ساهمت بشكل كبير في تطوير الشعوب والمجتمعات الريفية وذلك بالاطلاع على عالم الانترنت الذي غير من ثقافات الشعوب.

فالتغير السريع الذي عرفه النمو السكاني للولاية الناتج عن الزيادة الطبيعية لسكان، قد غير أيضا من المناطق الريفية القريبة منه، حيث تغيرت من مظهرها تحت تأثير المدينة والحياة الحضرية وهذا ما يمثله النمو الحضري بزيادة السكان والمرافق والنشاطات المختلفة دون أن ننسى شكل وهندسة المباني التي عرفت تطورات ملحوظة خاصة في استعمال مواد البناء الحديثة.

كذلك نجد أن للإنتاج في المناطق الريفية قد تغير وخاصة في مجال الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات، قد عرفت أو بالأحرى أدخلت عليها وسائل حديثة جعلته ينمو نمو معتبرا، فأصبح الإنتاج يلي حاجياتهم والباقي يوجه إلى سوق المدينة، هذا كله جراء إدخال التقنيات الجديدة في عملهم الفلاحي وكذلك المزاوجة بين العمل الزراعي وتربية المواشي، وخصوصا منطقة السهوب والتي تعرف بتربيتها للأغنام، وذلك من أجل إحداث توازن في الإنتاج، وهذا بالإضافة إلى استعمالهم للأدوات الزراعية الحديثة وبعض وسائل النقل المتطورة .

وقد أبرزت التنمية انعكاساتها على الريف في حياة الريفيين، نتيجة التحولات والتغيرات التي طرأت على جميع الجوانب والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية والثقافية، لذلك كانت هذه الدراسة المتواضعة تهدف إلى محاولة معرفة انعكاسات التنمية الريفية على الريف بصفة عامة وعلى الريفيين بالخصوص، للوصول إلى الحقائق وكشف النقاب عن الحياة العامة في الريف، وبهذا قد تبين لنا أن الريف بكل أوضاعه الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد شكل محورا هاما للمجتمعات وللدولة، هذا بعد تفاقم ظاهرة التزوح الريفي التي عرفها الريف الجزائري خلال العشرينات السابقة، وهذا يحدث أساسا بسبب التخلف والإهمال الذي يعانيه المجتمع الريفي ككل، ونتيجة لاستمرار هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرا على المدن، سارعت الدولة إلى تحقيق التنمية وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية لإعادة الريفيين إلى قراهم ومساكنهم الأصلية وتثنيهم عن رغبتهم في التزوح.

وفي الأخير يمكننا القول بأن إستراتيجية التنمية الريفية وكل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تشكل أحد الخيارات الأساسية لتنمية هذه المناطق الريفية، غير أن تطبيقها لا يجب أن يقتصر على الريف فقط بل يجب أن يتعداها ويمس كل الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الوسط الريفي، قصد التأطير الجيد الذي يندرج ضمن التنمية الريفية، لأن أي مجتمع وبجميع أنساقه ومن أجل أن ينهض ليواكب التطور العالمي لابد من توازن أنساقه الاجتماعية والاقتصادية.

ولهذا يجب على الدولة توسيع مسارها التنموي من أجل تحفيز السكان للتوجه إلى الريف، وتمتين ارتباط الفرد بأرضه وموقع سكنه، لكي يكون هناك تكامل بينهم وبين جميع أشكال التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والبشرية في الريف، كل هذا من أجل تحقيق قدر أكبر من

الاستقرار، واستثمار أفضل للموارد ورفع مستوى المعيشة، والارتقاء بالريف خذميا وتنمويا ليصل إلى مستوى المدينة.

قائمة المراجع

والمصادر

المراجع والمصادر

اللغة العربية:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق، الإسكندرية. ، ط3.
2. أحمد الرباعية، 1978، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، دار الثقافة والفنون، عمان.
3. احمد زايد، اعتماد علام، 2000، التغير الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط2.
4. جهينة سلطان العيسى، علم الاجتماع والتنمية، الأهالي، الأردن.
5. الجوهري عبد الهادي، 1998، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط3.
6. حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
7. حسين احمد رشوان، 2005، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
8. حسين بن هاني، 1990، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي، الأردن.
9. روبرت، راد فيلد، 1983، المجتمع القروي وثقافته، ترجمة فاروق العادلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
10. السمالوطي نبيل، 1981، علم الاجتماع والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت.
11. سوسن عثمان عبد اللطيف، 1979، دراسات في التنمية المحلية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
12. طاهر محمد بوشلوش، 2008، التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1977/1967)، دار النشر ابن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، ط1.
13. عبد الباسط محمد حسن، 1970، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
14. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، دراسات في علم الاجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
15. عبد اللطيف بن اشنهو، 1985، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
16. عبد المنعم شوقي، 1982، تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية، بيروت.
17. عدلي على أبو طاحون، 1997، علم الاجتماع الريفي، (المدخل والمفاهيم، أنماط التغير، المشكلات)، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، محطة الرمل، الإسكندرية، ط1.
18. فاتن شريف، 2006، الأسرة والقراءة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1.

19. كمال التابعي، 1984، القيم الاجتماعية، والتنمية الريفية، مكتب نهضة الشرق، القاهرة.
20. محمد احمد بيومي، عفاف عبد العليم، 2003، علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
21. محمد السويدي، 1990، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
22. محمد السيد الإمام، 2006، المجتمع الريفي، رؤية حول واقعه ومستقبله، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
23. محمد سالم طابع، 2007، أساليب و وسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا، التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة.
24. محمد عاطف غيث، 1967، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية.
25. محمد نبيل جامع، 2000، التنمية في خدمة الأمن القومي، (الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان)، منشأة المعارف، الإسكندرية.
26. مريم أحمد مصطفى، 1996، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
27. موريس أنجلس، 2004-2006، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، دار القصة للنشر، الجزائر، ط 2.

المجلات والمقالات العلمية:

28. اغانسي ساكس، 2009، فرص جديدة للتنمية الريفية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة، الفاو.
29. آلاف العائلات الريفية تستفيد من برنامج التنمية الريفية، جريدة الشعب، 21 - 11 - 2011.
30. التجديد الريفي ، منشور وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2004.
31. عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحويلات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة.
32. عنابي بن عيسى ، البز كلثوم ، 2009، التنمية الريفية في الجزائر بين حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني الأول للواقع و آفاق التنمية الجزائر، جامعة عمار ثليجي بالاغواط.

- 33.** القرى تتحول إلى مدن والأرياف تسير نحو الاندثار في الجزائر، جريدة الاتحاد، تاريخ النشر، الاثنين 02 أغسطس 2010.
- 34.** لعمى أحمد ، بوزيد سايح ، 2009، دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المنتدى الوطني حول واقع و آفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الاغواط.
- 35.** المحافظة السامية لتطوير السهوب، ولاية الجلفة.
- 36.** مركز الإحصاء لولاية الجلفة لسنة 2013.
- 37.** مصطفى زايد، 1991، ملاحظات سوسيوأنثربولوجية حول التعليم في منطقة شبه رعوية ، مجلة علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، العدد الرابع.
- 38.** الوزارة المتتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، 2006.

اللغة الأجنبية:

- 39.** ADDI El Houari., 1985, *De L'Algérie Précoloniale à L'Algérie coloniale : Economie et Société*, ENL, Alger .
- 40.** ANDREE Michel., 1986, *Sociologie de la famille et du mariage*, Ed:PUF, Paris.
- 41.** BOUKOBZA M'hammed, 1992, *Monde rural : Contraintes et mutations*, Ed : O.P .U, Alger
- 42.** BURGA François, NANCY Michel, 1984, *Les villages socialistes de la révolution agraire, algérienne*, C.N.R.S, Paris.
- 43.** DAWSORI Christopher., 1961, religion and the rise of western, culture doubled ay (company in New Work),
- 44.** DURKHEIM Emile., 1972, *De la devisions du travail social* , Ed Algan, Paris
- 45.** ENCYCLOPEDIA Universalis, S.A , 2002, France.
- 46.** G. Rocher., 1968, le changement social, Introduction à la sociologie générale, Ed H.M.H ,Paris
- 47.** GHIGLIONE (R) MATALON (B)., 2000, *les enquêtes Sociologiques « Théories et Pratique»*, Ed. Armand Colin, Paris.
- 48.** JEAN CLAUDE Combesie., 1960, *La méthode en sociologie*, Ed. Casbah, Alger.
- 49.** LACHERAF Mustapha, 1972, *De la révolution agraire à la rénovation sociale*, revue El Djeich ,N°111.
- 50.** MADELEINE Grawits., 1996, *La méthode en sciences sociales*, Ed Dalloz, Paris.

- 51.** MALINOWSKI Bronislaw, *Les argonautes du pacifique occidental*, Trad. André et Simonne devyver, Gallimard, France
- 52.** MARC Cote., 1996, *Pays, paysages, paysans d'Algérie*, éd. CNRS, Paris.
- 53.** O.N.S, 2011, *Armature Urbaine De l'algerie 2008*, collection statistique n° 163,.
- 54.** QUIVY (R), COPENHOUDT (LV)., 1988, *Manuel de recherche en sciences Sociales*, Ed. Dusod, Paris.

Reuves et d'articles scientifiques:

- 55.** ASIAN development bank, *rural development*, the meaning.
- 56.** MERLIN Pierre; 2010, *Urbaniste et Démographe*.
- 57.** projection de la population 2013. *Conservation des forets de la wilaya de djelfa*.
- 58.** United states department of agriculture, 2006, *rural development*
- 59.** *Urbanisation au Maghreb*",1978, Travaux de la table ronde du 17, 18, 19 Novembre 1977, Fascicule No3, Paris.
- 60.** VIVIEN muyshondr, 2007, *Après l'exode rural, l'exode urbain ?*, Directeur du collectif ville-campagne.

Site web:

- 61.** www.akhbarelyoum.dz
- 62.** www.blidaaps.dz
- 63.** www.demainlaville.com exode-urbain-qui-sont-les-neo-ruraux.
- 64.** www.setifnews.com

الملاحق

**V° Recensement Général
de la Population et de l'Habitat
– 2008 –**
(Résultats issus de l'exploitation exhaustive)

ARMATURE URBAINE

- Par -

La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la
Cartographie

Tab.37-16-Wilaya d'ALGER

code com-	Agglomérations	1998		2008		Tx acct
		Pop.	Strate	Pop.	Strate	
1601	ALGER	2086212	US	2364230	MU	1,28
1614	BEN GHAZI		SR	5149	SUB	
1632	HAY GHEMIDRI		RA	10443	SUB	
1634	BIRTOUTA	7600	SUB	13647	SUB	6,12
1635	TESSALA EL MERDJA		SR	8497	SUB	
1636	OULED CHEBEL		SR	8602	SU	
1637	SIDI MOUSSA	21855	SUB	30887	SUB	3,57
1638	AIN TAYA	28430	SUB	33575	SUB	1,7
1641	HARAOUA	12845	SUB	24371	SUB	6,71
1642	HAI ENASR		SR	8582	SUB	
1642	REGHAIA	104845	SUB	117558	SUB	1,17
1643	ZBARBAREX KERROUCHE		SR	6988	SU	
1646	V.S.A BOUZEGZA	8116	SUB	18598	SUB	8,77
1646	ZERALDA	18183	SUB	23946	SUB	2,83
1649	SOUIDANIA		RA	10535	SU	
1650	BOUCHAOUI AMAR		SR	5620	SUB	
1650	CLUB DES PINS		RA	2611	SUB	
1650	LES DUNES (VSA)	9173	SUB	22279	SUB	9,42
1651	PLATEAU		SR	7778	SUB	
1654	D'KAKNA		SR	7299	SU	
1654	DOUERA	18830	SUB	46266	SUB	9,55
1655	BABA HASSAN	11222	SUB	22199	SUB	7,16
1656	CHERCHALI			1082	SUB	
1656	KHRAICTIA	8060	SUB	17126	SUB	7,94
	TOTAL	2335371		2817868		1,92

Tab.37-17-Wilaya de DJELFA

code com-mune	Agglomérations	1998		2008		Tx acct
		Pop.	Strate	Pop.	Strate	
1701	DJELFA	158679	U	265833	US	5,37
1702	MOUADJEBAR		RA	7108	SU	
1704	HASSI BAHBAH	58718	U	77000	U	2,79
1705	AIN MAABED		SR	14839	SU	
1706	SED RAHAL		RA	6263	SU	
1707	FEIDH EL BOTMA	15712	SU	26857	U	5,59
1708	BIRINE	23094	U	26670	U	1,47
1714	EL IDRISIA	16923	SU	29856	U	5,93
1716	HASSI EL EUCH		RA	6936	SU	
1717	MESSAAD	75552	U	97091	U	2,58
1719	SIDI LAADJEL		SR	8194	SU	
1720	HAD SAHARY	18356	SU	22240	U	1,97
1725	DAR CHIOUKH	22197	U	26605	U	1,85
1726	CHAREF	14436	SU	15501	SU	0,72
1730	AIN EL IBEL	12107	SU	16749	SU	3,35
1731	AIN OUSSERA	81145	U	98107	U	1,94
1735	AIN FEKKA			15070	SU	
	TOTAL	496919		745849		4,2

Projection de la population au 31/12/2013

communes	Superficie (en km ²)	Population (RGPH 2008)	Estimation au 31/12/2013	Population par Dispersion			Population par Sexe		Densité (Hab/km ²)
				ACL	AS	ZE	Masculin	Féminin	
Djelfa	514.58	288,228	387,648	357,541	14,223	15,885	196,996	190,653	753.33
Ain Ousséra	730.26	100,630	115,643	112,744		2,899	59,422	56,221	158.36
Guernini	520.93	4,594	4,900	1,106		3,794	2,518	2,382	9.41
Birine	798.72	30,914	33,320	28,745	1,099	3,475	16,929	16,390	41.72
Benhar	1,069.45	17,208	22,151	2,182	5,732	14,237	11,705	10,446	20.71
Sidi Ladjel	376.74	13,661	15,862	9,514		6,348	8,207	7,655	42.10
El Khemis	496.20	5,405	5,754	1,136		4,618	3,014	2,740	11.60
Hassi Fedoul	494.20	13,171	13,672	3,089		10,583	7,255	6,417	27.67
Had Sahary	858.55	30,451	36,759	26,847		9,912	19,119	17,640	42.81
Bouirat Lahdeb	378.44	10,993	12,221	5,954		6,267	6,623	5,597	32.29
Ain F'Ka	569.98	23,403	27,581	17,761		9,821	14,271	13,310	48.39
Hassi Bahbah	759.00	86,422	105,641	94,125		11,516	54,264	51,377	139.18
Zaafrane	1,214.82	12,972	13,024	5,223		7,801	6,813	6,211	10.72
Hassi El euch	514.69	11,692	12,149	7,207		4,942	6,303	5,846	23.60
Ain Maabed	479.84	19,997	25,197	18,698		6,499	12,719	12,478	52.51
Dar Chioukh	339.56	30,372	34,138	29,904	2,120	2,114	17,299	16,839	100.54
M'Liliha	897.57	14,241	14,820	3,903	3,069	7,848	7,681	7,139	16.51
Sidi Baizid	498.07	7,933	8,264	2,077	1,398	4,789	4,340	3,924	16.59
Charef	592.44	24,029	27,339	17,637	1,510	8,192	13,919	13,420	46.15
El Guedid	1,144.80	12,833	13,824	7,206	1,065	5,553	7,152	6,672	12.08
Benyagoub	197.50	9,940	12,334	5,812		6,522	6,083	6,251	62.45
El Idrissia	355.71	32,900	41,475	37,638		3,837	21,371	20,105	116.60
Douis	509.60	9,344	9,817	7,084		2,733	5,058	4,759	19.26
Ain Chouhada	210.48	4,549	5,243	3,491	1,101	651	2,798	2,444	24.91
Ain El Bell	583.79	28,406	34,068	20,087	7,406	6,575	17,454	16,614	58.36
Moudjebara	862.59	14,052	16,361	8,276		8,085	8,366	7,996	18.97
Tadmit	922.34	10,359	13,417	2,211	4,791	6,415	6,974	6,444	14.55
Zaccar	228.34	1,809	1,905	1,461		444	993	912	8.34
Messaad	150.80	102,454	118,772	112,554	1,019	5,198	61,186	57,585	787.61
Deldoul	1,834.42	11,230	11,780	2,779	3,100	5,902	6,291	5,489	6.42
Selmana	1,917.20	19,471	22,958	1,851	6,881	14,226	12,050	10,908	11.97
Sed Rahal	960.13	13,693	14,744	6,744		8,000	7,883	6,861	15.36
Guettara	4,379.82	9,926	10,432	3,983	2,720	3,729	5,634	4,798	2.38
Feidh El Botma	909.76	32,501	34,987	28,911		6,076	17,725	17,261	38.46
Amoura	1,044.50	7,744	8,886	4,456	2,487	1,944	4,546	4,340	8.51
Oum Latham	3,878.19	23,051	23,989	4,466		19,523	13,307	10,682	6.19
TOTAL WILAYA	32,194.01	1,090,578	1,311,075	1,004,402	59,720	246,953	674,268	636,807	40.72

ACL : Agglomération chef lieu

AS : Agglomération secondaire

ZE : Zone épars

TAB:2/ ANIMAUX D'ELEVAGE (Espèces ovines)

E. 2010

Unité:
tête

WILAYA	ESPECE OVINE							TOTAL
	Brebis	Béliers	Antenaises (10 à 18 mois)	Antenais (10 à 18 mois)	Agneaux -10 mois	Agnelles - 10 mois	7 = 1 à 6	
	1	2	3	4	5	6		
1 ADRAR	122 479	29 971	49 475	47 570	54 284	48 121	351 900	
2 CHLEF	128 950	9 600	28 330	28 590	32 690	32 320	260 480	
3 LAGHOUAT	1 255 300	131 843	25 175	15 652	61 320	60 823	1 550 113	
4 O.E.BOUAGHI	264 416	13 536	49 936	32 758	69 920	86 634	517 200	
5 BATNA	355 263	16 148	72 657	67 498	92 365	106 676	710 607	
6 BEJAIA	36 885	6 675	12 180	13 095	15 500	15 025	99 360	
7 BISKRA	516 555	24 598	89 192	66 595	57 395	69 594	823 929	
8 BECHAR	79 000	3 850	13 300	4 900	10 900	12 650	124 600	
9 BLIDA	17 499	3 464	4 702	4 082	4 919	4 321	38 987	
10 BOUIRA	117 000	12 050	24 560	20 880	31 000	33 010	238 500	
11 TAMANRASSET	30 511	20 680	13 727	8 211	4 015	6 776	83 920	
12 TEBESSA	500 000	25 000	78 000	27 000	121 500	148 500	900 000	
13 TLEMCEN	260 000	19 400	42 540	39 200	48 460	50 400	460 000	
14 TIARET	814 135	57 200	142 000	123 373	172 222	212 177	1 521 107	
15 TIZI-OUZOU	65 430	10 110	22 232	27 192	29 643	29 493	184 100	
16 ALGER	12 022	1 842	2 240	1 992	2 080	2 382	22 558	
17 DJELFA	1 710 500	90 000	259 500	180 000	252 000	260 000	2 752 000	
18 JIJEL	70 258	6 567	15 116	16 576	19 681	15 264	143 462	
19 SETIF	245 990	12 461	61 474	54 472	54 339	55 904	484 640	
20 SAIDA	368 000	16 940	95 100	50 600	52 000	67 360	650 000	
21 SKIKDA	92 176	12 456	36 838	25 221	18 629	27 980	213 300	
22 S.B.ABBES	311 000	15 892	50 575	35 323	52 815	66 395	532 000	
23 ANNABA	28 830	2 470	5 793	5 305	6 207	6 170	54 775	
24 GUELMA	230 000	21 800	61 000	34 900	43 600	43 700	435 000	
25 CONSTANTINE	94 184	5 091	21 485	20 234	21 316	21 160	183 470	
26 MEDEA	359 738	28 309	123 806	104 098	90 280	96 308	802 539	
27 MOSTAGANEM	96 200	9 200	21 450	22 250	25 400	26 500	201 000	
28 M'SILA	960 000	21 000	130 000	120 000	139 000	160 000	1 530 000	
29 MASCARA	242 800	14 709	59 323	44 867	69 761	84 604	516 064	
30 OUARGLA	58 181	7 933	10 503	7 210	15 457	20 519	119 803	
31 ORAN	80 171	3 588	15 054	16 396	12 349	13 147	140 705	
32 EL-BAYADH	974 200	60 100	214 767	64 416	64 597	124 600	1 502 680	
33 ILLIZI	12 502	6 276	0	0	3 433	2 289	24 500	
34 B.B.ARRERIDJ	172 798	10 690	20 801	40 010	60 116	60 684	365 099	
35 BOUMERDES	25 145	8 033	8 554	8 266	7 214	7 791	65 003	
36 EL-TARF	94 400	10 750	19 750	18 100	19 000	19 200	181 200	
37 TINDOUF	11 934	3 536	1 768	1 547	1 326	1 989	22 100	
38 TISSEMSILT	140 000	6 400	14 300	31 900	12 400	24 000	229 000	
39 EL-OUED	283 850	13 658	64 223	23 839	31 057	48 035	464 662	
40 KHENCHELA	213 919	8 557	23 338	20 118	22 636	26 019	314 587	
41 SOUK-AHRAS	159 120	7 900	36 362	20 198	60 120	66 300	350 000	

42 TIPAZA	39 620	10 399	5 336	7 681	10 104	10 675	83 815	0.
43 MILA	163 056	19 994	51 312	42 540	27 681	25 559	330 142	1.
44 AIN-DEFLA	139 201	16 747	38 634	33 283	38 951	37 397	304 213	1.
45 NAAMA	703 395	32 155	76 257	66 209	113 102	125 382	1 116 500	4.
46 A.TEMOUCHENT	73 600	4 500	15 000	15 550	12 000	13 500	134 150	0.
47 GHARDAIA	135 000	24 720	51 730	46 540	42 760	49 250	350 000	1.
48 RELIZANE	221 750	10 750	51 100	52 200	24 600	24 600	385 000	1.

TOTAL ALGERIE	13 086 963	909 548	2 330 495	1 758 437	2 232 144	2 551 183	22 868 770	
----------------------	-----------------------	--------------------	------------------	------------------	------------------	------------------	-------------------	--

Antenaïse: femelle agée de + 9 mois n'ayant pas encore agnelé (mis-bas)

مكان العمل * الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف

Tableau croisé

		الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف		Total	
		الريف	المدينة		
مكان العمل	المجمعة	Effectif	64	23	87
		% du total	53.3%	19.2%	72.5%
	البلدية	Effectif	0	33	33
		% du total	0.0%	27.5%	27.5%
	Total	Effectif	64	56	120
		% du total	53.3%	46.7%	100.0%

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	52.020 ^a	1	.000		
Correction pour la continuité ^b	49.106	1	.000		
Rapport de vraisemblance	65.323	1	.000		
Test exact de Fisher				.000	.000
Association linéaire par linéaire	51.586	1	.000		
Nombre d'observations valides	120				

a. 0 cellules (.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 15.40.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

نوع السكن بالريف * الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف

Tableau croisé

		الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف		Total
		الريف	المدينة	
خاص	Effectif	17	1	18
	% du total	14.2%	0.8%	15.0%
نوع السكن بالريف سكن ريفي	Effectif	47	11	58
	% du total	39.2%	9.2%	48.3%
كلاهما	Effectif	0	44	44
	% du total	0.0%	36.7%	36.7%
Total	Effectif	64	56	120
	% du total	53.3%	46.7%	100.0%

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	80.391 ^a	2	.000
Rapport de vraisemblance	101.754	2	.000
Association linéaire par linéaire	67.347	1	.000
Nombre d'observations valides	120		

a. 0 cellules (.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5.

L'effectif théorique minimum est de 8.40.

وجودك واقامتك هنا * الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف

Tableau croisé

		الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف		Total
		الريف	المدينة	
بصورة دائمة	Effectif	64	10	74
	% du total	53.3%	8.3%	61.7%
وجودك واقامتك هنا بصورة مؤقتة	Effectif	0	32	32
	% du total	0.0%	26.7%	26.7%
لا تعرف	Effectif	0	14	14
	% du total	0.0%	11.7%	11.7%
Total	Effectif	64	56	120
	% du total	53.3%	46.7%	100.0%

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	85.251 ^a	2	.000
Rapport de vraisemblance	107.209	2	.000
Association linéaire par linéaire	70.345	1	.000
Nombre d'observations valides	120		

a. 0 cellules (.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 6.53.

تفضل أن تبقى مستقر بالريف * الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف

Tableau croisé

		الاصل الجغرافي قبل النزوح الى الريف		Total
		الريف	المدينة	
نعم	Effectif	64	8	72
	% du total	53.3%	6.7%	60.0%
لا تفضل أن تبقى مستقر بالريف	Effectif	0	8	8
	% du total	0.0%	6.7%	6.7%
ربما	Effectif	0	40	40
	% du total	0.0%	33.3%	33.3%
Total	Effectif	64	56	120
	% du total	53.3%	46.7%	100.0%

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	91.429 ^a	2	.000
Rapport de vraisemblance	115.590	2	.000
Association linéaire par linéaire	84.825	1	.000
Nombre d'observations valides	120		

a. 2 cellules (33.3%) ont un effectif théorique inférieur à 5.
L'effectif théorique minimum est de 3.73.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران



قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الاجتماعية

استمارة بحث مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

علم الاجتماع الحضري، تخصص: V.C.S

إشكالية التنمية الريفية والنزوح الحضري

دراسة حالة لمدينة الجلفة وضواحيها

إشراف الأستاذ الدكتور:

طراش سيدي محمد

إعداد الطالب:

العقاب خليل

• تعليمات:

أخي المبحوث... تحية طيبة وبعد:

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على إشكالية التنمية الريفية والنزوح الحضري، إن تعاونك مع الباحث وإجابتك الصريحة على هذه الاستمارة سيكون عوناً لنا في الوصول إلى نتائج علمية تعود فائدتها على البحث العلمي.

نأمل بتعبئة الاستبيان في الحيز المخصص أمام الإجابة، وذلك باختيار الجواب ووضع علامة (x) في المكان المناسب و أملاً الفراغات إن وجدت.

السنة الجامعية: 2014/2013

• بيانات عامة الخاصة بالمبحوثين:

1- اسم المنطقة الريفية: البلدية:

2- السن: من 20-30 30-40 40-50 اكبر من 50

3- المستوى الدراسي:

بدون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي تكوين مهني جامعي

4- قطاع النشاط: إلى أي قطاع تنتمي؟

قطاع الفلاحة قطاع الأعمال قطاع الخدمات قطاع التعليم

5- مكان العمل: الجمعة: البلدية:

6- الحالة العائلية: أعزب متزوج مطلق

• بيانات حول محور الحياة العامة للريف:

7- ما هي مدة السكن بالريف؟

من 1 إلى 5 سنوات

من 5 إلى 10 سنوات

من 5 إلى 15 سنة

أكثر من 15 سنة

8- هل مستفيد من سكن ريفي؟ نعم لا

9- نوع السكن بالريف: خاص

سكن ريفي

كلاهما

10- هل تصميم مسكنك: حديث "عصري" قديم

11- هل استعنت في تصميم المسكن ب تخطيط ؟

أعدته لوحده مهندس معماري

12- هل مسكنك مجهز بكل المرافق القاعدية والنوعية للسكن ؟

- ماء حنفيه ؟ نعم لا

- كهرباء ؟ نعم لا

- قنوات صرف المياه ؟ نعم لا

- مرشات ؟ نعم لا

13- ما هي مواد البناء التي تدخل في بناء المساكن في الريف ؟

الاسمنت الطوب كلاهما

هل تملك سكن آخر بمدینتك ؟ نعم لا

14- بعد الموقع الجغرافي للريف عن المدينة ؟

- أقل من 05 كلم

- من 05 إلى 10 كلم

- أكثر من 10 كلم

15- أين كنت تقيم قبل نزوحك إلى الريف (الأصل الجغرافي) ؟

الريف المدينة

16- هل وجودك وإقامتك هنا ؟

بصورة دائمة بصورة مؤقتة لا تعرف

17- هل مكان إقامتك بالجمعة ؟ : تقليدي قديم حديث النشأة

18- هل إقامتك بالريف ؟

- مع أفراد الأسرة كافة

- مع بعض أفراد الأسرة

- فرديا (لوحده)

19- هل تفضل أن تبقى مستقر بالريف ؟ نعم لا ربما

وضح ذلك :

20- بعد استقرار الأمن بالمنطقة، ما هي العائلات التي عادت إلى الريف ؟

- نفس العائلات التي تملك الأرض

- عائلات أخرى اشترت الأرض

21- هل تملك أرضاً ؟ نعم لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) ما مصدر امتلاكه ؟

عن طريق الإرث عن طريق الشراء أراضي تابعة للدولة مستأجرة

أخرى تذكر :

22- ما هي المحاصيل التي تكثر من زراعتها ؟

مشرة حبوب كلها بقول خضروات

23- هل يتقاسم الرجال والنساء المسؤولية داخل الأسرة ؟

نعم لا أحيانا

24- هل هناك أعمال يقوم بها الرجال فقط وأخرى خاصة بالنساء فقط ؟

نعم لا ربما

و ما هي هذه الأعمال ؟

.....

25- على أي أساس يتم تقسيم هذا العمل ؟

عادات وتقاليد عامل ديني فيزيولوجي عوامل أخرى

• بيانات حول دور التنمية الريفية والتزوح إلى الريف:

26- من بين أهم العوامل التالية ما هو أهم دافع جعلك تهجر إلى الريف؟

- صعوبة الحياة في المدينة
 - الحصول على عمل
 - للاستقرار فقط

أخرى تذكر :

27- أيهما أفضل لكسب المال؟

- القطاع الفلاحي القطاع الصناعي متساويان

28- هل الريف يمنح لسكانه فرص للحياة عكس المدينة؟

- نعم لا لا ادري

وضح ذلك؟:

29- هل هناك حراك للمجتمعات الريفية بين الريف والمدينة؟ نعم لا

30- هل بمنطقتكم الريفية كهرباء؟ نعم لا

31- هل بمنطقتكم الريفية قاعات للعلاج؟ نعم لا

32- هل توجد بمنطقتك الريفية مدارس؟ ابتدائية متوسطات منعدمة

33- هل النقل المدرسي متوفر؟ نعم لا أحيانا

34- هل تتوفر لديكم شبكة الهاتف؟ نعم لا

35- هل تتوفر لديكم انترنت نعم لا

36- هل لك بئر؟ نعم لا

37- هل لديك سيارة نفعية؟ نعم لا

38- هل تملك هاتف نقال؟ نعم لا

39- هل لديكم هوائيات مقفلة؟ نعم لا

40- كيف تقضي وقت فراغك في الريف؟

- المطالعة عم لا

- الانترنت نعم لا
- مشاهدة التلفاز نعم لا
- الراحة في المنزل نعم لا
- ممارسة الرياضة نعم لا

غير ذلك حدد :

• بيانات حول انعكاسات التنمية :

41- هل تلاحظ تغيرات وتحولات في الوسط الريفي؟

- لا توجد توجد بنسبة قليلة توجد

42- هل يرجع هذا التغير الذي طرأ على الريف إلى:

- التنمية الريفية هناك رغبة في التغير نتيجة لحتمية مفروضة

غير ذلك وضح :

.....

43- هل هناك تنوع في أساليب الإنتاج ؟ نعم لا ربما

44- ما نوع الوسائل المستخدمة في العمل ؟ حديثة بدائية مختلطة

45- ما هو حجم التغير الذي طرأ على أدوات الاستخدام اليومي في الريف ؟

- قوي متوسط منعدم

46- ما نوع العلاقات السائدة بين الأفراد ؟ علاقات فردية علاقات جماعية

47- هل ترى أن هذه العلاقات تشجع على ممارسة النشاط الزراعي ؟ نعم لا

في حالة الإجابة بـ (لا) لماذا ؟ :

.....

48- ما هي علاقتك مع أفراد المدينة ؟ قوية ضعيفة مضطربة

49- ما هي أهم الجوانب التي مسها التحضر؟

الجانب العمراني نعم لا

الجانب الاجتماعي نعم لا

الجانب الثقافي نعم لا

الجانب الاقتصادي نعم لا

50- هل هناك تغير في بنية الأسرة الريفية ؟ نعم لا ربما

..... ماهي هذه التغيرات ؟ وضح ذلك:

51- هل تلمس هذه التغيرات و الجهود التي تبذلها الدولة في عصرنة الريف الجزائري ؟

نعم لا نوعا ما

..... وضح ذلك :

52- ما رأيك في مدى مساهمة التنمية الريفية في تطوير عالم الريف ؟

.....

.....

وشكرا